الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦

Issue 5.Vol. 3 February 1996.

المال في السلطة

■ لم تلفت العلاقة بين المال والسلطة انظار الناس والمراقبين واهل الراي في لبنان، كما لفتهم مجيء رفيق الحريري بقدرة قادر الى رئاسة الحكومة وعزمه على البقاء فيها طويلاً. وهذه المسألة لم تناقش في اي مكان في العالم المعاصر، لأنه لم يسبق في اي بلاد ان وليت الاحكام لأغنى رجل فيها.

إلا ان هذه المسألة نوقشت ملياً في العصور القديمة في زمن الاغريق، ايام افلاطون وارسطو في القرن الرابع قبل الميلاد. فكان راي يقول ان الرجل الغني ليس بحاجة الى السلطة كمصدر للمال، وان السلطة بيد رجل فقير تفتح شهيته للمال، ورأي مناقض يقول ان شهية الفقير مهما تفتحت تبقى أدنى كثيراً من شهية الغني، لأن شهيته الواسعة هذه كانت طريقه الى المال، وهي استطراداً طريقه الى السلطة.

وفي الوقت الذي جاء فيه الحريري الى الحكم في لبنان، جاء رجل غني مثله الى الحكم في ايطاليا هو برلسكوني الذي يقف اليوم امام القضاء الايطالي متهماً بالفساد، وهو ما يتوقعه بعض اللبنانيين للحريري والحريريين في يوم من الايام.

وعندما توفي الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران، كتبت في رثائه وتحليله ونبش ماضيه جميع صحف اوروبا والعالم، لكن احداً لم يكتب في الموضوع الاساسي المتعلق بالمال والسلطة سوى قلة قليلة لا يزيد عددهم في العالم على اثنين او ثلاثة، منهم كاتب بريطاني «نَدد» بجهل ميتران بالشؤون المالية مما جعله غير مكترث باوضاع «البيزنس الكبير» في فرنسا.

لكن اهم واجمل وأحكم ما كتب في الموضوع المقال الذي نشره في جريدة «النهار» البيروتية الأستاذ القاضي وجدي ملاط رئيس المجلس الدستوري في لبنان بعنوان «المسؤول الذي ازدرى المال في السلطة».

ويقول الاستاذ الملاط في المقال المذكور محقاً: «ويمكن الجزم بأن بدء نظام عهد الشفافية المالية لدى المسؤولين في فرنسا عند ممارستهم الخدمة العامة معقود اللواء فيه للرئيس فرانسوا ميتران، ولعل هذه الميزة هي تلك التي يتعين تسليط الضوء عليها - قبل اي امر آخر - عندما تذكر النزاهة ويجري حديث العفة والكفر بالمال لدى المسؤولين الكبار في الديمقراطيات المرموقة. وينبغي ان ياتي ايراد ذكر مثل هذا التقشف وذاك التحامي راجعاً على كل شيء سواه في حياة كل مسؤول عن الشان العام في العالم.

وان يغتنم واحد من كبار القضاة ويرئس المجلس الذي ينظر في دستورية القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية في لبنان، تلك الفرصة ليكتب مقالاً خارج اختصاصه المباشر، له دلالة لا تخفى على احد في هذه الظروف التي تمر بها الجمهورية اللبنانية. فهو في تقديرنا لم يكتب ما كتب ليمتدح الفضيلة الاساسية في بلد اجنبي، بل ليندد بقبح وفظاعة الظاهرة اللبنانية القائمة فقاض نزيه اولا، وكمؤتمن على المسالة الدستورية ثانياً.

ومع اننا نستبعد ان يقوم رئيس المجلس الدستوري بسوق الحريري الى المحاكمة في وقت قريب كما سيق برلسكوني في روما، إلا ان لجوءه الى منبر عام لتسليط الضوء على موضوع حساس من هذا النوع ينبيء بان حكم القانون لا بد ان يترسخ في لبنان يوما اذا بقي الجسم القضائي سليماً كما هو منتظر.

إن المداخلة السياسية للقضاة في الشان العام، باتت امراً واجباً ومهماً في اوضاع يبرز فيها عجز الساسيين وتقصيرهم او انحرافهم. وهذا موضع نقاش الآن في بريطانيا بالذات حيث راح القضاة يصدرون احكاماً ذات طبيعة اجتماعية مخالفة لمرتكزات الحكومة القائمة، مما اثار نقاشاً علنياً حول ما اذا كان يجوز للقضاة تجاوز نطاق القوانين والانظمة الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومع ان الصحف المحافظة تحاملت على نهج القضاة في توسيع إطار حيثيات احكامهم لتتداخل او تتناقض مع تصورات وقرارات السلطات الاخرى، إلا ان الراي الراجح في الاوساط الثقافية والعدلية هو ان المنحى الاجتماعي - الأخلاقي لاحكام القضاة ليس فقط شيئاً جيداً، بل هو امر ضروري لتقويم الاعوجاج، وفوق ذلك يمثل تعبيراً عن إرادة شعبية شديدة الحساسية تجاه ما هو عادل وغير عادل فوق ما هو شرعي وغير شرعي.

ولئن كان هذا موضع بحث في بريطانيا الآن، فانه ليس غريباً عن لبنان وبعض البلاد العربية مثل مصر حيث رفض القضاة وهزموا «قانون العيب» الذي اصدره الرئيس الراحل انور السادات. ومن هذا القبيل يذكر القرار الاخير لمجلس شورى الدولة اللبناني بعدم قانونية توقيع فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية على المعاملات المالية بوجود الوزير الاصيل وهو الحريري نفسه.

إن القضاة هم ضمير الشعب وحراس الديمقراطية، وخصوصاً اذا نام ضمير السياسيين او تخدر.

ومتى جاء يومهم، فاننا لا نستغرب المشهد عندما تقف «مئافيخ» كثيرة امام القضاء للإدلاء بالحساب.

«الميزان»

لأن احداث البحرين أوسع وأعمق من المتوقع

أمير كا تتخذ احتياطات استراتيجية وتراجع سياستها في منطقة الخليج

■ حركت الولايات المتحدة في الشهر الماضي قوات برية وبحرية وخبراء كثيرة الى منطقة الخليج وجوارها، في اكبر عملية استراتيجية من نوعها منذ حرب الخليج الاخيرة ضد العراق قبل خمس سنوات. وفي رسالة لـ «الميزان» من واشنطن ان الدوائر الاميركية ايقنت الآن ان الاحداث الامنية الجارية في دولة البحرين أوسع وأعمق مما كانت تتصور او تتوقع.

وجاء في الرسالة ان الدلائل على ان الاحتياطات الاستراتيجية التي تتخذها واشنطن تتعلق باحداث البحرين، ان معظم الذخائر التي نقلت الى الخليج في الآونة الاخيرة قد أودعت في دولة قطر المجاورة بسبب قربها الجغرافي من البحرين. ومما يؤكد ذلك ان المسؤولين الاميركيين يعربون عن خشيتهم من انتقال الاضطراب الى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهم يتوقعون المزيد من العمليات التي تستهدف المصالح الاميركية في الجزيرة العربية كتلك التي وقعت في الرياض قبل عدة أشهر واستهدفت مبنى للحرس الوطني.

كذلك اعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها وشجبها لأحداث البحرين لأول مرة على لسان أعلى مسؤول فيها هو نائب الملك الامير عبد الله بن عبد العزيز اثناء جلسة رسمية لمجلس الوزراء السعودي برئاسته.

ويبدو ان دوائر صنع القرار في واشنطن تعيد مناقشة السياسة الاميركية في الخليج، وان الراي، كما تشير رسالة «الميزان» منقسم بين فريقين: فريق يدعو الى دعم استمرار الوضع الراهن، وفريق يدعو الى ضرورة اجراء تغييرات جذرية في الاوضاع الخليجية الداخلية.

والداعون الى التغيير، كما تقول الرسالة، يعرفون ان الاحداث الخليجية في الوقت الحاضر لا تشكل خطراً داهماً على الانظمة الحاكمة وعلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها، لكنهم يقولون ان الانظمة والعائلات الحاكمة هناك «لم يستوعبوا حجم الخطر المحدق بهم، وبالتالي فان تجاهلهم هذا له يعرض المصالح الأميركية للخطر على المدى البعيد».

أما الفريق الآخر، أي فريق الوضع الراهن، فيقول حسب الرسالة، ان الاستقرار الطويل للمملكة العربية السعودية والجزيرة العربية مرده الى التمسك بالتقاليد والاوضاع الراهنة ومنها العائلات الحاكمة التي يجب الحفاظ عليها لأسباب استراتيجية ولأسباب سياسية محلية. لكن الثوابت الخليجية في هذا المفهوم تقتصر على السعودية والكويت وقد وصفتهما تلك الدوائر بانهما «حليفان من نوع خاص» ويتوجب الحفاظ عليهما باي ثمن.

وقد عبرت مجلة «شؤون خارجية» المعنية بالجانب النظري من فذلكة السياسة الخارجية الاميركية وانعكاسها على المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة عن الاطار العام لسياسة الحفاظ على الوضع الراهن بقولها ان الولايات المتحدة بحاجة الى «سياسة محافظة» على غرار سياسة الامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين.

وقياساً على انتقاء تلك الدوائر لما اسمته «دول الارتكاز» او «الدول المحورية» في العالم كله، واختيارها مصر والجزائر تحديداً دولتي ارتكاز للسياسة الاميركية في العالم العربي، فان التوجه العام للسياسة الاميركية ينبيء بالمواجهة القمعية الشرسة ضد الاسلاميين المتطرفين مع فتح باب الحوار مع المعتدلين منهم.

وهذا، كما تقول رسالة «الميزان»، ينبيء بان واشنطن كانت في السابق تنظر الى الاسلاميين في الجزيرة العربية نظرة اعتدال بل نظرة اعجاب للطريقة التي لعبوا فيها لعبتهم السياسية الضاغطة على الانظمة الخليجية، لكنها بدأت تغير موقفها المعتدل الفاتح لباب الحوار بعد لجوء الاسلاميين في السعودية والبحرين الى اعمال العنف والتفجيرات الامنية.

وتقول الرسالة ان الاحكام القاسية الصادرة في اميركا الشيخ عمر عبد الرحمن بتهمة تفجير المركز التجاري العالمي في نيويورك مؤشر مهم على التشدد المتوقع والمطلوب ضد الاسلاميين المتطرفين. وبذلك تكون واشنطن قد وضعت مقياساً محدداً للتعاطي او عدم التعاطي مع المعارضين او المطالبين بالاصلاح في الخليج، هو الموقف من العنف. ومن هذا القبيل نشرت جريدة «نيويورك تايمز» مقالاً دعت فيه الحكومة البريطانية الى عدم ابعاد المعارض السعودي محمد المسعري والسماح له بمزاولة نشاطه السياسي طالما انه ملتزم بموقف معلن ضد العنف.

بعد تزوير سندات بنك البحرين الوطني

ريالات سعودية مزورة تروج في لبنان

■ في أواخر الصيف الماضي، تحركت السلطات الامنية والنقدية في لبنان بناء لطلب من البوليس الدولي (الانتربول) لضبط ووقف التعامل بسندات مزورة لبنك البحرين الوطني. ولم يكن مؤكداً في ذلك الوقت مصدر التزوير او الكميات المزورة او حتى المبالغ التي حصل عليها المزورون قبل التنبه الى العملية وملاحقتها، لكن يبدو انها كانت عملية واسعة بحيث نشرت اخبارها صحف اقتصادية عالمية مثل «وول ستريت جورنال»، نظراً لما يمكن ان يكون لهذا النوع من العمليات اثر سيء على سمعة قطاع الاوفشور البحريني، وهي سمعة مرموقة.

وفي الآونة الاخيرة وزع رياض سلامة حاكم البنك المركزي اللبناني تعميماً على المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة العاملة في لبنان (يحمل الرقم ٤٦٧) يتعلق بوجود عملات سعودية مزورة مع صور عن تلك الاوراق المزورة.

ويبدو ان تزوير العملة السعودية في هذا الوقت له أهداف سياسية ايضاً بالاضافة الى أهدافه المالية، لأنه كما تشير المعلومات الواردة من بيروت واسع النطاق ولا يقتصر على الفئات العادية من أوراق الخمسين ريالاً الرائجة، بل يتعدى ذلك الى أوراق كبيرة من فئة ٥٠٠ ريال ايضاً (الورقة الواحدة من هذه الفئة تعادل ١٥٠ دولاراً اميركياً).

ويستفاد من التقارير الامنية التي استند اليها قرار حاكم مصرف لبنان ان تزوير العملة السعودية قائم منذ اكثر من عدة اشهر وانه لم يلحظ إلا في الآونة الاخيرة، اي من أواسط شهر ايلول/سبتمبر الماضي. وتفيد المصادر الامنية بأن المزورين أخذوا الآن يزورون العملات والاوراق المالية الخليجية لأنه أصبح متعذراً تزوير الدولارات الاميركية وخصوصاً بعد قرار الخزانة الاميركية انزال اوراق جديدة من فئة ١٠٠ دولار ابتداء من شهر شباط/فبراير الجاري فيها خصائص تستعصي على المزورين (انظر الصفحة ٩ من هذا العدد).

بسبب إخلاف خالد بن محفوظ بالتزاماته

إيرلندا توقف اعطاء الجوازات للاغنياء العرب

■ تعيد الحكومة الايرلندية النظر في سياستها القاضية بمنح جوازات السفر لرجال الاعمال بغية تشجيعهم على الاستثمار في البلاد. وسبب هذا التوجه ان رجل الاعمال السعودي خالد بن محفوظ، وهو من أصحاب «البنك الاهلي التجاري»، اخلف في الوفاء بالتزاماته للحصول على جواز ايرلندي بعد ارتباط اسمه بفضيحة انهيار «بنك الاعتماد والتجارة الدولي»، BCCI.

وتقول مصادر ايرلندية ان بن محفوظ لم يقدم سوى ربع الاموال التي وعد بها لقاء الحصول على جوازه الايرلندي.

وكانت المعارضة الايرلندية قبل سنوات قد نددت بسياسة اعطاء الجوازات لقاء الاستثمارات ووصفتها بانها «دعارة ديبلوماسية».

وتجري وزارة العدل الايرلندية تحقيقاً قضائياً حول اعطاء الجوازات الى بن محفوظ وسبعة من افراد عائلته وثلاثة من معاونيه الباكستانيين قبل إصدار شهادات الجنسية لهم في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠، وفي ذلك مخالفة صريحة للاجراءات الادارية المتبعة حسب القانون.

ومما يذكر ان بن محفوظ قد دفع غرامة مقدارها ١٥٠ مليون دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٩٣ لخرقه القانون المصرفي الاميركي بشراء اسهم مصرف اميركي سراً لحساب بنك الاعتماد والتجارة الدولي.

«الخديوية» في الميزانية اللبنانية

■ أقر مجلس النواب اللبناني الميزانية العامة للدولة للعام الجاري وسط أجواء مشحونة. وقد جاء إقرار الميزانية التي تقدم بها فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية في ظل مداخلة قضائية مهمة من مجلس شورى الدولة (انظر الافتتاحية) تعتبر توقيع وزير الدولة على المعاملات المالية غير قانوني بوجود وزير أصيل للمالية هو رفيق الحريري نفسه.

ومع ان الميزانية تتوقع هبوطاً في العجز بنسبة تصل الى ١٠ في المائة بحيث يتراوح العجز في حدود ٣٨ في المائة، فان أوساط لجنة المال النيابية تقول ان العجز الفعلي سوف يبقى في حدود ما كان عليه في السنة الماضية أي بحدود ٤٧ في المائة. والمعروف ان توقعات الميزانية في السنة الماضية لم تأت مطابقة للعجز الفعلي الذي تجاوزها بعدة نقاط مئوية.

وقد وصف رئيس الحكومة الاسبق رشيد الصلح السياسة المالية للدولة بانها «سياسة خديوية»، أي انها قائمة على الإستدانة الكثيفة كما حدث في مصر أيام الخديوي اسماعيل في القرن الماضي مما أفقد مصر استقلالها.

وكان حاكم مصرف لبنان قد أشار الى ان لبنان تجاوز في السنة الماضية أزمة مالية خطيرة كانت تنذر بكارثة اقتصادية. وهو بذلك يشير الى فترة معركة رئاسة الجمهورية ورفع أسعار الفائدة على سندات الحكومة بالليرة اللبنانية الى حدود ٤٠ في المائة لمنع تدهور سعر صرف الليرة.

عبدالله بن عبد العزيز دائم أم مؤقت؟
(الصفحة ١٦)

أسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrian.....Fils.250.	Italy.....L.3000.	Spain.....Pts.3.50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$ 2,50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia.....M.600
Egypt.....E£.1.	Libya.....L.Din. 0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.....£.1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

ويل لأمة تهجّر بنيها وتغتبط بمآسيها وتفرح بعقم سياسييها

المهاجرون اللبنانيون بين ١٩٧٥ و١٩٩٤: استنزاف قاتل للادمغة والسواعد

■ بدأت الهجرة من لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، ولم تتوقف منذ ذلك الحين. لا بل شهدت ثلاث موجات كبيرة بعد ثلاث حروب مدمرة ألمت بالمجتمع اللبناني: حرب ١٨٦٠ والحرب العالمية الاولى وحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤. وشكّلت الهجرة جرحاً موجعاً نازفاً لا يندمل. اذ ينسلخ عن المجتمع جزء منه، ولا يقل وجع الاندماج في المهاجر المضيفة عن وجع الانسلاخ عن الوطن. بعض المهاجرين اللبنانيين يعود بعد ان يفني العمر والاكثرية لا تعود.

يرسل بعض المغتربين مالاً لذويهم ما يلبث ان يشح دفقه مع مرور الايام. اذ يقضي جيل الامل وتنشأ اجيال جديدة تضعف لديها علاقات الحب والحنين الى حد التلاشي بعد الجيل الثاني. ولو أقمنا ميزاناً لمحاسن الهجرة ومساوئها لرجحت بما لا يقاس كفة المساوىء على لبنان. لقد اقامت الدول الكبرى سياسات لاستقطاب الكفايات من كل دول العالم واقام سياسيو لبنان سلطاتهم على سياسة ثابتة تقضي بتشجيع هجرة ابنائه.

تغيب المعلومات حول المغتربين اللبنانيين فلا تعرف اعدادهم ولا نشاطاتهم. لكن دراستنا هذه تهدف الى تقدير اعداد المهاجرين في موجة الهجرة المنطلقة بعد ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤، انى حطت بهم الرحال وتقدير اصولهم الدينية والجغرافية وحالاتهم التعليمية وتقدير الخسارة التي تكبدها لبنان من جراء هذه الموجة العاتية.

تقدير عدد اللبنانيين المهاجرين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤

قمنا بدراسة بالعينة شملت ٤٢٢ اسرة. سنة ١٩٩٣ ضمت هذه الاسر ٢١١٣ شخصاً. منهم ١٦٩٤ مقيماً في لبنان و٤١٩ مهاجراً خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ الى ١٩٩٤. وكنا قدرنا عدد سكان لبنان القيمين بـ ٢,٩٤٦,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣. مما يسمح لنا بتقدير عدد المغتربين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤ بـ ٧٢٩ الف مغترب، يشكلون ١٩,٨ في المائة من سكان لبنان و٢٤,٧ في المائة من سكانه المقيمين.

توزع مغتربي ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ على بلدان الاغتراب

نعطي في الجدول (الرقم ١) تقديرات اعداد المغتربين اللبنانيين في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ كما توزعوا على مختلف بلدان الاغتراب وذلك بحسب القيمة التنازلية.

استقطبت الولايات المتحدة واوستراليا وكندا وفرنسا ٦٢,٢ في المائة من المهاجرين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى باستقبالها ١٤٤٣٤٢ مغترباً لبنانياً. وحلت اوستراليا في المرتبة الثانية فاستقبلت ١٠٩٣٥٠ مغترباً، واتت كندا في المرتبة الثالثة بحصة بصة مقدارها ١٠٧٨٩٢ مغترباً، وحازت فرنسا على ٩١٨٥٤ مغترباً شاغلة المرتبة الرابعة.

كما هاجر اللبنانيون في هذه الموجة العارمة الى بلدان اوروبية كثيرة كايطاليا والسويد والنمسا والمانيا واسبانيا والدانمرك وسويسرا.

وشغلت سوريا المرتبة الاولى بين الدول العربية حيث هاجر اليها ٤,٥ في المائة من المهاجرين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤ اي ٣٢٨٠٥ نسمة، واحتلت الامارات العربية المرتبة الثانية اذ استقبلت ٢١١٤١ مهاجراً لبنانياً، وشغلت السعودية المرتبة الثالثة فاستقبلت ١٧٤٩٦ مهاجراً. كما هاجر كثير من هؤلاء اللبنانيين الى دول عربية اخرى كمصر والبحرين والعراق الخ...

وحط رحال بعض هؤلاء اللبنانيين المهاجرين في اميركا اللاتينية وكانت حصة البرازيل وحدها ١٣٨٥١ مهاجراً.

كما كان لافريقيا السوداء ايضاً حصة من هؤلاء المهاجرين اللبنانيين وعلى رأس الدول المضيفة دولة شاطىء العاج ١٣١٢٢ مغترباً وليبيريا وغيرها.

المؤهلات العلمية لهؤلاء المغتربين اللبنانيين

هل كان المغتربون اللبنانيون المهاجرون مماثلين للبنانيين المقيمين من حيث الاعداد العلمي والمهني؟

وللاجابة عن هذا السؤال نعطي توزيع اللبنانيين المهاجرين في موجة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ واللبنانيين المقيمين عام ١٩٩٣ بحسب درجة تحصيلهم العلمي في الجدول (الرقم ٢).

يجدر بنا قبل تحليل هذا الجدول تعريف الدرجة العلمية للشخص، وهي اعلى درجة درس فيها سنة واحدة على الاقل.

ويمكننا الملاحظة فوراً ان نسبة الجامعيين بين المهاجرين هي ٣٢ في المائة بينما هي بين المقيمين ٢٢,٤ في المائة. فالجامعيون المهاجرون يفوقون الجامعيين المقيمين عدداً نسبياً. والامر كذلك بالنسبة الى التقنيين، فنسبتهم المئوية في شريحة المهاجرين هي ٥ في المائة اي ضعف ما هي عليه في شريحة المقيمين (٢,٦ في المائة).

مما يعني ان هذ الموجة من الهجرة استنزفت من لبنان اعداداً اكبر مما لديه في المتوسط من الجامعيين والتقنيين.

لقد بلغ عدد الجامعيين المهاجرين ٢٣٣٢٨٠ جامعياً. فان قلنا ان كلفة اعداد الجامعي بالاسعار الجارية هي ٨٠ الف دولار اميركي. تكون كلفة اعداد هؤلاء نحو ١٩ مليار دولار اميركي. هذه الكلفة دفعها المجتمع اللبناني وخسرها ويمكننا القول ان الاستثمار في الموارد البشرية المهاجرة في موجة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤) لا تقل عن ٤٠ مليار دولار اميركي. اما كيف توزع هؤلاء الجامعيون على دول الاغتراب، فيظهر ذلك في الجدول (الرقم ٣).

ان حصة فرنسا من الجامعيين اللبنانيين المهاجرين هي ٢٠,١ في المائة بينما بلغت حصتها من المهاجرين اللبنانيين ١٢,٦ في المائة فقط. كذلك هي الحال بالنسبة الى الولايات المتحدة فحصتها من الجامعيين اللبنانيين المهاجرين هي ٢٣,٩ في المائة. وهذه النسبة اكبر من حصتها المئوية من مجموع اللبنانيين المهاجرين خلال (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤). مما يعني ان هاتين الدولتين لهما قدرة على الانتقاء وتتمتعان بالجاذبية اللازمة كذلك.

اصول المهاجرين اللبنانيين الجغرافية والدينية

ما هي المحافظات التي تدفق منها المهاجرون اللبنانيون الى الخارج؟ لقد هاجر ١٦ في المائة من ابناء البقاع، وهاجر ١٩,٦ في المائة من ابناء بيروت، وهاجر ٢٢,٢ في المائة من ابناء الشمال، و١٩,٣ في المائة من ابناء الجنوب، وهاجر ١٧,٢ في المائة من ابناء الجبل.

اما المهاجرون من ابناء كل لبنان فنسبتهم ١٩,٨ في المائة هذا في الوجة الاخيرة فقط.

اما النسب المئوية للمهاجرين اللبنانيين من الطوائف الرئيسية نسبة الى ابناء كل طائفة على حدة من اللبنانيين فترد في الجدول (الرقم ٤).

اي ان هناك ٢٥,٤ في المائة من الروم الارثوذكس هاجروا بين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤، وهاجر ٢٢,٩ في المائة من الموارنة في الفترة نفسها، وهاجر ٢١,٩ في المائة من السنة في الفترة نفسها.

نضع هذه الارقام المذهلة برسم الاقطاعيين السياسيين والاقطاعيين الطائفيين لعلهم يتفكرون. الا يدركون ان هجرة الناس هي رد فعل طبيعي على القهر والظلم واللامساواة وقتل الامل والاحلام والثقة في المستقبل.

خلاصة

كما تنحدر الماء من ارض عالية الى ارض منخفضة، هكذا الناس يتوقون للانتقال من بلد مستواه متخلف الى اخر متطور. يحد من هذا التوق بعض الحواجز القومية والدينية والاجتماعية والثقافية والتربوية والقانونية وخلافه، وتحافظ الدول في ادارة سياساتها الخاصة بالهجرة على مصالحها العليا. فالدول القادرة تغري مواطني الدول المتخلفة وتنتقي الاكفياء منهم، وتحاول الدول المتخلفة بما لها من وسائل الحد من هذه السياسات المدمرة لمجتمعاتها.

لكن لبنان فريد في سياساته الخاصة بالهجرة. لبنان الرسمي يشجع هذه الهجرة. ويظهر السياسيون غبطة عارمة لدى حديثهم عن تفاقمها مرغبين الناس ببعض الاموال التي يرسلها المغتربون الجدد الى ذويهم. هذا الدفق الذي لا يلبث ان يشح وينضب ان لم يقابله دفق دائم متجدد من المهاجرين. هؤلاء السياسيون يتجاهلون اننا نبادل «حديداً بقضامي» نبادل موارد حقيقية: عقولاً نيرة وسواعد مفتولة بدلاً من المال. فهم لا يتساطلون من يبقى في لبنان ليفتي ومن يبقى ليزرع ومن يبقى ليبني.

سياستنا ان تستنزف ادمغتنا وسواعدنا استنزافاً قاتلاً لنستقدم بعض الخبراء يستنزفون بدورهم ما تبقى لنا من ارصدة ومساعدات.

ثم الم نلاحظ ان هجرة اللبنانيين من لبنان بدأت منذ ١٥٠ عاماً وهي دائمة، وان هجرات اليهود بدأت ايضاً منذ ١٥٠ عاماً من انحاء العالم الى فلسطين وهي دائمة ايضاً. قال جبران خليل جبران: «ويل لامة تاكل ما لا تزرع وتلبس ما لا تنسج وتشرب ما لا تعصر». اما نحن فنقول: ويل لامة تهجر بنيها وتغتبط بمآسيها وتفرح بعقم سياسييها.

انيس ابي فرح
(بتصرف ـ عن «النهار»)

الجدول الرقم (١)

البلد المضيف	عددالمغتربين	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	١٤٤٣٤٢	١٩,٨
اوستراليا	١٠٩٣٥٠	١٥,٠
كندا	١٠٧٨٩٢	١٤,٨
فرنسا	٩١٨٥٤	١٢,٦
سوريا	٣٢٨٠٥	٤,٥
ايطاليا	٢٦٢٤٤	٣,٦
السويد	٢٤٠٥٧	٣,٣
الامارات العربية المتحدة	٢١١٤١	٢,٩
السعودية	١٧٤٩٦	٢,٤
المانيا	١٣٨٥١	١,٩
البرازيل	١٣٨٥١	١,٩
اسبانيا	١٣٨٥١	١,٩
شاطىء العاج	١٣١٢٢	١,٨
النمسا	١٠٢٠٦	١,٤
الدانمارك	١٠٢٠٦	١,٤
الكويت	١٠٢٠٦	١,٤
ليبيريا	٨٧٨٤٨	١,٢
مصر	٨٧٤٨	١,٢
بلدان اخرى	٥١٠٣٠	٧,٠
المجموع	٧٢٩٠٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول الرقم (٢)

توزيع افراد العينة اللبنانيين المهاجرين (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤) والمقيمين عام ١٩٩٣ بحسب درجات تحصيلهم العلمي

درجة التحصيل العلمي

	امي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تقني	غير محدد	المجموع
اللبنانيون المقيمون	١٠٢	٤٨٠	٣٠٢	٢٥٦	٣٧٩	٤٤	١٣٠	١٦٩٤
المهاجرون	٢١	٧٦	٤٣	٥٩	١٣٤	٢١	٦٥	٤١٩
المجموع	١٢٣	٥٥٦	٣٤٦	٥١٣	٥١٣	٦٥	١٩٥	٢١١٣

بالنسبة المئوية

المقيمون	٦,٠	٢٨,٣	١٧,٩	١٥,١	٢٢,٤	٢,٦	٧,٧	١٠٠,٠
المهاجرون	٥,٠	١٨,١	١٠,٣	١٤,١	٣٢,٠	٥,٠	١٥,٥	١٠٠,٠

الجدول الرقم (٣)

توزيع الجامعيين المهاجرين خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٩٤ على دول الاغتراب

الدولة المضيفة	عدد الجامعيين	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	٥٥٧٥٤	٢٣,٩
فرنسا	٤٦٨٨٩	٢٠,١
كندا	٣١٢٥٩	١٣,٤
اوستراليا	١٩١٢٩	٨,٢
ايطاليا	١٢١٣١	٥,٢
بلدان اخرى	٦٨١١٨	٢٩,٢
المجموع	٧٢٩٠٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول الرقم (٤)

١٩٧٥ ـ ١٩٩٤

الطائفة	النسبة المئوية للمهاجرين
كاثوليك	١٩,٠٪
شيعة	١٥,٩٪
دروز	٩,٥٪
موارنة	٢٢,٩٪
ارثوذكس	٢٥,٤٪
سنة	٢١,٩٪
اجمالي لبنان	١٩,٨٪

إقبال لبناني ضعيف وتطلع الى دور اقليمي

الشركات السورية تسعى الى التمويل في بورصة بيروت!

■ كان الاقبال ضعيفاً في الايام الاولى لافتتاح بورصة بيروت برئاسة غبريال الصحناوي.

وهذا كان متوقعاً نظراً الى أن عدد الشركات المدرجة كان قليلاً في البداية بسبب عدم استيفاء شركات لبنانية كثيرة الشروط اللازمة حسب متطلبات القيد.

وهذه الشروط هي، أن لا يقل رأس المال للشركة المدرجة عن ثلاثة ملايين دولار، وأن يكون ربع الاسهم على الاقل مملوكاً من مساهمين لا يقل عددهم عن خمسين مساهماً، وان تكون الشركة المدرجة عاملة في السوق منذ ثلاث سنوات على الاقل، وأن تكون خلال هذه السنوات جميعها قد قدمت ميزانياتها وحسابات ارباحها وخسائرها ومحاضر جلسات اجتماعات حملة اسهمها.

وقد توقع غبريال صحناوي، رئيس لجنة البورصة، ان يتزايد عدد الشركات المدرجة مع الوقت لأنه لم يتسنى الوقت الكافي للشركات المؤهلة لكي تعد اوراقها وملفاتها.

وقد وضع الصحناوي اصبعه على مكامن ضعف سوق بيروت المالية وهي تتلخص، بانها سوق صغيرة ومحدودة وتفتقر الى السيولة في الوقت الحاضر، ولذلك لا يتوقع الصحناوي أن تلقى الاسهم المدرجة في بورصة بيروت حتى الآن، باهتمام كبير من المستثمرين اللبنانيين بسبب ارتفاع اسعار الفائدة ارتفاعاً مانعاً. فضلاً عن ان الشركات المدرجة حتى الآن او المنتظر ادراجها في وقت لاحق، ليست بالوضع الاستثماري الملائم لاجتذاب المستثمرين الاجانب، على الرغم من ان بورصة بيروت مؤهلة لتناول الاستثمار الاجنبية بتوفر شرطين فيها غير متوفرين في العديد من البورصات العربية.

أولهما، انها تقوم في ادارتها وعملياتها على أحدث وأرفع الوسائل التكنولوجية المعمول بها في الغرب. وهي مؤهلة تبعاً لذلك من التعاطي مع اكبر البوصرات العالمية.

وثانيهما، ان قوانين الاستثمار في لبنان مؤاتية جداً للاستثمارات الاجنبية، من حيث الامور الآتية:

● انها مفتوحة للاجانب من دون قيد وشرط وهو امر غير متوفر في الشرق الاوسط حتى الآن، إلا في المغرب ومصر من وقت قريب. بينما بورصات تونس والاردن وعمان والبحرين مازالت تفرض قيوداً معينة على المستثمرين الاجانب.

● ان الاسعار في بورصة بيروت والمداولات فيها محددة بالدولار الاميركي (وقد يكون هذا مخالفاً لتوجهات الحكومة ووزارة الاقتصاد من حيث مكافحة «الدولرة» وتسعير السلع في الاسواق بالليرة اللبنانية).

● ليست هناك ضريبة على ارباح تزايد قيمة رأس المال أي ان المستثمر لا يدفع اي ضريبة على الزيادة في نمو رأس ماله المستثمر.

● ليست هناك قيود على حركة انتقال رؤوس الاموال، أي أن جميع الاموال محلية واجنبية بامكانها ان تدخل الى البلاد وتخرج منها من غير رقيب او حسيب او شرط.

● لا تفرض ضريبة حجز على الارباح الموزعة لحملة الاسهم إلا بحدود ٥٪ فقط بينما تصل في بعض البلدان الاوروبية وفي اميركا الى ٣٠٪ تقريباً.

لكن المعوقات التي تحول دون توسع سوق بيروت المالية محلياً، إلا بعد مضي فترة طويلة من الوقت ودخول «سوليدير» في البورصة، قد يكون تجاوزها ممكناً إذا نجحت بورصة بيروت في استقطاب شركات عربية واجنبية تدرج فيها اسماءها بالاضافة الى ادراجها في بلدانها او في بورصات خارجية اخرى. وقد يكون ذلك مناسباً لشركات عربية عديدة عجزت حتى الآن عن استقطاب تمويلات واستثمارات خارجية.

ومن هذا القبيل، تتطلع الشركات السورية بوجه خاص الى بورصة بيروت، لكي تتجاوز المعوقات الادارية والقانونية والمصرفية والتمويلية في سوريا، بحيث تستطيع ان تمول عملياتها في سوريا من خلال سوق بيروت المالية.

ويتوقع بعض المراقبين ان تصبح بورصة بيروت، السوق المالية السورية الاساسية، نظراً الى محدودية السوق اللبنانية من جهة وللقيود المانعة للتوسع الرأسمالي في سوريا.

«البنك الاوروبي للاستثمار» يبدأ تنفيذ البروتوكول الرابع خلال ١٩٩٦

١٨٨,٥٢ مليون دولار للمرفأ والكهرباء وتلوث الشطآن

■ سنة ١٩٩٣ وقع لبنان مع «البنك الاوروبي للاستثمار» البروتوكول الرابع بين الطرفين، ويتوقع ان ينفذ «البنك الاوروبي» ما تضمنه البروتوكول فينفق ١٥١ وحدة حسابية اوروبية (ايكو) التي تعادل ١٨٨,٩ مليون دولار خلال هذه السنة محسوبة على البروتوكول المذكور وعلى الاموال المخصصة لمساعدات استثنائية، اضافة الى الاموال المرصودة لتمويل مشاريع تأهيل قطاعات المياه والكهرباء والمطار ومعالجة تلوث الشواطىء.

ومنذ سنة ١٩٩٢ بلغت قيمة القروض والمساعدات الاستثنائية التي قدمها البنك الاوروبي للاستثمار الى لبنان ٣٩٠ مليون وحدة نقد اوروبية (ايكو) تعادل ٤٨٧ مليون دولار لتمويل استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها...

وكان نصيب سنة ١٩٩٥ من هذه القروض ٦٣ مليون وحدة، اي ما يعادل ٧٨,٦٥ مليون دولار مخصصة لتأهيل شبكات ضخ المياه في الشمال وحماية منابع المياه وتجميع مياه المجارير وتنقيتها في اطار خطة آفاق ٢٠٠٠ للنهوض التي وافق عليها مجلس الوزراء.

وكانت توزعت قروض ومساعدات البنك الاوروبي كالآتي:

● **البروتوكول الاول:** قيمته ٢٠ مليون وحدة انفق على مشروعين.

● **البروتوكول الثاني:** قيمته ٣٤ مليون وحدة، اي ما يعادل ٤٢,٤٥ مليو دولار، انفق ١٦ مليون وحدة منه لتمويل مشاريع تتعلق بمياه الشرب (تأهيل شبكة وضمان صلاحية المياه) وتأهيل مجاري الصرف الصحي. وانفق ١٨ مليون وحدة او ٢٢,٤٧ مليون دولار، على مشاريع خاصة بكهرباء لبنان لاصلاح شبكات التزويع وتأهيلها وكذلك محطات التوزيع.

● **البروتوكول الثالث:** قيمته ٥٣ مليون وحدة تعادل ٦٦,١٧ مليون دولار، انفق منها ٢٧ مليون وحدة تعادل ٣٣,٧٠ مليون دولار في قطاع الكهرباء ايضاً لتحسين اداء الشبكات والمحطات، وانفق المبلغ المبتقي، اي ٢٦ مليون وحدةتعادل ٣٢,٤٦ مليون دولار، لتنفيذ اشغال في مرفا بيروت تشمل تأهيل بعض مرافقه وتطويرها بعد الاحتراب الداخلي الطويل. اضافة الى اموال مصدرها رأس مال مجازف وقيمتها مليون وحدة استعملت مع مليوني «ايكو» في اطار الاموال المجازفة في البروتوكول الرابع، لتمويل استثمارات صغيرة ومتوسطة في المدى الطويل، في قطاعات صناعية وسياحية وخدماتية وذلك عبر مؤسسة «ليبانون انفست».

● **البروتوكول الرابع:** قيمته ٤٥ مليون وحدة تعادل ٥٦,١٨ مليون دولار، انفق منه ١٩ مليون «ايكو» تعادل ٢٣,٧٢ مليون دولار لتأهيل مرفا بيروت وتطويره. وانفق ١٠ ملايين «ايكو» تعادل ١٢,٥٠ مليون دولار لتأهيل مياه الشفة واستكمال المشاريع المتعلقة بتأهيل شبكة المجاري الصحية. وانفق ١٦ مليون «ايكو» تعادل ١٩,٩٧ مليون دولار في تمويل خطة كابلات برية «لكهرباء لبنان».

اما الاموال التي انفقت خارج اطار البروتوكولات الاربعة المذكورة فتشمل ٥٠ مليون وحدة مساعدة استثنائية عن سنة ١٩٨٢ خصصت لتمويل مشاريع مياه ومجاري صحية و٨٠ مليون وحدة تعادل ٩٩,٨٨ مليون دولار لزوم اشغال تطوير مرفأ بيروت و٢٥ مليون وحدة تعادل ٣١,٢١ مليون دولار لتأهيل شبكة المجارير في طرابلس والميناء و٥٠ مليون وحدة تعادل ٦٢,٤٢ مليون دولار لمعالجة التلوث في شواطىء كسروان وصيدا وصور، اضافة الى ١٠ ملايين وحدة تعادل ١٢,٤٨ مليون دولار لتطوير الخدمات الملاحية في مطار بيروت.

«فرانس بنك» في نشرته:

التضخم باق والدين العام الى ارتفاع

■ في النشرة الاقتصادية الفصلية لـ «فرانس بنك»، وهو السادس على سلم المصارف اللبنانية، قرأنا ان معدل النمو في الاقتصاد اللبناني ارتفع في سنة ١٩٩٥ الى ٨٪ من ٧٪ سنة ١٩٩٤، وان معدلات هذا النمو تجاوزت معدلات دول «النمور الاسيوية» وهي نسبة متوسطها ٦ في المائة. لكن النشرة استدركت بالقول ان هذا النمو يبقى دون ما هو مخطط له وهو عشرة في المائة سنوياً.

وعزت نشرة «فرانس بنك» معدل نمو سنة ١٩٩٥ الى عوامل عدة بينها المعدل المرتفع للاستثمار (٢٥ في المائة من الناتج المحلي) وتحسن اداء القطاعات الاقتصادية الحيوية من التجارة الخارجية والبناء، والصيرفة والنقل وتوسعانفاق الدولة على الاعمار (٤٢ في المائة من الناتج المحلي) الى جانب بقاء معدل التضخم في حدود معتدلة على الرغم من ارتفاعه من ١٢,٥ في المائة سنة ١٩٩٤ الى ١٥ في المائة سنة ١٩٩٥.

واعتبرت النشرة ان جهود الاصلاح المالي اثمرت تراجعاً في مستوى عجز موازنة الدولة فانخفض هذا العجز من ٥٦,٢ في المائة سنة ١٩٩٤ الى ٤٧,٢ في المائة سنة ١٩٩٥ كما انخفض معدل العجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٢,٥ في المائة الى ١٩,٥ في المائة بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ تبعاً لازدياد نسبة الايرادات الى الناتج المحلي من ١٧,٥ في المائة الى ٢١,٨ في المائة.

الا أن النشرة لاحظت ان التطور الايجابي في المالية العامة لم يصاحبه تحسن في مجال الدين العام الذي ارتفعت قيمته الصافية بنسبة ٤٧,٩ في المائة لتصل الى اكثر من سبعة مليارات دولار سنة ١٩٩٥ اي ما يوازي نحو ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ورأت نشرة «فرانس بنك» أن التوسع في حجم الدين العام راجع الى ارتفاع الفوائد المدفوعة على الدين (١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي) الى جانب التوسع في دائرة الاقتراض الخارجي (نحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي).

وعلى الصعيد المالي قالت النشرة ان الليرة اللبنانية تحسنت امام الدولار خلال سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢,٧ في المائة بينما تراجع حجم الودائع بالدولار من ٥١,١في المائة سنة ١٩٩٤ الى ٥٠,٣ في المائة سنة ١٩٩٥.

واشارت النشرة الى ان احتياطي النقد الاجنبي لدى مصرف لبنان بلغ سنة ١٩٩٥ حوالي ٤,٥ مليار دولار.

وتوقعت النشرة ان يستمر النمو الاقتصادي خلال سنة ١٩٩٦ وفي الوقت عينه أن يرتفع معدل التضخم نسبياً وأن يبقى عجز الموازنة والدين العام والعجز التجاري في حدود مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

الميزان التجاري يسجل عجزاً كبيراً

هبوط نسبة «الدولرة» في الودائع المصرفية

● اظهرت احصائيات الجمارك اللبنانية ان الميزان التجاري لسنة ١٩٩٥ سجل عجزاً كبيراً حيث استورد لبنان ما قيمته ٧٣٠٣ ملايين دولار مقابل تصديره ما قيمته ٨٢٤ مليون دولار بزيادة ٢٠ في المائة عن سنة ١٩٩٤.

وفي سنة ١٩٩٤ استورد لبنان ما قيمته ٥٩٠ مليون دولار وصدر ما قيمته ٥٧٢ مليون دولار. اما في عام ١٩٩٣ فان لبنان استورد ما قيمته ٤٩٣٩ مليون دولار بينما بلغت قيمة صادراته ٤٥٨ مليون دولار.

وجاءت ايطاليا على رأس الدول التي استورد منها لبنان سنة ١٩٩٥ بما قيمته ٩٤٦ مليون دولار وما نسبته ١٢,٩٥ في المائة من مجمل ما استورده لبنان.

وتلتها الولايات المتحدة التي استورد منها لبنان ما قيمته ٧٧٣ مليون دولار بنسبة ١٠,٥٨ سنة ١٩٩٥ ثم المانيا حيث استورد لبنان منها ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار بنسبة ٨,٣٦ في المائة.

وابرز ما استورد لبنان سنة ١٩٩٥ الحيوانات الحية ومنتوجات صناعة الاغذية والجلود واللؤلؤ والاحجار الكريمة ومعادن ثمينة ومعدات نقل واسلحة وذخائر وتحف فنية.

وجاءت الامارات العربية المتحدة على رأس الدول التي صدر اليها لبنان سنة ١٩٩٥ بما قيمته ٢٣٧ مليون دولار وبنسبة ٢٨,٧٩ في المائة تلتها المملكة العربية السعودية بما قيمته ٩٢ مليون دولار وبنسبة ١١,١٢ في المائة من الصادرات اللبنانية ثم سورية بقيمة ٧٠ مليون دولار وبنسبة ٨,٤٧ في المائة.

وابرز الصادرات اللبنانية سنة ١٩٩٥ كانت الحيوانات الحية والعسل وشحوم ودهون وزيوت ومصنوعات خشبية وأجهزة للبصريات وتحف فنية.

على صعيد آخر، جاء في التقرير الشهري لمصرف لبنان المركزي ان دين الحكومة الداخلي ارتفع خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي والدين الاجمالي الصافي للدولة تجاوز في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ١,٩٩١ مليار ليرة أي بزيادة ٢٢٢ مليار ليرة عن شهر تشرين الاول/ اكتوبر. وهذا الارتفاع نتج عن اصدار الحكومة سندات خزينة.

اما دين لبنان الخارجي فقد بلغ ١٢٥٧,٦ مليون دولار في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ولم يتغير بشكل اساسي منذ شهر تموز/يوليو الماضي.

وكان الدين الخارجي يبلغ ٧٧١,٨ مليون دولار نهاية كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤.

اما موجودات المصرف من العملات الاجنبية فقد بلغت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ٤٢٦٨ مليون دولار، ويبر المصرف ارتفاع الموجودات بالعملات الاجنبية بالتحسن في ميزان المدفوعات.

واظهر التقرير ان ميزان المدفوعات اللبناني سجل عجزاً خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، وسجلت الواردات ٥٥٢,٥ مليون دولار بينما بلغت صادرات لبنان في الشهر عينه ٧١,١ مليون دولار.

وقد حقق لبنان فائضاً قدره ٢٣٠ مليون دولار في ميزان مدفوعاته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مسجلاً رابع فائض شهري السنة الماضية. وبذلك يكون ميزان المدفوعات حقق حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي فائضاً قدره ١٤٧ مليون دولار. بينما كان حقق سنة ١٩٩٤ فائضاً قدره ١١٣٠ مليون دولار.

وبالنسبة الى الميزانية المجمعة للمصارف التجارية فهي انها تمت بنسبة اثنين في المائة خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مقابل تراجعها بنسبة ٠,٧٠ في المائة في الشهر الذي سبقه.

اما حجم الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في لبنان بلغ ٢٨٢٤٥ مليار ليرة (١٧٦٦٤ مليون دولار) مقابل ٢٧٦٩١ مليار ليرة (١٧٢٥٨ مليون دولار) في الشهر الذي سبقه.

وقال التقرير انه تبعاً لذلك فان حجم الودائع المصرفية ارتفع الى ٢٣٣٣٥ مليار ليرة في الشهر عينه بينما كان في الشهر الذي سبقه ٢٢٩٨٧ مليار ليرة.

واشار التقرير الى انخفاض نسبة «دولرة» الودائع المصرفية الى ٦٢,٩٧ في المائة خلال تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مقابل ٦٥,٦٣ في المائة في تشرين الاول/ اكتوبر.

وارتفع حجم الودائع المصرفية بالليرة اللبنانية الى ٨٦٤٢ مليار ليرة (٩,٣٨ في المائة) وهي اعلى نسبة السنة الماضية مقابل ٧٩٠١ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه.

4 Issue 5.Vol. 3 February 1996. العددالخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦

العراق

«ميناء البكر» يسترجع طاقته ويستعد للنفط

بغداد تفتح حدودها التجارية على تركيا مخافة إغلاق الحدود الاردنية

■ بدأ المراقبون الاقتصاديون في الأونة الاخيرة يلحظون ازدهاراً ملموساً لحركة النقل بالشاحنات بين العراق وتركيا على الرغم من العقوبات الدولية المفروضة على بغداد.

وتعبر، على ما يقول هؤلاء المحللون، الحدود بين البلدين نحو الف شاحنة يومياً. وبسبب اغلاق معظم القنوات التجارية للعراق، بدأت الحكومة العراقية بجهود لاجتذاب التجار الاتراك لتفادي الاثار المحتملة اذا قرر الاردن اغلاق حدوده معه، بسبب تردي العلاقات بين البلدين.

فالعراق يحاول ان يترك اكثر من باب مفتوحاً. وتأتي التجارة المزدهرة مع تركيا في أطار هذه السياسة.

والتجار العراقيون الذين ضاقوا ذرعاً بالتأخير وعمليات التفتيش المكثف وتشديد القيود على الجانب الاردني من الحدود يجدون الآن انه من الاسهل لهم التعامل تجارياً مع تركيا.

وبالمقابل يرغب التجار الاتراك الحريصون على تنمية نشاطهم في اقتناص هذه الفرصة.

وساعد تحسن الامن في شمال العراق الواقع تحت سيطرة الاكراد ايضاً في تعزيز التجارة. فالاحزاب الكردية المتناحرة توقفت عن التقاتل فيما بينها، كما ضيطت ميليشيات مسعود البرزاني على ما يبدو نشاط الثوار الاكراد الاتراك في المناطق التي تسيطر عليها.

ويقول المحللون ايضاً، ان العراق يحصل على معظم امداداته من السكر والدقيق من تركيا. فالشاحنات التركية تجلب ايضاً المنظفات الصناعية والحلوى والفاكهة والخضار واطارات السيارات وبطارياتها وقطع غيارها. والعراق يحتاج الى ٣٠٠ الف طن على الاقل من السكر سنوياً في ظل الطلب المحدد الآن بسبب العقوبات.

وتتم التجارة في معظمها من خلال وسطاء اكراد حيث يتعين على الشاحنات المرور عبر اراض تسيطر عليها ميليشيات مسعود البرزاني الكردية الذين يفرضون ضريبة على كل شاحنة تمر بديارهم.

ولم يعد الامر مقتصراً على تجارة زيت الديزل مقابل الغذاء. فالتجار العراقيون يدفعون للاتراك بالدولار.

وقال من عاينوا حركة الحدود العراقية ـ التركية ان السائقين الاتراك يستفيدون من رخص الديزل العراقي الذي يبلغ سعر اللتر منه ثلاثة فلوس اي اقل من السنت الاميركي، فالاتراك يبيعون ما يشترونه من الديزل في السوق في جنوب شرق تركيا الذي يغلب على سكانه الاكراد.

ويطوف البائعة الجائلون بشوارع بغداد بعربات محملة بالتفاح والثوم التركي. ويكلف الكيلوغرام من الثوم اربعة الاف دينار وهو ما يقرب من الراتب الشهري للموظف العراقي. ويباع التفاح بألفي دينار للكيلو غرام الواحد.

وقال تجار في منطقة «الشورجة» في بغداد وهي العصب التجاري للعراق ان تدفق السلع واجراءات الحد من التضخم التي اتخذتها الحكومة اخيراً ساعدت في استقرار الاسعار والحد من الهبوط السريع لقيمة الدينار.

وفي رأي المحللين ان التجارة مفيدة لكل من الاكراد العراقيين وتركيا التي تقول ان استمرار العقوبات المفروضة على العراق الحق الضرر باقتصاد منطقتها الجنوبية الشرقية.

صدام حسين

وتظهر الاحصائيات الرسمية ان العراق كان يستورد اساساً من جنوب شرق تركيا سلعاً تتراوح قيمتها بين مليارى دولار و٢,٥ مليار دولار سنوياً قبل العقوبات. وكانت انقرة تحصل ايضاً على حوالي ٣٠٠ مليون دولار في السنة في صورة رسوم عبور لصادرات النفط العراقية المارة عبر اراضيها.

على صعيد آخر، استعاد «ميناء البكر»، وهو احد اكبر موانىء العراق لنقل النفط، كامل طاقته التي تبلغ ١,٦ مليون برميل يومياً.

وبات بمقدور «ميناء البكر» استقبال ناقلات فور رفع العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على العراق او تخفيفها. وكان العاملون في محافظة البصرة ضخوا كميات ضخمة من الخام في محطة الميناء واكدوا انه مستعد لشحن ناقلات النفط باسلوب سهل وبسيط فور تلقيهم اوامر بالقيام بذلك.

ومحطة ميناء البكر هي اكبر المحطات في المنطقة الشمالية من الخليج وفيها اربعة مراس. ولقد لحقت بها اضرار جسيمة خلال حرب العراق مع ايران بين سنة ١٩٨٠ و١٩٨٨ وخلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١.

وعلى مدى الاسابيع القليلة الماضية بثت «وكالة الانباء العراقية» اخباراً تنبىء عن استعدادات لتشغيل التجهيزات البترولية لتظهر استعداد العراق لتصدير النفط اذا تم التوصل الى اتفاق مع الامم المتحدة.

وافادت الوكالة تالياً ان الفنيين العراقيين «ضخوا كميات هائلة من النفط» قبل ان يعمدوا الى تخزينها في خزانات قريبة من ميناء البكر لاختبار منشآت المحطة.

ونقل عن مصدر عراقي رسمي ان في امكان هذين المصبين حالياً تصدير ١,٢ مليون برميل نفط يومياً. والحكومة تستعد ايضاً لاصلاح انبوب النفط الذي يمر في تركيا.

ويبلغ طوله نحو ١٠٥٠ كيلومتراً. وكانت قدرته على الضخ تصل الى ١,٦ مليون برميل نفط يومياً قبل ان تفرض الامم المتحدة حظراً متعدد الاشكال على العراق بعد الدخول العسكري الى الكويت في اب/اغسطس ١٩٩٠. ويربط هذا الخط بين حقول النفط العراقية في «كركوك» (شمال) ومرفأ «يومورتاليك» التركي على البحر المتوسط.

وقد اغلق العراق خط انابيب اخر يمر عبر سوريا بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية في مطلع الثمانينات بسبب تأييد دمشق لطهران، كما اغلق خط انابيب ثالث يمر عبر السعودية غداة العمل العسكري في الكويت.

● في خطوة اعتبرها الاقتصاديون تهدف الى تقليص عجز الموازنة، اعلنت الحكومة العراقية زيادة اسعار الخدمات وبعض السلع الغذائية.

وقدم تم رفع رسوم خطوط الهاتف والنقل واسعار منتوجات الالبان في العراق حيث تضاءلت القدرة الشرائية للسكان وزاد التضخم بمعدلات سريعة بسبب استمرار الحصار الدولي.

وقد تقررت زيادة اسعار المكالمات الهاتفية للدول الغربية ١٧ ضعفاً لتبلغ ١٧٥٠٠ دينار لمكالمة مدتها خمس دقائق بينما كان سعرها قبل الزيادة ١٠٠٠ دينار.

ورفعت اسعار المكالمات الهاتفية مع سائر الدول العربية مثل الاردن المجاور للعراق من حوالي ٦٠٠ دينار (٢١ سنتاً في السوق السوداء) لخمس دقائق الى عشرة الاف دينار (٣,٥٧ دولارات).

وضماناً لايرادات اضافية اعلنت مؤسسة الاتصالات العراقية استعدادها لتركيب خطوط هاتفية وتلكس فوراً لدى المشتركين الذين يمكنهم دفع مليون دينار (٣٥٧ دولار في السوق السوداء). وكان التركيب يتم بحسب اسبقية تقديم الطلبات.

وكانت عدة خطوط هاتف قد دمرت ابان قصف الدول التي تحالفت ضد العراق في حرب الخليج (كانون الثاني/ يناير وشباط/فبراير ١٩٩١) ولم يتم اصلاح بعضها حتى الآن لعدم وجود قطع غيار. كما تقرر زيادة اسعار النقل بين المدن بالقطار والحافلة بنسبة تزيد عن خمسين في المائة. وقد اعلنت وزارة الزراعة زيادة سعر ليتر الحليب من ٢٠٠ الى ٦٠٠ دينار.

ويبلغ متوسط اجر العراقي حوالي اربعة الاف دينار (١,٤ دولار بسعر السوق السوداء).

ويحرم الحظر الذي جددته الامم المتحدة في خواتيم السنة الماضية العراق من تصدير البترول الذي يمثل حوالى ٩٠ في المائة من ايرادات العملة.

وكانت الحكومة باعت الى الافراد مؤخراً ربع السيارات التي تملكها واجهزة منزلية كهربائية مملوكة لوزارةالتجارة باسعار تقل بنسبة عشرة في المائة عن اسعار السوق مما يدل على الصعوبات التي تشهدها خزانة الدولة.

الاردن/العراق

في دراسة اعدتها غرفة صناعة عمّان

بغداد عمق استراتيجي لاقتصاد الاردن وخسارتها مؤذية

■ غرفة صناعة عمان، وضعت دراسة حول العلاقات الاقتصادية بين الاردن وجاره العراق وصفتها بانها تصلح لأن تكون «انموذجاً للعلاقات العربية وصولاً للتكامل الاقتصادي العربي» منذ بدء عقد الثمانينات الذي شهد بداية نشاط التبادل الاقتصادي بين البلدين.

واستندت غرفة صناعة عمان في الدراسة على احصائيات رسمية حول التبادل التجاري الاردني العراقي، فتبين لها بوضوح ان انتعاشاً كبيراً شهدته الثمانينات حيث تحولت السوق العراقية الى «عمق استراتيجي» للصادرات الاردنية خصوصاً مع بداية الحرب العراقية ـ الايرانية.

ونقرأ في الدراسة ان الصادرات الاردنية الى العراق بين سنتي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ سجلت نمواً وصل أكثر من ٤ اضعاف الفترات السابقة، في حين حققت الواردات الاردنية من العراق نمواً كبيراً ارتفع الى ٦٠ ضعفاً، بينما كان النمو الاجمالي العام للمستوردات الاردنية في الفترة المذكورة لا يتجاوز ٧٤ في المائة تقريباً.

واوضح التقرير انه خلال السنة الماضية بلغ عدد المنتوجات الصناعية الاردنية المصدرة للعراق ٢٣٥ سلعة منتجة من نحو ٤٣٩ شركة اردنية من مختلف القطاعات الصناعية، بينما بلغت الصادرات الاردنية الى العراق خلال الفترة من سنة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ ملياراً و٥٢٥ مليون دينار اردني اي ما يعادل ٢,١٥ مليار دولار تقريباً.

واستعرضت الدراسة وضع العلاقات الاقتصادية الاردنية العراقية، والتي بدأت رسمياً منذ توقيع اول اتفاق تجاري بينهما سنة ١٩٦٣.

واوضحت غرفة صناعة عمان، ان العراق بقي المصدر الرئيسي في توريد النفط الخام ومشتقاته الى الاردن، وينصف الثمن بعد حرمان الاردن من النفط السعودي والكويتي بسبب توتر العلاقات والموقف المتباين من حرب الخليج الثانية.

وحسب الدراسة فان المستوردات الاردنية الاجمالية من النفط الخام زادت من ٢,٥مليون طن بقيمة ١٩٠,٣ مليون دينار في سنة ١٩٨٩ الى حوالي ٣ مليارات طن في سنة ١٩٩٥ بما قيمته ٢٥٣,٢ مليون دينار، مشيرة الى ان الاردن استورد ٩٥ في المائة من احتياجاته النفطية من العراق قبل سنة ١٩٩١، بينما شكلت كل احتياجاته النفطية منذ سنة ١٩٩١ وحتى نهاية ١٩٩٥.

وبالاضافة الى النفط فقد احتلت مادة الكبريت المرتبة الثانية من حيث الاهمية من جهة المستوردات الاردنية من العراق. واوضحت الدراسة ان الاردن كان يستورد هذه المادة من العراق والكويت حتى سنة ١٩٨٩، حيث شكلت نسبة استيراد هذه المادة من العراق ٤٦,٢ في المائة ليتوقف الاستيراد نهائياً في سنة ١٩٩١.

واكدت الدراسة ان التراجعات الكبيرة في حركة المبادلات التجارية العراقية ـ الاردنية اثرت سلباً على حركة النقل البري الاردني. فبعدما كان عدد الشاحنات والبرادات الاردنية وغير الاردنية يصل الى ٩٤٢٣ شاحنة خلال سنة ١٩٨٩، تناقص سنة ١٩٩٤ ليصل الى ٧١٥٧ شاحنة بنسبة تراجع بلغت ٤٢ في المائة.

واشارت الدراسة الى تراجع حركة النقل البرية للخارج بشكل ملموس من ٨٢٣٥٩ رحلة سنة ١٩٨٩ الى ١٤٣٠٣ رحلة فقط سنة ١٩٩٤. واستحوذت حركة النقل الى العراق خلال هذه الفترة على ٩٩,٣ في المائة من الحمولات.

وبسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الامم المتحدة على العراق سجل ميناء العقبة، المنفذ البحري للاردن، تراجعاً في حركة الملاحة بلغت نسبته ٩,٢ في المائة سنة ١٩٩٠، كما سجل تراجعاً آخر سنة ١٩٩١ ليصل الى ٧ في المائة.

واظهرت الدراسة تطور التبادل التجاري بين البلدين المتجاورين خلال الفترة بين سنتي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨. وجاء فيها، انه في سنة ١٩٨٩ التي تلت انتهاء الحرب الايرانية ـ العراقية حققت حركة التبادل التجاري بين البلدين نمواً كبيراً، مشيرة الى ان الصادرات الاردنية نمت بنسبة ١٠٠ في المائة عن عام ١٩٨٨. كما نمت المستوردات الاردنية من العراق بنسبة ٨٠ في المائة. وفي سنة ١٩٩٠ نمت الصادرات الأردنية للعراق بنسبة ٢٨,٦ في المائة في حين بدأت تجارة اعادة التصدير بالازدياد على مدى سنوات حرب الخليج. واوضحت غرفة صناعة عمان، ان تجارة اعادة التصدير سنة ١٩٩٠ نمت بنسبة ٣٥ في المائة.

اما المستوردات من العراق فقد استمرت بالزيادة، حيث حققت نمواً كبيراً عن سنة ١٩٨٩ بلغت نسبته ٢٨,٤ في المائة. الامر الذي ادى الى زيادة العجز في الميزان التجاري الاردني مع العراق عما كان عليه سنة ١٩٨٩ وذلك بنسبة زيادة بلغت ٢٧ في المائة. إلا ان سنة ١٩٩٠ شهدت تراجعاً في التبادل التجاري الاردني ـ العراقي حيث حققت الصادرات الاردنية للعراق نمواً بسيطاً بلغ ٤,٥ في المائة مقارنة مع سنة ١٩٩٠، كما تراجعت المستوردات الاردنية بنسبة ٣١,٢ في المائة عن السنة ذاتها.

غير انه في سنة ١٩٩٣ نمت المستوردات من العراق بشكل كبير عن السنوات السابقة بنسبة تصل الى ٥٧,٣ في المائة وفي المقابل ادى النمو الضئيل في الصادرات الاردنية الى عجز في الميزان التجاري الذي مال لصالح العراق بمبلغ حوالي ١٠٠ مليون دينار.

وشهدت الصادرات الاردنية الى العراق نمواً طفيفاً في سنة ١٩٩٤ نسبته ١,٦ في المائة عن سنة ١٩٩٣.

وتراجع المعاد تصديره بنسبة ٤٦ في المائة، فيما تراجعت المستوردات بنسبة ٥ في المائة تقريباً، مما ادى الى تراجع العجز في الميزان التجاري من ٣٢ مليون دينار سنة ١٩٩٣ الى حوالي ١١ مليون دينار سنة ١٩٩٤، اي بنسبة تراجع بلغت ٥٢ في المائة.

واظهرت الدراسة عودة الصادرات الاردنية للعراق الى النمو بشكل ملحوظ سنة ١٩٩٥ (٣٤٤,٣ مليون دينار وبزيادة نسبتها ٢٧ في المائة عن سنة ١٩٩٤). كما ارتفع المعاد تصديره ليبلغ ١٧,٤ مليون دينار محققاً زيادة بلغت نسبتها ٧٤ في المائة، اما الواردات فقد بلغت ٢٩٨ مليون دينار بزيادة طفيفة عن سنة ١٩٩٤ نسبتها ٢,٣ في المائة.

وبسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات الاردنية للعراق والمعاد تصديره في السنوات الاخيرة تم تحقيق فائض بالميزان التجاري الاردني مع العراق لصالح الاردن بمقدار ٦٤ مليون دينار تقريباً.

الاردن

قرض من اوروبا للتصحيح الهيكلي وآخر من بون لمشاريع المياه

الامير حسن سأل سانتير قرضاً إستثنائياً يبدو صعب المنال

■ في اجتماعات مطولة عقدها الامير حسن بن طلال، ولي العهد والمهتم بالقضايا الاقتصادية والانمائية، مع كل من جاك سانتير، رئيس المفوضية الاوروبية ومانويل مارين، مفوض السياسة المتوسطية في المفوضية، وايف تيبو دو سيلغي مفوض السياسة المالية، طلب ولي العهد الاردني قرضاً استثنائياً بقيمة ٢٠٠ مليون ايكو - («يورو» في التسمية الجديدة للوحدة النقدية الاوروبية) - (٢٥٦ مليون دولار) يساعد على اتمام برامج التصحيح الهيكلي وعجز ميزان المدفوعات الاردني.

وذكر مصدر اوروبي مسؤول في بروكسيل ان المحادثات الاردنية - الاوروبية تركزت على التعاون الاقتصادي ومستقبل مفاوضات الشراكة الجارية منذ اشهر بين الجانبين وقضايا متابعة مسار الشراكة الاوروبية - المتوسطية الذي وضعه مؤتمر برشلونة.

وجاءت محادثات الامير حسن بن طلال في بروكسيل في وقت قطعت فيه مفاوضات الشراكة بين الاردن والاتحاد الاوروبي خطوات مهمة لكنها لم تبلغ بعد مرحلة النهاية، وفي الوقت الذي تعد فيه المفوضية الاوروبية لتوزيع المساعدات المالية المقررة لدول جنوب شرقي حوض البحر المتوسط.

ولم يخف المقربون من جاك سانتير، ان رئيس المفوضية سيواجه صعوبة كاداء في الطلب من مجلس الوزراء تقديم القرض الاستثنائي الى الاردن لأنه يأتي في قائمة البلدان المتوسطية التي تحصل على اكبر قدر من المساعدات الاوروبية بالنسبة الى الفرد الواحد.

وكان الاتحاد الاوروبي منح قرضاً خاصاً الى الجزائر في نهاية سنة ١٩٩٢ لاسباب استثنائية تعلقت باستفحال الازمة الاقتصادية فيها.

واشار هؤلاء المقربون ان ما تشعر به المفوضية هو ان برنامج الاصلاحات الهيكلية في الاردن يسير بوتيرة طبيعية وقد يكون من الصعب الاستجابة لطلب الاردن» الذي يرغب في اضافة القرض الاستثنائي الى القروض التي يحصل عليها من المؤسسات النقدية الدولية لاتمام برنامجه التصحيحي.

وتركزت محادثات ولي العهد الامير حسن مع المفوض مانويل مارين على الصعوبات التي تعترض مفاوضات الشراكة وتتعلق بترتيبات إلغاء الرسوم الجمركية الاردنية الاوروبية والملكية الفكرية وتوسيع حصة المنتوجات الزراعية الاردنية الى السوق الاوروبية.

وتحتل منتوجات الزراعة الاردنية حيزاً زهيداً في ميزان المبادلات.

ورشح عن بروكسيل ان الوفد الذي يرافق الامير حسن الاردني استفسر من الجانب الاوروبي عن الامتيازات الموازية التي سيقدمها الاتحاد الاوروبي الى كل من لبنان وسوريا.

وقد تؤخذ صادرات البلدين كمنافس للصادرات الاردنية داخل الاتحاد الاوروبي، وهو ما يود الاردنيون أخذه في الاعتبار في مرحلة نهاية مفاوضات الشراكة مع المفوضية الاوروبية.

وبينما كان الامير ولي العهد يحاول في بروكسيل، كان صالح ارشيدات، وزير المياه والري في حكومة زيد بن شاكر السابقة، يسعى في بون لطلب مساعدة مالية لتمويل مشاريع اقليمية.

وعلى ذمة مصدر اردني مطلع، فان المانيا اعربت عن استعدادها «لأن تدرس بجدية مشاركة مالية في بعض مشاريع اقليمية للمياه فور الانتهاء من وضع دراسات الجدوى حوالي منتصف أيار/ مايو ١٩٩٦».

وتتناول هذه الدراسات بشكل خاص المشاريع المائية الاردنية الاسرائيلية. وكان الاردن واسرائيل اتفقا في معاهدة السلام الموقعة في ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٤ على تقاسم موارد نهري اليرموك والاردن.

وتنص المعاهدة ايضاً على ان تقوم اسرائيل بتزويد الاردن بخمسين مليون متر مكعب من المياه سنوياً وان تشارك في اعمال من شأنها السماح للاردن الحصول على مئة مليون متر مكعب اضافية سنوياً.

وكان الملك حسين بن طلال، ورئيس الحكومة الاسرائيلية السابق اسحق رابين طلباً في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٩٥ من المستشار الالماني هلموت كول المشاركة في قمة خصصت لتمويل مشاريعهما المائية.

وقد عقد الاجتماع رمزياً في الباقورة (شمال غرب الاردن) عند ملتقى نهري اليرموك والاردن التي عادت الى السيادة الاردنية بعد التوقيع على معاهدة السلام بين البلدين.

وكانت المانيا، وهي احدى الدول الرئيسية التي تمد الاردن بالمعونات، قد اعربت عن اهتمامها بدعم مشروعات على طول الحدود الشمالية للاردن مع اسرائيل تتكلف مبالغ تقدر بنحو ٦٠٠ مليون دولار سيقدم معظمها من خلال الاتحاد الاوروبي.

وتنتظر المانيا التي تدفع ٢٨ في المائة من ميزانية الاتحاد الاوروبي الذي يضم في عضويته ١٥ دولة نتائج دراسة جدوى بشأن مشروعات يمولها الاتحاد الاوروبي قبل اقتراح أموال اضافية.

وقال مسؤولون ان الاردن الذي يعاني من نقص المياه يمكنه الحصول على أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه اذا اقام سدوداً ومحطات لتحلية المياه.

وقد ناقش ارشيدات في بون احتمالات تمويل بشأن مد خط أنابيب طوله ٦٠ كيلومتراً ويتكلف ١٠٠ مليون دولار لتوصيل المياه من نهر اليرموك الى محطة تمد عمان بالمياه.

وكان تم استكمال الدراسة وبات بمقدور الاردن طرح مناقصة خلال الربع الاول من هذه السنة في حالة توافر التمويل اللازم. بون، على قول مصدر اردني، وافقت على تمويل خط الانابيب بقروض ميسرة. ومعروف ان المانيا سبق لها ان ساعدت الاردن في انشاء العديد من مشاريع المياه خلال الثلاثين سنة الماضية.

● محمد الصمادي، امين عام وزارة الصناعة والتجارة، قال في مقابلة مع «وكالة رويتر» ان الاردن خفض - ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يسير عليه - متوسط الرسوم الجمركية على السلع المستوردة خلال العامين الماضيين الى ١٧ في المائة من ٢٨ في المائة.

وقال الصمادي ان الرسوم الجمركية والضرائب التي كانت تصل الى ٧٠ في المائة على بعض السلع خفضت الآن الى ٥٠ في المائة بينما خفضت الرسوم التي كانت تصل الى ٦٠ في المائة على بضائع اخرى الى ٤٠ في المائة.

وأضاف انه يتوقع ان تبدأ في اذار/ مارس المقبل مفاوضات الاردن الرسمية للانضمام الى «منظمة التجارة الدولية» التي تقدم للانضمام اليها السنة الماضية كعضو كامل بعد ان تم تحويل طلبه للانضمام لـ «غات» الى المنظمة التي حلت محلها.

وقال الصمادي ان الاردن سيدخل في مفاوضات مع مصر للوصول الى اتفاق تجارة حرة يتوقع ان يضاعف اكثر من مرة حجم المبادلات التجارية بين البلدين الذي يصل نحو ٥١ مليون دولار سنوياً.

وبلغت قيمة صادرات مصر للاردن نحو ٤٣ مليون دولار في مقابل ثمانية ملايين دولار قيمة منتوجات صدرها الاردن.

وقال الصمادي ان التوصل لاتفاق تجارة حرة مع مصر سيفتح الباب امام الدخول في استثمارات مشتركة «للدخول سوياً بمنتوجاتنا الى اوروبا». واضاف «قد نصل الى اتفاق شبيه بالاتفاق الذي نسعى الى الوصول اليه مع المجموعة الاوروبية وقد نصل الى الغاء كامل للرسوم بعد فترة زمنية. وفي المرحلة الانتقالية يكون هناك تخفيض تدريجي في الرسوم».

وقال الصمادي ان تحرير التجارة بين الدول العربية، وخصوصاً مع مصر، التي تسعى للتوصل الى اتفاقيات شراكة مع اوروبا بدأ من سنة ١٩٩٨ وصولاً الى تجارة حرة مع اوروبا بحلول عام ٢٠١٠، سيساعد في تحسين شروط دخول المنتوجات العربية الى الاسواق الاوروبية. وتشير احصاءات رسمية اولية ان حجم الصادرات الاردنية بما فيها اعادة التصدير للاسواق المجاورة يتوقع ان يرتفع رقم قياسي يصل الى ١٧٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ من ١٤٢٤ مليونا في سنة ١٩٩٤.

وقال الصمادي ان الاردن بادر الى طرح اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية لزيادة التبادل التجاري، وهو يتجه نحو ازالة اتفاقيات البروتوكول التي تحدد السلع المعفاة وفق لوائح متفق عليها.

الامير حسن

سوريا

وافقت الحكومة على قرار توحيد اسعار الصرف

٥٢٠ مشروعاً رؤوس اموالها ٢,٩ مليار دولار

■ يبدو ان الحكومة السورية، حسب ما نقلت مصادر على شأو ودراية، وافقت على تاسيس ٥٢٠ مشروعاً صناعياً خلال السنوات الاربع الماضيات بموجب قانون يهدف الى تطوير القطاع الخاص في البلاد.

ونقلت هذه المصادر معلومات عن وزارة الصناعة ان الاستثمارات الرأسمالية للشركات المحلية والاجنبية بلغت في اجماليها ١٢٢ مليار ليرة سورية (٢,٩٢ مليار دولار) ووفرت ما مجموعه ٤٣ الف فرصة عمل.

وذكرت المصادر ذاتها، ان الصناعات التحويلية، التي تشمل المنتوجات الغذائية اجتذبت من الاستثمارات بموجب القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار الخاص.

وكانت سوريا اصدرت هذا القانون في سنة ١٩٩١ بمبادرة من الرئيس حافظ الاسد لاجتذاب رؤوس الاموال السورية والخارجية، ولتشجيع تطوير القطاع الخاص في البلاد التي كان الاقتصاد فيها خاضعاً لسيطرة الدولة على مدى العقود الطويلة الماضية.

وتتضمن حوافز القانون رقم عشرة الاعفاء من ضريبة الدخل مدة تصل الى سبع سنوات ورفع القيود المفروضة على الواردات بما فيها سيارات الركوب والعربات الاخرى الغاء الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات.

وتعتبر الصناعات الغذائية اكثر الصناعات استفادة من هذا التغيير حيث جذبت مبلغ ٦٩,٩ مليار ليرة سورية للاستثمار في ٢٨٢ مشروعاً كما وفرت ١٩ الف فرصة عمل جديدة.

وتقدر رؤوس الاموال المساهمة في ١٤٩ مشروعاً كيماوياً بـ ٢٣,٨ مليار ليرة سورية.

اما المشروعات الهندسية فتأتي في المرتبة الثالثة برصيد ٦٩ مشروعاً تصل رؤوس أموالها الى حوالي ٧٦,١ مليار ليرة سورية.

واخيراً اجتذبت صناعة النسيج رؤوس اموال تقدر بـ ١٢,٢٥ مليار ليرة سورية تقريباً مستثمرة في عشرين مشروعاً.

واقرت وزارة الصناعة في سنة ١٩٩٥ تأسيس ٨٣ مشروعاً صناعياً برأس مال يقدر بـ ٤٢,٧ مليار ليرة سورية.

على صعيد آخر بدأت الحكومة السورية خطوة جديدة في إطار توحيد سعر صرف القطع الاجنبي المتعدد في العمليات الحسابية. فاصدر وزير الاقتصاد محمد العمادي، قراراً بتعديل صرف سعر القطع لايرادات النفط السوري وفي بعض العمليات الاخرى المتعلقة بذلك.

وقالت مصادر على رفعة من المستوى في وزارة الاقتصاد ان القرار يخول مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري شراء القطع الاجنبي الناتج عن عمليات تصدير النفط بسعر ٢٢,٩٥ ليرة للدولار الاميركي بدلاً من السعر الرسمي البالغ ١١,٢٠ ليرة، علماً ان السعر الحر هو نحو خمسين ليرة للدولار.

وتعتمد الحكومة السعر التشجيعي (٤٢ ليرة للدولار) في بعض العمليات الاخرى، كان آخرها الاقامة في الفنادق الدولية.

وكان العمادي عدل في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي سعر الصرف للاقامة في هذه الفنادق باعتماد سعر الصرف ٤٢ ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي.

ويعتبر القرار الثاني في سلسلة قرارات ومنها ما جاء في بداية سنة ١٩٩٤ بتعديل سعر مبيع القطع الاجنبي وشرائها بين المصارف الحكومية والهيئات العامة الأخرى.

ويبدو ان الحكومة السورية باتخاذها قرار توحيد سعر الصرف وليس التعويم، تريد الانتقال من حال تعدد الاسعار الى توحيدها بشكل تدريجي من دون حصول قفزات تؤثر في الاسعار.

وجاء في نص القرار الاخير ان المصرف المركزي والمصرف التجاري سيقومان ببيع القطع الاجنبي للمبالغ المخصصة من ايرادات النفط بسعر الصرف الحسابي للدولار الاميركي وهو ٢٣ ليرة للعمليات التي تشمل صرف قيمة الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة، وهي تسديدات اقساط القروض والتسهيلات الائتمانية وفق جدول هيئة تخطيط الدولة بالتنسيق بين وزارتي الاقتصاد والمال والمصرف المركزي.

وفي النص ايضاً، انه سيطبق ايضاً في «مستوردات المواد التموينية الاساسية المدعومة» من قبل الحكومة من دون ان يؤثر في اسعارها في السوق، وفي الاتفاق الاستثماري على اعتمادات المشاريع الاستثمارية الممولة بالقطع الاجنبي من مصادر محلية. إلا ان القرار لن يشمل الاقساط والفوائد الناجمة من اتفاقات الدفع والترتيبات المصرفية.

● نقرأ في بيان صادر عن الشركة السورية - السعودية لانتاج الاسمنت الاسود، وهي شركة مساهمة مغفلة، انها ستطرح اسهمها للاكتتاب العام في مصر والسعودية وبقية دول الخليج الاخرى في منتصف الشهر الحالي.

ونسب البيان الى المستشار القانوني سامح محمد تويان قوله ان العرض سيستمر لمدة شهرين وتوقع «ان يشهد اقبالاً كبيراً من المساهمين على اسهم الشركة».

وكانت الشركة قد طرحت اسهمها للاكتتاب العام في السوقين السورية واللبنانية في كانون الثاني/ يناير الماضي.

وقال البيان ايضاً ان الشركة وقعت عقداً بقيمة ١٤٠ مليون دولار مع الشركة الدنمركية «اف ال سميدث» لتزويد وتركيب معدات ومكائن تشغيل المصنع الذي سيقام بالقرب من مدينة حماة.

اسرائيل

٧٥٠ مليون دولار بفضل ضمانات القروض الاميركية

■ طرحت الخزانة الاسرائيلية سندات قيمتها ٧٥٠ مليون دولار بتكلفة اجمالية نسبتها ٦,٣٦ في المائة بموجب برنامج ضمانات القروض الاميركي.

وتلعب «مؤسسة ليمان برادرز» التي عرضت اقل سعر بين البنوك التي شاركت في الاصدار المغلق، دور ضامن الاكتتاب.

ويزيد عرض المؤسسة ٠,٢٢ في المائة عن المبلغ المقابل على السندات الحكومية الاميركية التي تقدم فائدة قدرها ٦,١٤ في المائة.

واصدار السندات الاخير هو السابع من نوعه منذ طرح اول اصدار في اذار/ مارس سنة ١٩٩٣.

وهذا هو الاصدار الاول في السنة التي بدأت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ وقد تطرح اسرائيل سندات بقيمة ١,٩٤ مليار دولار هذا العام.

ويمكن لاسرائيل بموجب برنامج ضمانات القروض ومدته ست سنوات ان تجمع ما يصل الى عشرة مليارات دولار حصلت حتى الآن على ٥,٧٥ مليار دولار منها.

على صعيد آخر توقع «بنك ليئومي»، وهو ثاني اكبر بنوك اسرائيل في تقرير صادر عنه «أن يستمر النمو الاقتصادي في ١٩٩٦ للسنة السابعة على التوالي. وان يرتفع اجمالي الناتج المحلي خمسة في المائة وان يزيد انتاج قطاع الاعمال بنحو ستة في المائة».

وتشير التقديرات الى ان اجمالي الناتج المحلي سجل نمواً بنسبة ٦,٩ في المائة في سنة ١٩٩٥ في حين زاد انتاج قطاع الاعمال بنسبة ٨,٣ في المائة.

وقال التقرير «سيستمر قطاع السياحة في النمو كما حدث في ١٩٩٥ في حين سيتسع القطاع الصناعي لكن بمعدل ابطأ».

وتوقع «بنك ليئومي» ان يزيد معدل البطالة زيادة طفيفة في ١٩٩٦ ليصل الى ٦,٥ في المائة بالمقارنة مع ٦,٣ في المائة في ١٩٩٥.

واشار الى ان الصادرات ستزيد بنسبة عشرة في المائة مقارنة مع ٨,٦ في المائة في سنة ١٩٩٥ وان تزيد الواردات بنسبة سبعة في المائة بالمقارنة مع ٩,١ في المائة في السنة الماضية.

وقال البنك ان الاستهلاك الخاص سيزيد بنسبة ستة في المائة في ١٩٩٦ انخفاضاً من ٧,١ في المائة في ١٩٩٥. وتوقع البنك ان يفقد الشاقل سبعة في المائة مقابل سلة من العملات الاجنبية الرئيسية مقارنة مع انخفاض بنسبة ٦,٣ في المائة في ١٩٩٥.

اليمن

مع بدء تنفيذ مرحلة التصحيح الاقتصادي الثانية

توقعات بإنخفاض التضخم وتحسن الاقتصاد المعتل خلال ١٩٩٦

■ يكاد المحللون الاقتصاديون، الذين سبق لهم ان عاينوا اعتلال الاقتصاد اليمني، يجمعون على ان تحسناً ملموساً وفعلياً قد يطرأ على الاقتصاد المختل خلال ١٩٩٦ شريطة ان تلتزم حكومة الرئيس علي عبد الله صالح بالاجراءات الاقتصادية والنقدية التي اعلنت عنها للتصحيح ونقل الاقتصاد من حال الاعتلال الى طور النقاهة.

ويجمع هؤلاء على أنه من المنتظر ان معدل التضخم المرتفع البالغ ٧٠ الى ٨٠ في المائة الى مستويات متدنية في حدود تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة الى جانب توقع المزيد من الاستقرار النسبي في سعر صرف الريال اليمني في مدى مقبول بين ١٣٠ و١٥٠ ريالاً للدولار الواحد في سوق النقد الموازية.

ويفسر المحللون توقعاتهم باستبدال الآليات التضخمية لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة وترشيد الانفاق وظهور الاثار الايجابية لامتصاص السيولة النقدية عبر رفع هيكل الفوائد في النظام المصرفي وإصدار اذون الخزانة وسندات الدين العام فضلاً عن التوجه الانمائي لبعض مكونات الانفاق العام والخاص.

وكانت صنعاء قد اعلنت رسمياً الجزء الثاني من برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدأت مرحلته الاولى مطلع اذار/ مارس ١٩٩٥.

ويهدف الجزء الثاني من التصحيح الاقتصادي الى تنمية الموارد بتصحيح اسعار بعض السلع والمنافع العامة لتقترب نسبياً من اسعارها وكلفتها الحقيقية. كما يتوقع البدء في استخدام اليات اقتصادية جديدة لمعالجة الاختلالات الهيكلية العامة كاستخدام اذون الخزينة مصدراً اساسياً لتمويل عجز الموازنة العامة عوضاً عن الاصدار النقدي الجديد كما تأمل الحكومة ان تتجاوز ذلك الى تمويل الاستثمارات الانمائية العامة لتشكل نواة لقيام سوق للاوراق المالية في اليمن.

وكان صندوق النقد الدولي و«البنك الدولي» توصلا مع اليمن نهاية سنة ١٩٩٥ الى اتفاقات يقدمان بموجبها نحو ١.٥ مليار دولار كقروض ومنح لدعم سياسات الاصلاح الاقتصادي في اليمن.

وكان المصرف المركزي رفع سعر الفائدة على الودائع المختلفة الآجال من سبعة في المائة الى ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة لدى الجمهور وتحويلها من الاستخدام في المضاربة العقارية والنقدية الى تمويل الاستثمارات الانمائية.

ويعاني الاقتصاد اليمني خللاً واضحاً يتمثل في زيادة الاستهلاك قياساً الى الانتاج مما افرز اختلالات في حساب الادخار والاستثمار المحلي السالب، كما برزت اختلالات قطاعية خانقة تمثلت في سلسلة من العجوزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وولد هذا الوضع تضخماً جامحاً تراوح معدله في السنوات الماضية بين ٨٠ الى ١٠٥ في المائة.

وتنقشي البطالة حالياً بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة في اليمن في الوقت الذي يزداد فيه معدل النمو السنوي للسكان بنسبة ٣.٧ في المائة.

وشهدت العملة اليمنية تدهوراً بلغ اقصاه منتصف ١٩٩٥، اذ ناهز سعر الدولار الواحد في السوق الموازية ١٦٠ ريالاً، الامر الذي اضطر الحكومة اليمنية للمرة الاولى الى تنفيذ سياسات اقتصادية مهمة تضمنت اجراءات للحد من عجز الموازنة وتخفيض النفقات الحكومية.

ويشير المحللون الاقتصاديون الى ان حجم العجز الذي كان متوقعاً في موازنة ١٩٩٥ تراوح بين ٦٠ و٧٠ مليار ريال. لكن تم تقليصه الى ٣٠ مليار ريال. كما اتخذت تدابير لتصحيح اسعار بعض السلع والمنافع العامة والتعريفات الجمركية على بعض الواردات وترشيد استهلاك بعض السلع الكمالية، وركز البرنامج على تحويل بعض الموارد للتمويل الانمائي بدلاً من الاستهلاكي، فتم رصد مبلغ مليار ريال لمشاريع الطرق والمرافق والمشروعات الحيوية ومبلغ ثلاثة مليارات ريال للاقراض الانمائي الميسر عبر المصارف القطاعية المتخصصة في مجال الاسكان والزراعة والصناعة.

وترافق ذلك مع تيسير الاجراءات الادارية والقانونية لتحفيز الاستثمارات المحلية والعربية والدولية التي بدأت بالفعل تسهم في قطاعات التعدين والنفط والغاز الطبيعي بوجه خاص وكذلك في المنطقة الحرة في عدن التي اعلنت في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ مما يعكس توجهاً عاماً لدى الدولة يسمح للقطاع الخاص بتبوء النشاط الاقتصادي.

وخلال سنة ١٩٩٥ بدا ملفتاً للانتباه توجه عملي للدولة نحو تخصيص المشاريع الحكومية من خلال اليات منظمة ولجان تستعين بالخبرة الاجنبية ووصل عدد المنشآت الخاضعة حالياً للتخصيص الى ١٤٤ مؤسسة زراعية وسياحية وصناعية، كما انتهجت الدولة سياسة الاقتصاد الحر عبر تحرير التجارة الخارجية وتحرير تداول النقد الاجنبي وتقليص الاستثمارات العامة في القطاعات الانتاجية المباشرة وحصرها في الهياكل الاساسية الحيوية مثل التعليم والصحة.

سلطنة عُمان

مصنع لانتاج «رقائق التمر» الى جانب الدبس والعصير

قبل النفط كان التمر وعُمان... الى التمر تعود

■ قبل النفط كان التمر، ضمن الواحات الصحراوية في شبه الجزيرة العربية الى وادي النيل الخصب قام العرب بزراعة أشجار النخيل منذ أقدم العصور.

فالتمر الذي يوفر على الفور ودونما اي اعداد كميات كبيرة من السكر والمواد المغذية الاخرى، والذي لا تحتاج اشجاره التي تعمر طويلاً الى الكثير من الجهود لضمان ثمرها، كان يشكل بالنسبة الى العرب الغذاء السريع سهل التناول والتخزين.

وتتضح اهمية النخيل في تاريخ العرب في نوع من التقديس له حيث ورد ذكره اكثر من مرة في القرآن وفي الاحاديث النبوية. الا ان الاهمية الاقتصادية والغذائية للتمر تراجعت مع اكتشاف النفط وخصوصاً في دول الجزيرة العربية.

وهذا يعني، ضمن اشياء اخرى، العودة الى الاهتمام باشجار النخيل والتمر، ويتضح هذا بقوة في سلطنة عمان التي كان التمر اهم صادراتها في الماضي وهو الان اكبر منتوج زراعي لها. فالنخل في سلطنة قابوس بن سعيد هو شجرة الحياة، ومما يجري في أرياف السلطنة منذ فترة طويلة يتضح ان العمانيين يأخذون موضوع النخيل والتمر بجدية هذه الايام.

فوزارة الزراعة بالسلطنة لديها دائرة مستقلة وذات امكانيات جيدة لابحاث النخيل. وقامت الدائرة بالتعاقد مع خبراء عالميين في زراعة النخيل لتأصيل اشجار ذات نوعية عالية.

وفي منطقة صناعية قريبة من مسقط العاصمة هناك مصنع جديد قد يكون الاول من نوعه في العالم ينتج الى جانب دبس التمر، (العصير الكثيف للتمر)، رقائق التمر الشبيهة برقائق القمح (كورن فليكس) التي يتم تناولها في الغرب للفطور.

يقول روبرت مارشال، وهو مهندس اسكتلندي اشرف على بناء المصنع، ان الابحاث التي قام بها او طلب من الخبراء القيام بها اظهرت ان هناك ٩٢ استعمالاً محتملاً للتمر بما في ذلك استخلاص الخل منه وتصنيع صلصات وكحول واستعمال نواته الصلبة بعد تحميصها كبديل للقهوة لا يحتوي على مادة الكافين المنبهة.

ويضيف المهندس الاسكتلندي الذي تمكن في السابق من اختراع عربات خاصة لنقل الفضلات الضارة بصحة الانسان، ان التمر نوع مدهش من الفاكهة يمكن ان تكون له استعمالات كثيرة. وقد عرف العرب قديماً الكثير عن خصائص التمر، وقبائل البدو العربية يمكنها اذا اقتضت الظروف ان تعيش اشهراً طويلة على التمر وحده الى جانب الماء طبعاً.

وفي عمان تحتل اشجار النخيل حوالي ٦٠٪ من الاراضي المزروعة في السلطنة. وتنتشر مناطق زراعته في المناطق الساحلية الخصبة وكذلك في الواحات الصحراوية.

والتمور العمانية في القرن التاسع عشر كان يزداد الطلب عليها من الهند الى اميركا مما جعلها تحتل المركز الاول في صادرات البلاد لعشرات السنين. لكن هذا الوضع تغير مع اكتشاف النفط.

ففي السبعينات والثمانينات التي شهدت حالة الوفرة النفطية هجر اكثر مزارعي النخيل مزارعهم واتجهوا الى الوظائف الحكومية المريحة وذات الدخل المضمون. وفي تلك السنوات كانوا كثيراً ما يتركون التمر يتعفن على اشجاره او على الارض.

كما ان الافراط في ضخ المياه العذبة من المصادر الجوفية ادى الى ارتفاع نسبة ملوحتها مما سبب اضراراً بمزارع النخيل. وترافق ذلك مع استمرار اعتماد المزارعين على طرائق تقليدية في الزراعة لا تحقق انتاجاً عالياً وتقتضي عملاً كثيراً. لذلك فلقد بات على هؤلاء المزارعين تحسين معداتهم وتقنياتهم الزراعية من اجل تحسين نوعية التمور التي ينتجونها.

غير ان ذلك لا يثبط عزيمة رويرت مارشال المصر على انجاح مشروعه لانتاج «رقائق التمر» والذي يقول انه سيصنع للتمر ما صنعه الاميركي «كارفر» للفستق حيث جعل منه سلعة شعبية لها استخدامات عديدة جداً.

وحالياً فان مصنعه يقوم بانتاج منتوجين فقط هما دبس التمر ورقائقه، لكنه يخطط لبدء انتاج منتوجات اخرى من التمر على الرغم من عدم استعداده حالياً الكشف عن مخططاته ويكتفي بالقول انه سيفتح مصانع لرقائق التمر في عشر دول عربية منتجة، ويضيف «هذه المصانع ستكون في يوم من الايام ناجحة مثل حقول النفط».

ايران

بعدالتفاؤل بكبح جماح التدهور الاقتصادي

التضخم يرتفع ومعدل النمو يتراجع والانتاج الصناعي عليل

■ المراقبون الاقتصاديون الذين هم على شاو ودراية بشؤون البيت الايراني، يتوقعون ان تواجه حكومة علي اكبر هاشمي رفسنجاني، مزيداً من الاضطرابات قبيل الانتخابات التشريعية المقررة في اذار/ مارس المقبل، ستزيد من أزمات الاقتصاد العليل منذ سنوات ثلاث والمتمثلة بالتضخم وتراجع الانتاج الصناعي وانخفاض معدل النمو.

ويستند المراقبون في تحليلاتهم الى ارتفاع معدل التضخم بشكل مخيف في الشهرين الماضيين بعدما تمكنت الحكومة من لجم جماحه في الصيف الماضي من خلال تجميد اسعار صرف العملات الصعبة.

فقد سجلت اسعار عدد من السلع الغذائية ارتفاعاً تراوح بين عشرة و٢٠٪ منذ كانون الاول/ ديسمبر الماضي مما اثار انتقادات شديدة في وسائل الاعلام ومجلس الشورى (البرلمان) قبل اسابيع من الانتخابات التشريعية.

واعترف وزير الزراعة عيسى كالانتاري بان ارتفاع سعر الارز الذي يعتبر الغذاء الاساسي للشعب الايراني «لم يعد يحتمل».

ونقلت جريدة «ابرار» ارقاماً نشرها المصرف المركزي الايراني تشير الى بلوغ معدل التضخم نسبة ٦٤٪ للاشهر التسعة الاولى من السنة الايرانية من (اذار/ مارس الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥).

غير ان عدداً من الخبراء الايرانيين والاجانب اعتبروا ان المعدل الفعلي للتضخم اعلى من ذلك بكثير وقد يتجاوز نسبة ١٠٠٪ هذه السنة.

واكد رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الادارية محمد باقر بهرمي، هذه التوقعات المتشائمة بالقول ان «القدرة الشرائية للموظفين ستتراجع الى النصف هذا العام».

وفي موازاة ذلك تراجع الانتاج الصناعي الى حد كبير في الاشهر القليلة الماضية ايضاً، بسبب القيود المتشددة التي فرضتها الحكومة على الواردات من اجل توفير العملات الصعبة لتسديد الديون على المجالين القصير والمتوسط البالغة قيمتها ٣٠ مليار دولار تقريباً. ولم تنشر السلطات بعد اي ارقام اكيدة في هذا المجال، الا ان الصحف الايرانية تعكف منذ اشهر عدة على نشر نداءات يوجهها صناعيون للحصول على مساعدة او تتحدث عن المشكلات التي تواجهها بعض المؤسسات التي تعمل بنسبة عشرة او ٢٠٪ فقط من قدرتها، التي اصبح بعضها مهدداً بالاغلاق بسبب النقص في المواد الاولية وقطع الغيار المستوردة. ونجم عن هذه الازمة الصناعية تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز نسبة ٢٪ سنة ١٩٩٥ ـ مقابل ٤,٥٪ سنة ١٩٩٤ و١٢٪ سنة ١٩٩١ ـ استناداً الى الارقام التي اعطاها المصرف المركزي اخيراً الى بعض الخبراء الاجانب.

وفي سياق هذه الاوضاع المتأزمة لا تتوقع السلطات النقدية اي انتعاش اقتصادي في سنة ١٩٩٦ التي تعتبر سنة حاسمة بالنسبة الى الاقتصاد الايراني اذ يتعين على السلطات تسديد الجزء الاكبر من ديونها التي اعيدت جدولتها منذ سنتين بناء على اتفاقات موقعة مع الجهات الاجنبية الدائنة. وقال خبير اوروبي في بروكسيل انه: «سيتوجب على ايران خلال السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ وهما الاصعب من الناحية المالية، دفع ثلاثة الى اربعة مليارات دولار اضافية عن سنة ١٩٩٤ لخدمة ديونها».

لكن قيمة الصادرات النفطية المتوقعة لن تتجاوز في احسن الاحوال مستواها لسنة ١٩٩٥ ـ اي حوالي ١٥,٥ مليار دولار ـ فيما تواصل الصادرات غير النفطية تدهورها بسبب سياسة تجميد اسعار الصرف على العملة الصعبة التي تعتمدها الحكومة منذ ثمانية اشهر في محاولة للجم التضخم وايقاف ارتفاعه الخطير. وقرأنا في «ايران نيوز» كلاماً لغربنالي دوري نجف ابادي، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس الشورى (البرلمان) بان قيمة الصادرات غير النفطية لن تتجاوز ٣,٨ مليارات دولار خلال سنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ مقابل ٤,٥مليارات دولار سنة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

السعودية

الجهل باللغة الانكليزية يسبب مشاكل لوزارة الهاتف

١٧٠ ألفاً ينتظرون الحرارة في هواتفهم النقالة

■ تتلقى مراكز استعلامات الهاتف النقال في مدن الرياض وجدة والدمام مئات الاتصالات التي يستفسر اصحابها عن مواعيد وصول الحرارة الى هواتفهم.

إلا ان وزارة البرق والبريد والهاتف، تبدو غير قادرة على تلبية طلبات ١٧٠ الف مشترك بالسرعة التي يطلبها هؤلاء، وكانت الوزارة بدأت في منتصف الشهر الماضي في ايصال الحرارة الى هواتف المشتركين فحصل على الخدمة الف مشترك في حين تصل الحرارة منذ اليوم الثاني الى ٢٥٠٠ مشترك يومياً، في الوقت الذي يستمر توزيع ارقام الاشتراك على طالبي الخدمة الذين كانوا تقدموا بطلباتهم، عبر عدد من المصارف السعودية وفقاً لأولوية التقدم بالطلبات.

إلا ان اختيار بداية شهر رمضان، حيث تكثر الاتصالات الهاتفية حفز الكثيرين من الذين لم يتلقوا الخدمة على الاستفسار عن موعد الحصول عليها.

وتتلقى مراكز الاستعلامات (٩٠٢) مئات الاتصالات من اشخاص يستفسرون عن موعد تشغيل الهاتف النقال في مدن الرياض وجدة والدمام منذ ان اكثر الاتصالات تنصب حول طريقة تشغيل الجهاز (وعزا المسؤول ذلك الى جهل الكثيرين باللغة الانكليزية وعدم معرفة الفرق بين الرقم السري ورقم المفتاح، مشيراً الى ان الاجهزة المسوقة في المملكة تعتمد اللغة الانكليزية).

وكان وكيل وزارة البرق والبريد والهاتف المكلف المهندس عبد الرحمن الفهيد توقع في تصريحات صحافية اخيرة استمرار مواجهة المشتركين مشاكل التشويش والانقطاع المفاجيء، ستة اشهر قبل ان تتم السيطرة على الوضع بعد اكتمال نصف ابراج التقوية، اذ خصص للرياض وحدها ٧٥ برجاً تم نصب ٧٤ منها.

ويتولى مكتب المبيعات توزيع الارقام على المشتركين وفقاً لأولوية تقدمهم بطلباتهم عبر المصارف السعودية. ويعطى كل مشترك شريحة الكترونية صغيرة او بطاقة كبيرة تحمل الرقم السري للجهاز. ودافع مصدر في الهاتف السعودي عن اتهامات بأن موظفي الوزارة يتعمدون توزيع الشرائح الصغيرة التي تستخدمها اجهزة بعينها وحجب البطاقات التي تستخدمها اجهزة اخرى.

وكان مصدر في «موتورولا» اشار الى ذلك في حين قال احد الموظفين ان المشتركين يحددون خياراتهم وفقاً للاجهزة التي تستخدم الشرائح الصغيرة الى السوق السعودية.

ويذكر ان الوزارة كانت حددت تسعيرة موحدة لخدمة الهاتف النقال تتوافق والهواتف السيارة، اذ تقرر ان تكون بمعدل ريال وستين هللة للدقيقة الواحدة في اوقات الذروة وتنخفض الى ريال وعشرين هللة بعد العاشرة ليلاً وحتى الثامنة صباحاً يومياً اضافة الى يومي الخميس والجمعة كاملين. ومن المتوقع ان تؤدي هذه التسعيرة عاجلاً الى المطالبة بالغائها ومساواة مكالمات الهاتف النقال بالهاتف الثابت خصوصاً بعد تلقي المشتركين اول الفواتير التي ستوزع شهرياً بدلاً من نظام الفاتورة الفصلية كل ثلاثة اشهر للذين يستخدمون الهاتف الثابت.

مؤتمرات

مؤتمر التأثير الاقتصادي للاصلاحات الاقتصادية

انعكاسات سلبية للسياسات التصحيحية

■ في مؤتمر «التأثير الاقتصادي للاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية» الذي نظمه «صندوق النقد العربي»، (انعقد في ابوظبي في الشهر الماضي)، طالبت الاوراق المقدمة الى المؤتمرين الحكومات العربية باتخاذ اجراءات للتخفيف من حدة الاثار الاجتماعية لهذه الاصلاحات، فبرامج اعادة الهيكلة الاقتصادية ستضر بالتأكيد بمستويات المعيشة وتفاقم البطالة على المدى القصير.

ففي رأي جاسم المناعي، مدير «صندوق النقد العربي»، العام ان «التجارب اثبتت ان سياسات واجراءات الاصلاح الاقتصادي يترتب عليها تكلفة اجتماعية قد تكون مرتفعة في بعض الحالات على الاقل خلال المرحلة الانتقالية وقبل ظهور النتائج الايجابية المتوقعة».

واضاف المناعي يقول «ان السياسات الرامية الى استعادة الاستقرار الاقتصادي قد تنجم عنها اثار انكماشية وتخفيض في الدخول الحقيقية ومستويات الاستهلاك في المدى القصير في حين قد يؤدي تخصيص بعض المؤسسات العامة الى الاستغناء عن بعض العاملين.

ومضى يقول ان «دراسة وتقويم الاثار الاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي ومن ثم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف وطأة الاثار السلبية على الفئات المتضررة من شأنها توفير مصداقية اكبر ودعم اوضح لجهود التصحيح واستمراريتها بشكل مقبول».

وكان عدد من الدول العربية ومن بينها اكثر من دولة تنتمي الى مجلس التعاون الخليجي، قد باشر اصلاحات لترشيد الاداء الاقتصادي ومعالجة مشكلاته وخصوصاً معدلات النمو المنخفضة والبطالة والتضخم والعجز في الميزانية وميزان المدفوعات وتراكم الدين العام.

وقد عزا الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر هذه المشكلات بشكل اساسي الى ضعف السياسات الاقتصادية واساءة استخدام المال العام وسيطرة الحكومات على الاقتصاد لعقود طويلة.

وتشمل الاصلاحات نقل بعض المؤسسات العامة الى القطاع الخاص وتحسين قوانين الاستثمار وتطوير الاسواق المالية وايجاد حوافز لتشجيع القطاع الخاص.

ونال هذا التوجه اجماعاً في السنوات القليلة الماضية بعدما قامت دول الخليج النفطية بتخفيض حاد للمساعدات المالية المقدمة الى الاعضاء الاخرين في «جامعة الدول العربية» بسبب التدني الكبير في اسعار النفط ومع انخفاض العائدات النفطية اضطرت دول الخليج ايضاً الى تبني برامجها الاصلاحية التي تركز على ترشيد الانفاق.

وسجل العديد من الدول العربية نتائج ايجابية لهذه الاصلاحات مع انخفاض العجز في ميزانياتها وارتفاع الناتج المحلي العام.

وتظهر ارقام رسمية للفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣ ان اجمالي العجز في الميزانيات العربية انخفض من ٦٨,١ مليار دولار الى ٤٠,٩ مليار دولار في حين ارتفع اجمالي الناتج المحلي العام من ٤٣٨,٨ مليار دولار الى ٥٠٧,٦ مليارات دولار. لكن الاصلاحات سرعان ما تباطأت في حين بقي بعض الدول على تردده في مباشرة مثل هذه البرامج.

ويرى الخبراء الذين شاركوا في المؤتمر ان بعض الدول العربية سجل عجزاً اقل في الميزانية وميزان المدفوعات واستقراراً في سعر صرف العملة الوطنية وتحسناً في قوانين حماية الاستثمار وحوافزه.

لكن مهما كانت هذه النتائج فلا بد من التساؤل عما تم على صعيد تحسين مستوى المعيشة وعلى صعيد الصحة والتعليم والدخل وخصوصاً على صعيد توفير فرص العمل لاعداد متزايدة من العاطلين.

واعتبر هؤلاء ان هذه الجوانب تشكل اهم التحديات الاساسية التي تواجه واضعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية التي شرعت في سياسات التصحيح، وقد تفسر الى حد ما التردد والبطء النسبي في تنفيذ بعض اجراءات التصحيح المهمة مثل تخصيص المؤسسات العامة.

احمد الطاير، وزير الدولة الاماراتي للشؤون المالية والصناعة، عقب على اعمال المؤتمر مؤكداً ان دول الخليج ستبقي على مساعداتها الى الدول العربية الاخرى على الرغم من انخفاض عائداتها، ودعا الدول الصناعية الى زيادة تقديماتها لمساعدة العرب على المضي قدماً في الاصلاحات.

وقال احمد الطاير ان «التصحيح الاقتصادي امر لا يمكن تفاديه. وليس من الحكمة الاستمرار في تأجيله لان السماح بتراكم الاختلالات المالية واوجه القصور الهيكلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتفاقم الازمات سيزيد من صعوبة معالجتها في المستقبل».

وختم قائلاً «بما ان الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية هو تحسين ورفع مستويات المعيشة للسكان فمن الضروري التعرف على الاثار المترتبة على سياسات واجراءات التصحيح ودراستها سعياً للتخفيف ما امكن على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض».

الكويت

تقرير «مؤسسة مودي» الاميركية للتصنيف الائتماني:

الكويت أعلى مرتبة والسعودية تلي عمان في الجدارة

■ لا شيء يزعج اي مسؤول في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست، سوى التحدث او اعطاء اي معلومات حول نقص السيولة في دولته.

فتلك مسألة تدخل في خانة الاسرار التي يجب التكتم عليها، وتجنب الحديث فيها. وحتى عندما يكتب أي صحافي متسائلاً عن الجدارة الائتمانية لأي دولة من دول مجلس التعاون يعتبر ذلك تدخلاً في شؤون لا تعني الصحافي ولا مطبوعته.

إلا انه بين الحين والآخر، يصدر عن المؤسسات الدولية للتصنيف تقارير مسهبة تتناول جدارة الدول الخليجية الائتمانية، الامر الذي يزعج بالطبع اولي الامر واصحاب القرار في تلك الدول.

من التقارير الصادرة أخيراً، تقرير «مؤسسة مودي» الاميركية الدولية لتقويم الجدارة الائتمانية، التي حصلت على ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من الحكومات الخليجية المعنية.

وقيام المؤسسة الاميركية المرموقة في عالم الاعمال بعمليات التقويم جاء بسبب تزايد طلب زبائنها على معلومات حول الجدارة الائتمانية للمصارف والشركات الخليجية، كما ان له علاقة بالمنافسة بين مؤسسات التصنيف التي تريد ان توفر لزبائنها ادق المعلومات عن شركائهم المحتملين.

ومن الناحية التقنية فان ما قامت به المؤسسة الاميركية هو تقويم للجدارة الائتمانية للادوات المالية التي تصدرها المؤسسات الحكومية كسندات الخزينة، الا ان ذلك ينسحب بالنتيجة على قدرة حكومات هذه الدول على الوفاء بديونها الخارجية.

وحسب تقرير المؤسسة فان دولة الكويت حظيت بتقويم Baa1 وذلك اعتماداً على ان ميزان حسابها الجاري ايجابي ويحقق فائضاً وذلك بفضل عوائد استثماراتها الخارجية التي تقلل من اثر العجز المالي للموازنة الحكومية.

اما السعودية فقد حصلت على تصنيف بدرجة Baa3 اي بعد عمان التي حصلت على درجة Baa2.

ومما يذكر ان «مؤسسة مودي» بدأت فقط في السنة الماضية تبدي اهتماماً بمنطقة الشرق الاوسط التي كانت تقع في دائرة اهتمام وكالة «كابيتال انتلجينس» ومقرها قبرص. وقد اقامت «مودي» مكتباً اقليمياً في قبرص لهذا الغرض.

واضافة الى هاتين الوكالتين قامت وكالة IBCA البريطانية بالدخول الى مشروع مشترك مع مؤسسة التمويل العالمية وصندوق النقد العربي للاستثمار في وكالات تقويم محلية في كل من تونس ومصر والاردن ولبنان وذلك بهدف تقويم هذه الدول ومؤسساتها المالية الخاصة.

وفي مواجهة تكاثر عدد وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية عملت بعض الحكومات العربية على الاستفادة من تناقضات تقييماتها.

ومثال على ذلك، حسبما قال مصرفيون عرب، رفضت الكويت عرضاً تقدمت به «مؤسسة مودي لتقويمها». لكنها غيرت موقفها فيما بعد واتاحت للمؤسسة الاميركية الحصول على بعض المعلومات اللازمة لعملها غير انها قامت في الوقت ذاته بفتح دفاترها للوكالة البريطانية IBCA واصدرت الوكالة البريطانية تقويمها وكان اعلى بدرجتين من التقويم الذي اصدرته «مودي».

وحول ذلك قالت صحيفة «الفاينانشال تايمز» انه لو كان تقويم الوكالة البريطانية مدفوع الاجر غير ايجابي فان الكويت كانت ستتجاهله.

8 Issue 5.Vol. 3 February 1996. العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦

المغرب

استعداداً لمواجهة مصاعب الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي»

ممارسات قطاع الاعمال تلي النظام الاداري تحديثاً

■ بعد ان توصلت المملكة المغربية على اثر مفاوضات شاقة استمرت سنتين، الى اتفاق شراكة تجاري مع الاتحاد الاوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، فان التحدي الكبير الذي يواجه حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي يكمن في تحديث ممارسات قطاع الاعمال والنظام الاداري للحكومة ليبدأ الاقتصاد في تحقيق فوائدعملية من تقلص العوائق التجارية بينه وبين الشركاء الاوروبيين.

خلال السنوات الماضية نجح المغرب في ايجاد حالة في الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (الماكرو). غير ان القحط الناجم عن قلة الامطار اخفى الكثير من مظاهر هذا النجاح. فخلال الثلاث سنوات الماضية عانى المغرب من اشد حالات الجفاف قسوة في تاريخه المعاصر. كما انخفضت عائدات السياحة والتحويلات المالية التي يرسلها المغتربون الى اهلهم في البلاد وتقلصت الاستثمارات الاجنبية.

وهذه المصادر الثلاثة (السياحة والتحويلات والاستثمارات الاجنبية) كانت بمثابة المحركات الرئيسية للاقتصاد.

وبعد النمو القوي الذي شهده الاقتصاد، وتقدره الحكومة بـ ١١,٥٪ خلال سنة ١٩٩٤ فان الحكومة تقدر ان تكون حصيلة سنة ١٩٩٥ قد تراجعت بنسبة ٥٪ من اجمالي الناتج القومي.

فالمحاصيل الزراعية انخفضت بحوالي النصف، ومعدل التضخم ارتفع ولكن ليس بارقام عالية مثل التي كانت في اوائل الثمانينات، وكذلك ارتفع عجز الميزانية الحكومية. وتظهر اثار الجفاف على الاقتصاد مدى اعتماده على الزراعة التي يعمل فيها حوالي نصف السكان العاملين على الرغم من انها لا تولد سوى ما بين ١٣٪ و١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي.

والاتفاق مع الاتحاد الاوروبي والذي يتضمن تقديم مساعدات مالية منه الى الاقتصاد المغربي المعتل تم التوصل اليه تحت ضغط الحاجة الى انفراج قبل انعقاد مؤتمر برشلونة في اسبانيا في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ والذي شهد توقيع اتفاقات بين الاتحاد الاوروبي و١٢ دولة متوسطية غير اوروبية يقضي بانشاء منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي تشمل هذه الدول والاتحاد.

وبموجب اتفاق الشراكة المغربي - الاوروبي سيتم خلال ١٢ سنة ازالة كل قيود الرسوم (التعريفات الجمركية) المغربية على الواردات الصناعية الاوروبية. ومقابل ذلك سيحصل المغرب على مساعدات مالية وستتمكن سلعه الصناعية من الوصول بسهولة الى الاسواق الاوروبية.

غير ان دوائر الاعمال المغربية لم تخف امام «الميزان» خشيتها من ان تكونَ عملية ازالة الحواجز على الواردات الصناعية الاوروبية سريعة بحيث تؤثر على انتاج البلاد الصناعي المحلي، في حين يشكو المزارعون من ان الاتفاق لا يفتح الاسواق الاوروبية بالقدر الكافي امام صادراتهم.

وحالياً فان المغاربة يرون التحديات المباشرة اكثر مما يرون الفوائد المتوقعة للاتفاق مع اوروبا على المدى الطويل. وفي ايلول/ سبتمبر الماضي قدم البنك الدولي، بناء على طلب من الملك الحسن الثاني، حصيلة دراسة عن وضع الاقتصاد المغربي جاء فيها ان متوسط معدل النمو السنوي بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٤ والبالغ ٤,٣٪ ليس كافياً لمجاراة ارتفاع عدد الباحثين عن عمل. يذكر ان عدد سكان المغرب تضاعف خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة الى ٢٨ مليون نسمة حالياً.

كما اشار تقرير «البنك الدولي» وقتها، الى انه وعلى الرغم من تحقيق هذا المعدل من النمو لم يتم تنويع الاقتصاد بالقدر الكافي. اما حالة الجفاف فقد ادت الى زيادة نسبة المواطنين الذين يعيشون «دون المستوى المقبول».

وعلى الرغم من ان ٢٠٪ من الانفاق الحكومي اي ما يساوي ٥,٨٪ من اجمالي الناتج المحلي، تم توجيهه نحو التعليم فان ٥١٪ من المغاربة يعتبرون ان الامية.

وانتقد التقرير الادارة وبطء عملية اتخاذ القرار وضعف تكيف القطاع العام، ودعا الى تحقيق نسبة نمو قدرها ٧٪ لضبط البطالة التي يبلغ معدلها العام ١٦٪ وترتفع بين الخريجين الشباب الى ضعف هذا الرقم.

وجاء في التقرير ان المغرب يحتاج الى مزيد من الادخار وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية واصلاح نظم سوق العمل والادارة واعطاء مزيد من الصلاحيات للمستويات الادنى في الادارة.

وانتقد التقرير حقيقة ان ٦٥٪ من الانفاق الحكومي، بعد الوفاء بمتطلبات خدمة الديون، يذهب لدفع اجور الموظفين.

وفي وقت مقارب لتوقيت نشر تقرير «البنك الدولي» تم نشر وثيقة حكومية مسربة حذرت من ان استمرار الاوضاع على ما هي عليه سيؤدي الى وصول نسبة البطالة الى ٢٧٪ عام ٢٠٠٢ واستنفاد احتياطيات البلاد من العملات الاجنبية. واحتوت الوثيقة على توصيات مثيرة للجدل تنادي بتقليص تدريجي للدعم والاعفاءات الضريبية وتجميد اجور الموظفين الحكوميين.

وقد تم نشر تقرير «البنك الدولي» والوثيقة بشكل علني ودار حولهما نقاش يقول مسؤولون كبار في حكومة الفيلالي ان الهدف منه لم يكن اطلاق نداء استغاثة بل تمهيد المجال امام احداث التغييرات المطلوبة بما في ذلك اتخاذ اجراءات تشقية.

وفي اعقاب نشر التقرير والوثيقة والنقاشات الحيوية التي تلت ذلك بدأ العمل على احداث تغييرات. فقد صدر قانون جديد لتشجيع الاستثمارات، وبدأ الاعداد لاصدار قوانين جديدة حول سوق العمل ونظام الشركات وتعزيز المنافسة. وحالياً يقوم مختصون بالبحث عن استراتيجيات جديدة لتحسين ادارة قطاعي السياحة والخدمات مما سيمكن البلاد من تنويع مصادر دخلها وتقليص اعتمادها على الزراعة في توفير وظائف.

لكن السؤال الرئيسي هو:

من الذي سيقوم باتخاذ القرارات باجراء الاصلاحات المطلوبة والاشراف على تنفيذها؟

وكان تقرير «البنك الدولي» قد تضمن فقرات تنقد التأخر في تنفيذ السياسات الحكومية وبطء عملية اتخاذ القرار. واظهرت الاحداث اللاحقة ان الحكومة تكون غير قادرة في احيان كثيرة على حل مسائل مهمة من دون تدخل شخصي من الملك الحسن الثاني بما في ذلك وضع استراتيجية للمفاوضات مع الاتحاد الاوروبي ومعالجة مصاعب التخصيص.

تونس

تقويم عال لجدارتها الائتمانية

تجمع مالي ضم ثلاثين مصرفاً يقرض تونس ٢٠٠ مليون دولار لخططها الانمائية

■ وقع النوري الزرقاطي وزير المال في لندن في خواتيم الشهر الماضي، اتفاقاً للحصول على قرض مشترك قيمته ٢٠٠ مليون دولار لتمويل خطط التنمية الاقتصادية التي تنفذها حكومة حامد القروي حتى سنة ٢٠٠٠ وينتظر ان يصل اجمالي كلفتها الى ملياري دولار.

وقال النوري الزرقاطي، ان تونس لا تستبعد امكانية العودة الى سوق السندات الدولية هذه السنة لتأمين تمويل لمشاريعها الاستثمارية في مجال البنية التحتية.

وتونس، بتوجيهات الرئيس زين العابدين بن علي تسعى بدأب على تنويع مصادر اقتراضها وربما تعود الى اسواق المال اليابانية اذا كانت هناك حاجة الى ذلك.

واشار الزرقاطي الى ان التفكير الاولي بالقرض، الذي وقع على وثائقه مع ممثلي تجمع مالي دولي يضم ٣٠ مصرفاً دولياً، كان في حدود المائة مليون دولار، غير ان الاقبال الذي لقيه مسعى تونس من جانب المصارف التي عرضت تقديم ١٠٠ مليون دولار، جعل الحكومة ترفع قيمة القرض الى ٢٠٠ مليون دولار.

ويستحق سداد القرض بعد خمس سنوات منها ثلاث سنوات فترة سماح. وسيزيد سعر الفائدة عليه بمقدار سبعة عشار نقطة مئوية عن سعر الاقراض بين المصارف في لندن (ليبور).

وسيتم استخدام القرض، لتمويل جزء من عجز الموازنة الحكومية لسنة ١٩٩٦ والذي تقرر في الشهر الماضي ان لا يتجاوز ٣٨٥ مليون دولار اي ما يساوي ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي للبلاد.

يذكر ان هذه هي المرة الاولى التي تتوجه فيها تونس الى سوق القروض الاوروبية منذ حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٢ عندما حصلت على قرض مشترك بقيمة ١١٠ ملايين دولار تولت تنظيمه «سيتي بانك» و«بي ان بي» و«ايه بي سي» و«سوسايتيه جنرال».

والقرض الجديد كسابقة قرض سيادي تضمنه الحكومة التونسية التي حصلت على تقويم عال لجدارتها الائتمانية من عدة وكالات تقويم دولية.

وتونس هي الدولة اعربية الوحيدة التي حصلت على درجة +BBB لجدارتها الائتمانية. ولم تطالب ابداً باعادة جدولة ديونها، كما لم تتخلف عن سدادها.

وقد كلفت الحكومة التونسية مصرفاً «سنوا بانك» و«سوسايتيه جنرال» بتنظيم القرض الجديد.

وكانت الحكومة التونسية قد توجهت بدءاً من اذار/ مارس سنة ١٩٩٤ الى سوق السندات اليابانية (الساموراي). وطرحت منذ ذلك الحين عن طريق «البنك المركزي التونسي» اربعة اصدارات سندات بالين مجموع قيمتها ٨٩٠ مليون دولار كان آخر في ايلول/ سبتمبر الماضي.

ويحين سداد سندات ثلاث من الاصدارات بعد عشر سنوات من تاريخ بيعها في حين يحين سداد الرابع بعد خمس سنوات.

وقال النوري الزرقاطي في اجابة عن سؤال حول ما اذا كانت الحكومة ستسمح للمصارف الخاصة بالاقتراض من اسواق المال الدولية، انه تم تكليف مؤسسات دولية لتقويم الجدارة الائتمانية بتقويم عدد من الشركات التونسية الكبرى، وعلى ضوء ذلك سيتقرر لأي منها سيسمح بالاقتراض الخارجي.

واشار الوزير التونسي الى ان صفقة التسهيلات التي اقرتها لتسهيل الاستثمارات الاجنبية في البلاد وقال انها تسمح للمستثمرين باخراج كامل ارباحهم من البلاد اذا رغبوا في ذلك.

والمعروف ان الحكومة التونسية سارت شوطاً طويلاً على طريق جعل الدينار التونسي عملة قابلة للتحويل، وهي ستسمح بجعله قابلاً للتحويل من دون اي قيود بمجرد توافر شروط اقتصادية وسياسية تسمح بذلك.

وفي الاحصائيات، ان تونس قد تتجاوز معدل النمو المستهدف في سنة ١٩٩٦ والبالغ ٦,٥ في المائة اذا استمر الاداء الجيد للانتاج الزراعي الذي تضرر من الجفاف على مدى السنتين الماضيتين.

وكان المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية خمسة في المائة ولكن في سنة ١٩٩٥ وهي سنة الجفاف الثانية كان النمو ٢,٥ في المائة.

بالعملات الاجنبية، وهذه تعتبر نسبة معقولة وتقل بكثير عن اعباء دول مجاورة تصل النسبة ذاتها فيها الى الثلاثين في المائة.

وتبلغ احتياطيات البنك المركزي التونسي من العملات الاجنبية ١,٥٣ مليار دولار حسب آخر ارقام متوافرة عن نهاية ايلول/ سبتمبر في المائة.

يذكر ان تونس كانت اول دولة عربية توقع اتفاقية اقامة منطقة تجارة مشتركة مع «الاتحاد الاوروبي». وقد تم ذلك في تموز/ يوليو ١٩٩٥.

وتقضي الاتفاقية بان تزيل تونس بالتدريج كافة القيود والضرائب على وارداتها من دول «الاتحاد الاوروبي». وقال الوزير النوري الزرقاطي انه بدأ من سنة ١٩٨٧ عندما شرعت الحكومة بالتصحيح الاقتصادي، وعلى الرغم من تحرير اسعار عدد من السلع والخدمات، هبطت نسبة التضخم الى ٥٪ كمعدل سنوي مقابل ٨٪ من النصف الاول من الثمانينات. كما هبط عجز الموازنة من ٦٪ من اجمالي الناتج السنوي المحلي الى ٣٪.

كما حققت تونس معدل نمو سنوي على الرغم من سنتي جفاف اصابتا قطاعها الزراعي سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

واشار النوري الزرقاطي الى ان صفقة التسهيلات التي اقرتها لتسهيل الاستثمارات الاجنبية في البلاد وقال انها تسمح للمستثمرين باخراج كامل ارباحهم من البلاد اذا رغبوا في ذلك.

والمعروف ان الحكومة التونسية سارت شوطاً طويلاً على طريق جعل الدينار التونسي عملة قابلة للتحويل، وهي ستسمح بجعله قابلاً للتحويل من دون اي قيود بمجرد توافر شروط اقتصادية وسياسية تسمح بذلك.

وفي الاحصائيات، ان تونس قد تتجاوز معدل النمو المستهدف في سنة ١٩٩٦ والبالغ ٦,٥ في المائة اذا استمر الاداء الجيد للانتاج الزراعي الذي تضرر من الجفاف على مدى السنتين الماضيتين.

وكان المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية خمسة في المائة ولكن في سنة ١٩٩٥ وهي سنة الجفاف الثانية كان النمو ٢,٥ في المائة.

مصر

لأن الوجود تغيرت والسياسات بقيت

تشكيك في قدرة الجنزوري على التصحيح الاقتصادي

■ مازال المحللون الاقتصاديون عند رأيهم من ان كمال الجنزوري، رئيس الحكومة المصرية الذي باشر عمله منذ ما يزيد على الشهرين، قد يعطي التصحيح الاقتصادي دفعة الجديدة إلا انه لن يستطيع احداث تغييرات جذرية في السياسات التي وافق عليه الرئيس حسني مبارك.

ويقول هؤلاء المحللون ان كمال الجنزوري قد يكون اكثرجدية بعض الشيء بشأن الاصلاح الاقتصادي فهو سبق له ان اجرى مفاوضات مع «صندوق النقد الدولي» الذي ساعد بالاشتراك مع «البنك الدولي» في رسم خطط الاصلاح الاقتصادي في مصر. إلا انه لن يتمتع بالقدر على التغيير فتعيينه جاء في اعقاب اجراء انتخابات برلمانية فاز فيها «الحزب الوطني الديموقراطي» الحاكم باغلبية ساحقة وشابتها اعمال عنف ومزاعم بالتزوير. يبدو كأنه جراحة تجميل تستهدف الاصلاح الاقتصادي وتعويض نتائج الانتخابات التي لم تعط افضل صورة ممكنة عن الحكومة.

ويرى محللون ايضاً ان دور رئيس الوزراء في مصر هو دور اقتصادي في الاساس أذ يتركز على الاشراف على الوزارات الرئيسية وهي المالية والتجارة والصناعة والتعاون الدولي.

وكان الرئيس حسني مبارك الذي يحكم قبضته على المناصب الوزارية المهمة مثل وزارات الدفاع والاعلام والخارجية والداخلية، اشار مراراً انه لن يوافق على احداث تغييرات صارمة. من هنا فإن وجود كمال الجنزوري على راس السلطة التنفيذية لا يعني على الاطلاق بداية جديدة للتصحيح الاقتصادي، انتما هو في الواقع اقل تغيير ممكن.

فالخطوة كما قال الرئيس مبارك تهدف الى رفع مستوى المعيشة عن طريق مواصلة الاصلاحات. التي اشرف عليها رئيس الوزراء السابق.

وتركز نجاح صدقي رئيس الحكومة السابق الاساسي في الوصول الى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بمقتضى سياسات يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين. واعلنت مصر في خواتيم السنة الماضية انخفاض معدل التضخم الى اقل مستوى له منذ ٢٢ عاماً ليبلغ ٤,٩ في المائة. غير انه كان يواجه بانتقادات لعدمارتكازه على هذه القاعدة لاحراز المزيد من التقدم وتقاعسه عن المضي قدماً في اجراء تحرير اقتصادي اكثر جذرية.

وقال اقتصاديون ان كمال الجنزوري على الرغم من عمله الطويل في الحكومة عندما كان الاقتصاد المصري موجهاً قد طور تفكيره واظهر التزاماً اكبر تجاه القطاع الخاص.

غير انهم قالوا ان العديد من المستثمرين يتطلعون لتغييرات في وزارة قطاع الاعمال العام التي يراسها عاطف عبيد الذي راقب برنامج الخصخصة البطيء.

واعاق برنامج الخصخصة المصري غياب اقبال المستثمرين على شراء الشركات العامة الخاسرة المثقلة بالعمالة المكدسة اعاقه الخوف من التأثيرات الاجتماعية لعمليات تسريح العاملين في القطاع العام.

وقال اقتصادي «تغيير الوجوه في هذا المجال سيكون أفضل سبيل لتغيير السياسات». وهذا لما لم يقدم الرئيس حسني مبارك عليه.

● امر الرئيس حسني مبارك باعفاء جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة من الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وذلك بهدف الاستثمار في مصر وجذب رؤوس الاموال.

وكان الرئيس مبارك امر في السنوات الاخيرة باعفاء المشروع الذي لا يتجاوز راسماله خمسة ملايين جنيه من الحصول على موافقة الهيئة. وزاد حد الاعفاء، بعد ذلك ليشمل المشروع الذي يبلغ راس ماله عشرة ملايين جنيه واخيراً ٥٠ مليون جنيه قبل الغاء الحد الاقصى.

ونقل عن وزير المال محيي الدين الغريب قوله ان الحكومة ستتخذ عدة خطوات ايجابية لم يحددها بهدف زيادة قدرة مصر على المنافسة واجتذاب مزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية.

وكان الغريب يشغل منذ سنة ١٩٨٦ منصب رئيس هيئة الاستثمار وهي مؤسسة يقول بعض الاقتصاديين الاجانب عقبة امام الاستثمار الاجنبي اكثر منها عاملاً مساعداً.

السودان

الانتاج الزراعي كاف ويزيد

■ رد احمد علي قنيف، وزير الزراعة، على تقرير «لمنظمة الاغذية والزراعة» (فاو) القائل بانه على الرغم من قلة مخزونات العالم فان السودان واحد من العديد من الدول الافريقية التي تحتاج الى معونات غذائية عاجلة. بالقول، ان تقرير المنظمة اعتمد على معلومات غير دقيقة لم تأخذ في الاعتبار مستويات انتاج الحبوب في البلاد.

واستند الوزير بردة على احصائيات دلت على ان انتاج السودان السنوي من السرغوم ٢,٦ مليون طن في حين يبلغ انتاجه من حبة الدخن ٥٢٩ الف طن سنوياً وهي تقديرات قال الوزير انها تكفي للاستهلاك المحلي. بينما انتاج المحاصيل النقدية مثل السمسم والفول السوداني زادت بالفعل وان ٧٠٠ الف فدان زرعت قمحاً ومن المقرر ان يزيد انتاجها هذا العام. وان الوضع الغذائي في جنوب السودان الذي تمزقه الحروب يعد طبيعياً كذلك حيث يغطي الانتاج ٥٣٪ من احتياجات المنطقة. واشار الى حصاد محاصيل ٤٠٠ الف فدان هناك.

المنظمات المانحة للمعونات ذكرت ان جنوب السودان عانى من نقص شديد في المواد الغذائية نتج عن الحرب الاهلية التي استمرت ١٣ سنة بين الشوار وقوات الحكومة. كما اثرت قلة الامطار والافتقار الى البذور كذلك على المحاصيل.

وذكر الوزير احمد علي قنيف ان الحكومة السودانية وضعت خطة لزراعة ٦٠٠ الف فدان للموسم الحالي لتجنب الفشل الذي صاحب الموسم الزراعي الماضي بسبب الظروف الامنية وعدمتوفر التمويل اللازم حيث لم تتجاوز مساحة الاراضي التي زرعت ١٣٠ الف فدان بولايتي الاستوائية وبحر الجبل.

وقد ابدى عدد من مسؤولي الزراعة بالولايات الجنوبية تخوفهم من فشل هذا الموسم بسبب تأخر وصول المدخلات الزراعية لصعوبة حركة النقل.

وتواجه مشاريع زراعة القمح في السودان مشاكل نقص الوقود الذي توفر منه ٤٦ الف طن فقط من اجمالي الخطة للعام الحالي والبالغة ١٣٦ الف طن بالاضافة الى نقص التمويل والحاصدات حيث تعاني مشاريع الجزيرة والرهد وحلفاً نقصاً في الحاصدات يصل الى حوالي ٣٦٠ حاصدة.

الولايات المتحدة

ورقة المائة دولار تثير الفزع في روسيا

الخلاف على الميزانية يهدد التصنيف الائتماني لواشنطن

■ انزلت الولايات المتحدة الى الاسواق في شهر شباط/ فبراير الجاري ورقة نقدية من فئة ١٠٠ دولار، ذكر انها تحمل مواصفات فنية تستعصي على المزوّرين، نظراً الى ان تزوير ورقة المائة دولار في بعض انحاء العالم، بلغ حجماً أربك الولايات المتحدة، وقيل أن ما زوّر من هذه الورقة في لبنان وحده بلغ مليارين من الدولارات بحيث اضطرت الحكومة الاميركية الى الطلب من الحكومة السورية مساعدتها على ملاحقة المزورين!

وورقة المائة دولار الجديدة تختلف قليلاً عن الورقة القديمة، اذ ان الورقة الجديدة تحمل صورة بنجامين فرانكلين اكبر قليلاً واكثر انحرافاً الى اليسار. ويبدو ان السلطات الاميركية لن تبطل مفعول الاوراق القديمة بل سوف تسحبها تباعاً. ومع ذلك فقد أثارت الورقة الجديدة الرعب في روسيا نظراً الى التداول الواسع للنقد الاميركي من هذه الفئة بسبب عدم ثقة الروس بعملة بلادهم. ومن الاشياء الملفتة ان الاوراق النقدية المتداولة في روسيا تعادل تقريباً تلك المتداولة في الولايات المتحدة ذاتها. فقد استورد البنك المركزي الروسي والجهاز المصرفي فيها منذ منتصف ١٩٩٣ ما مجموعه ٥١ مليار دولار معظمها من فئة المائة دولار المرغوبة لدى الروس لحفظ قيمة مدخراتهم. من هذا المبلغ هناك ٢٠ مليار في التداول في الاسواق والباقي ومقداره ٣١ ملياراً محفوظ بشكل مدخرات في البيوت والبنوك وتحت الوسادات!

ومع ان السفارة الاميركية في موسكو بذلت قصارى جهدها لتطمين حاملي الدولارات الاميركية من الروس، بان الورقة القديمة مازالت مقبولة، فان هؤلاء مازالوا خائفين من امكانية إلغاء الورقة القديمة فجأة فيخسروا مدخراتهم ولذلك يحاولون شتى الطرق لإبدال الاوراق القديمة بالاوراق الجديدة.

وعلى صعيد الوضع المالي في اميركا تجمد الخلاف مؤقتاً بين «البيت الابيض» و«الكونغرس الجمهوري» حول ميزانية الدولة الاتحادية. فقد جرى اتفاق بين الطرفين على الاستمرار في تسيير امور الدولة حتى شهر آذار/ مارس المقبل ريثما تجري مفاوضات جديدة للاتفاق على الميزانية لجهة خفض العجز المزمن فيها، لأن توقف الدولة الفيدرالية مرة ثالثة من شأني ان يحول دون وفاء الحكومة الاميركية بخدمة ديونها، وبالتالي يخفض من درجة مصداقيتها في التصنيف الائتماني العالمي، وهو أمر يضر بالولايات المتحدة مادياً ومعنوياً. وقد جرى الاتفاق على تأجيل ايقاف عجلة الدولة الفيدرالية مرة اخرى في اعقاب الخطاب السنوي عن حالة الاتحاد الذي القاه الرئيس بيل كلينتون امام مجلسي الكونغرس، مما وضع الجمهوريين المعارضين له في وضع جعلهم يخشون تحميل الناخبين الاميركيين لهم مسؤولية عرقلة اعمال الدولة ومصالح المواطنين. وهذه المرونة المستجدة والاضطرارية من جانب الفريقين جعلت امكانية الاتفاق بين الجانبين على خطة مرحلية للميزانية والدين العام والعجز امراً أقرب من اي وقت مضى بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية في الخريف المقبل.

الاتحاد الاوروبي

المانيا وفرنسا تؤكدان التزامهما

شكوك في إمكانية تلبية شروط توحيد العملة

■ ارتفعت اصوات قوية في اوروبا تشكك بإمكانية اتمام الوحدة النقدية الاوروبية واعتماد الـ «يورو» Euro عملة موحدة لجميع دول الاتحاد كما هو مفترض في سنة ١٩٩٩.

ولم تقتصر هذه الاصوات على المعارضة البريطانية التقليدية كما هو معروف، بل جاءت من اوساط غير متوقعة ابرزها الرئيس الفرنسي الاسبق فاليري جيسكار ديستان والرئيس السابق للمفوضية الاوروبية جاك دولور.

وقد جاء هذا التحفظ الذي هلل له البريطانيون المعارضون لاوروبا لان المانيا وهي اقوى دول الاتحاد الاوروبي اقتصاداً فشلت للسنة الثانية على التوالي في بلوغ الشرط الاساسي المطلوب للوحدة النقدية، وهو ان لا يزيد العجز في الميزانية العامة للدولة عن ٣ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي. لكن العجز الالماني خلال السنتين الماضيتين تجاوز ذلك الى ٣,٥ في المائة، إلا ان الحكومتين الالمانية والفرنسية مازالتا تؤكدان عزمهما على مواصلة التشدد في مسألة العجز لبلوغ الهدف في موعده سنة ١٩٩٩ على الرغم من الدعوات المستجدة لتأجيل الموعد.

ويقول دعاة التأجيل ان السياسات التي تنتهجها الحكومتان الالمانية والفرنسية وان كانتا مختلفتين في التوجه لا تستطيعان في المدى القريب بلوغ الشرط المطلوب المتناقص عملياً مع الاجراءات المتخذة حالياً في بون وباريس لإنهاض الاقتصاد الوطني في كل منهما من وهدته ومعالجة مشكلة البطالة وخصوصاً في فرنسا.

فالمعالجة الالمانية تقوم حالياً على خفض الضرائب لتشجيع قيام شركات وأعمال جديدة بحيث يؤدي ذلك الى غايتين:

الاولى، استدراج المزيد من الرساميل للاستثمار في البلاد.

والثانية، خلق فرص جديدة للعمل مع تزايد عدد الاستثمارات.

اما العلاج الفرنسي الذي يتعذر عليه خفض الضرائب لأن مثل هذا الخفض يرفع من نسبة العجز ولا يخفضها كما هو مطلوب، فانه يقوم على خفض اسعار الفائدة المصرفية لتشجيع الشركات على توسيع أعمالها.

لكن هذا العلاج الفرنسي الجديد يتناقض عملياً مع الهدف الفرنسي المعلن في السنوات الاخيرة تحت عنوان الفرنك القوي le Franc Fort لان خفض اسعار الفائدة يخفف الاقبال على الفرنك فتهبط قيمته في اسواق الصرف.

وقد يكون ان الحكومتين الالمانية والفرنسية قد غربلتا الخيارات فاختارتا اسرع العلاجات لتسكين الحالة الاجتماعية المرافقة للركود الاقتصادي مع البقاء على اقرب نقطة الى الخط المطلوب الى الوحدة النقدية. ومن هنا يأتي تأكيد بون وباريس على ان الوحدة النقدية آتية في موعدها لا ريب فيها.

وهناك في المفوضية الاوروبية، وربما جاك سانتير نفسه، من يقول بنهج ثالث، الا وهو تخفيف الشروط التضمنة في معاهدة «ماستريخت» لضم عدد اكبر من الدول غير المستوفية للشروط الاصلية مثل ايرلندا وبريطانيا

إلا ان البنك المركزي الالماني «بوندز بنك»، يصر اصراراً شديداً على تطبيق معاهدة «ماستريخت» بالحرف. وربما كان في هذا الموقف المتشدد للبنك المركزي الالماني، وهو هيئة مستقلة تماماً عن الحكومة، شيء من الارياك للمستشار هلموت كول الذي يجد نفسه في وضع ضيق او محير بين رؤيته السياسية كزعامة ألماني للوحدة الاوروبية كما يفضل ان يسمي نفسه، وبين الواقع السياسي الالماني، وأياً كان الامر فان مستقبل الفكرة الاوروبية يتوقف بشكل واضح على قدرة المستشار كول في ايجاد منفذ من هذا المازق.

ويبدو ان المستشار كول واثق من ذلك، من خلال تأكيداته على ان موعد الوحدة النقدية سيبقى على حاله على الرغم من أن المانيا لن تستطيع هذه السنة او حتى سنة ١٩٩٧ بلوغ الهدف المحدد بمعاهدة «ماستريخت».

ويبدو واضحاً أن الضغوط على المانيا وفرنسا لحملهما على إلغاء او تأجيل موعد الوحدة النقدية، قد بدأ يولد احتمالات جديدة منها وأبرزها واكثرها معقولية قيام وحدة نقدية مصغرة بين بون وباريس تبدأ بتحديد سعر صرف ثابت بين الفرنك والمارك فيصبحان كأنهما عملة واحدة كخطوة اولى.

ويبدو أيضاً، ان هذه الفكرة تلقى ترحيباً في باريس بدليل ان جريدة «لوموند» الواسعة النفوذ والانتشار في فرنسا، هللت للفكرة، بل هي التي ابتدعت التعبير الملائم لها Mini-Union Mone-taire.

فقد قالت «لوموند» ان باريس وبون، قد تتجهان الى خلق سعر ثابت بين الفرنك والمارك بحيث يشكل ذلك وحدة نقدية مصغرة كأمر واقع.

أما في لندن، فإن التعليقات البريطانية على الموضوع ركزت على الاصوات الاوروبية الداعية الى التأجيل او مع التخفيف.

فعندما صدرت تصريحات جاك دولور وفاليري جيسكار ديستان ابرزت جريدة «فايننشال تايمز» تلك المواقف بعنوان: «تعثر على مذبح الوحدة النقدية». لكنها في الوقت ذاته قدمت فتوى في كيفية الاستمرار نحو الوحدة النقدية مع الواقعية الاقتصادية بقولها:

«إن أحد الخيارات هو الموافقة على معالجة شروط الوحدة كخطوط استرشادية عامة لا كقواعد صارمة وهذا ينسجم مع روح المعاهدة فضلاً عن ان له معنى اقتصادياً واقعياً، لانه ليس هناك من سبب موجب لكي لا تبدأ وحدة نقدية دائمة إلا بعد التطبيق الصارم لمقاييس مالية احتياطية في سنة معينة. وعلى الالمان ان يدركوا ان الزواج الاوروبي الذي يرغبون فيه هو مسألة اهم من ان يكون العجز المالي اقل قليلاً او اكثر قليلاً من ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٧».

لكن الصوت البريطاني الاكثر تطرفاً جاء من السير الن ولترز، المستشار الاقتصادي السابق لرئيسة الحكومة السابقة مارغريت ثاتشر، الذي اضطر الى الاستقالة من منصبه اثناء حكمها الطويل، لخلافه مع وزير المالية انذاك، نايجل لوسون الامر الذي ادى الى استقالة الوزير ايضاً. فقد دعا ولترز الى معارضة انضمام بريطانيا الى عملة اوروبية واحدة قائلاً، انه اذا كانت الوحدة النقدية ستهيمن عليها المانيا فسوف يكون ذلك نظاماً المانياً «ولا اظن ان ذلك قابل للعمل لانه لن يتحمل الضغوط».

ويبدو ان انقسام الراي في بريطانيا حول الموضوع هو انقسام في التوجهات الاساسية للفاعليات الاقتصادية، بمعنى ان الصناعة والصناعيين اكثر ميلاً الى الوحدة النقدية من المصارف والمؤسسات المالية، ومنها عدد غير قليل يجني ارباحه من المضاربة على الفروق في اسعار العملات، وهي فروق سوف تختفي عند ظهور العملة الاوروبية الواحدة.

روسيا

لوقف التدهور في شعبيته

يلتسن يتراجع عن سياسة التصحيح الاقتصادي

■ منذ أن خرج الرئيس بوريس يلتسن من المستشفى حيث عولج من أزمة قلبية اصيب بها للمرة الثانية بدأ يتخذ سياسة متشددة أقرب الى سياسات العهود الشيوعية السابقة. وقد ارتد يلتسن عن السياسات الليبرالية والديموقراطية التي تعهد بها في السنوات الاولى من حكمه بسبب المصاعب الاقتصادية التي شهدتها البلاد في المرحلة الانتقالية مما ادى الى هبوط حاد في شعبيته، ولا سيما أن الانتخابات الرئاسية اصبحت على الابواب.

وظهرت البوادر الاولى لارتداد يلتسن عندما عين مدير المخابرات العامة بريماكوف وزيراً للخارجية بدلاً من الوزير السابق كوزيروف المقرّب من الغرب. وقد كان هذا الاختيار بالذات بداية التحفظات الغربية على سياسة يلتسن الجديدةنظراً الى ان بريماكوف على الرغم من براغماتيته المعروفة يعتبر معادياً للغرب لجهة ان التحولات التي جرت في روسيا في السنوات الأخيرة قد قلصت دور موسكو العالمي وافقدتها صفتها كدولة عظمى، اضافة الى انه مستعرب يجيد اللغة العربية.

وتربطه صداقة قديمة ببعض الحكام العرب، وخصوصاً مع الرئيس العراقي صدام حسين.

لكن التعيينات الاخرى التي أجراها يلتسن في حكومته هي التي اثارت حفيظة واشنطن والمؤسسات الدولية، مثل «صندوق النقد الدولي» حين كان يعكف على اعطاء روسيا قرضاً كبيراً لتشجيع عجلة الانفتاح الاقتصادي والاصلاحات المطلوبة لاقتصاد السوق بتشجيع من الولايات المتحدة. ومن ابرز تلك التعيينات تعين فلاديمير كادانيكوف نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في مكان اناتولي شوبايس الذي كان يحظى باحترام ودعم كبيرين في الغرب، بسبب سياسته الانفتاحية الهادفة الى الاستقرار الاقتصادي بمعاونة الغرب.

والمعروف ان كادانيكوف المعين حديثاً في هذا المنصب كنائب اول لرئيس الوزراء والمسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية هو من المتشددين المحافظين من بقايا البيروقراطية السوفياتية السابقة. وكان حتى تعيينه في المنصب الجديد مديراً عاماً للمؤسسة التي تنتج سيارات «لادا»، وهي مؤسسة خاسرة مرهقة بالديون.

ويخشى المراقبون الاقتصاديون في الغرب ان تؤدي السياسة الاقتصادية المرتقبة الى زيادة في التضخم الى درجة تحول من دون تطبيق البرامج الاصلاحية وتفسح المجال الى المزيد من تدخل الدولة في الاسواق. لكن هذه المخاوف قد تكون في غير محلها وخصوصاً اذا كان يلتسن قد توخى منها اجتياز مرحلة حرجة وصولاً الى الانتخابات الرئاسية المقبلة. فالرئيس الروسي يؤكد ويشدد على ان النهج الاصلاح ي في الشأن الاقتصادي سوف يستمر وانه لم يقدم على التعيينات الجديدة بغية الارتداد على السياسات السابقة. ومع ان هناك اسباباً عديدة تجعل المخاوف من الارتداد حقيقية نظراً الى ان الانفتاح الاقتصادي في روسيا اخذ منحى فوضوياً واجرامياً في كثير من المجالات إلا انه من غير المتوقع ان يتردى الاقتصاد الروسي الى حالة التضخم العنيف السابقة أياً كانت السياسة الاقتصادية في المرحلة المقبلة، فضلاً عن ان سياسة الانفتاح القائمة قد قطعت شوطاً بعيداً في عدد من المجالات بحيث بات غير ممكن الرجوع عنها وبالتالي فإن الدوائر الاقتصادية في اوروبا ترى ان التركيز الاميركي على التخويف من الارتداد خاطئة مثل السياسة الاميركية السابقة المؤيدة ليلتسن من دون تخفظ باعتباره الوحيد الاوحد القادر على دفع روسيا الى اقتصاد السوق.

ويقول هؤلاء ان الاميركيين اخطأوا باندفاعهم الجامح في وضع بيضهم كله في سلة يلتسن ويخطئون الآن في مخاوفهم المبالغ فيها من ارتداد يلتسن على اقتصاد السوق.

نظرية جديدة تدحض التفسيرات الاقتصادية السابقة حولها

هل يشهد القرن الآتي تجدد الحروب الصليبية؟

■ منذ فترة وبعض المؤرخين في الغرب، وبعض الحركات السياسية في العالم العربي يعيدون الى الأذهان الحروب الصليبية التي انطلقت من اوروبا في أواخر القرن الحادي عشر (١٩٠٠ ميلادية) بدعوة من البابا اوربانوس الثالث.

ويختلف القائلون بإمكانية تجدد الحروب الصليبية بين الغرب المسيحي والشرق الاسلامي حول أهداف ودوافع الصليبية القديمة. فمنهم من يقول انها حرب استعمارية بدوافع اقتصادية، ومنهم من يقول إنها حرب دينية بدوافع عقائدية. وفي الغرب، دارسون يقولون إنها حرب ذات أصول عقائدية لنفي كونها حرباً استعمارية وتوسعية لأغراض إقتصادية.... بل ان بعضهم يشير الى انها حرب دفاعية ضد التوسعية الاسلامية بمعنى أنها حركة اصولية مسيحية في مواجهة - حركة أصولية اسلامية.

ومن القائلين بذلك استاذ التاريخ الكنسي في جامعة «كامبريدج» البريطانية جوناثان رايلي - سميث.

ويقول البروفيسور رايلي - سميث في دراسة خاصة نشرتها مجلة «ايكونوميست»:

«ان كثيرين من المسلمين مازالوا يعتقدون بأن الحروب الصليبية كانت منطلقاً لقرون عدة من العدوان والاستغلال الاوروبيين، بل ان بعض الكاثوليك يطالبون البابا بالاعتذار من العالم عن تلك الحروب. وكثيرون من الليبراليين من جميع المشارب يرون في الحروب الصليبية أمثلة عن التعصب والتطرف».

لكن البروفيسور رايلي - سميث يدحض كل هذه الآراء ويقول انها تقوم على المغالطات اذ ان شاجبي الحروب الصليبية يشددون على وحشيتها وهمجيتها، وهو امر لا ينكر. لكنه يقول أن هؤلاء لا يقدمون تفسيراً آخر سوى حماقة وهمجية وقلة تسامح الصليبيين بحيث بات دارجاً الانحاء عليهم باللائمة معظمها. ويقول رايلي - سميث، أن التبرير الاصلي للحملات الصليبية هو العدوانية الاسلامية، أما من حيث اعمال العنف والمجازر، فإن الفريقين كليهما لم يقصرا...

إن المعادين للصليبيين كما يقول رايلي - سميث يعتمدون على آراء المؤرخين في اواخر القرن التاسع عشر ويشوهونها، اذ ان اولئك المؤرخين قدموا اسباباً مادية للحروب الصليبية، اذ رأوا فيها امثلة مبكرة عن التوسعية الاوروبية. وفي عمليات التعبئة لها استجابة لمقتضيات اقتصادية لا دينية. ففي عصر امبريالي بدا الصليبيون وكأنهم سباقون او طلائع.

فقد كانت الفتوحات في الشرق حسب التعبير المحبب للمؤرخين الفرنسيين، (الإمبراطورية الفرنسية الاولى)، وحذا البريطانيون حذوهم بعد انتصارات الماريشال اللبني على الاتراك ودخوله مدينة القدس ١٩١٧ - ١٩١٨، ثم تلقُّط القوميون العرب الاوائل بهذا المفهوم وقلبوه على رأسه.

ويقول البروفيسور رايلي - سميث، انه مما لا ريب فيه أن الحملة الصليبية الاولى كانت بداية عملية الفتح الاوروبي والاستيطان في شرق المتوسط، لكن ذلك كما قال لم يكن مخططاً من البداية.

فالفرسان المسيحيون كانوا يفترضون انهم ينضمون الى قوة اكبر غايتها ابعاد المسلمين الاتراك الذين قاموا بغزو آسيا الصغرى، واستعادة مدينة القدس التي فقدتها الامبراطورية البيزنطية لمدة ٣٥٠ سنة.

وبعد سنة من الحملة أيقنوا انهم لن يتلقوا دعماً يذكر من البيزنطيين، فأكملوا الحملة لوحدهم.

اما القرار التالي بالاستيطان الشامل في المشرق، فيبدو أنه اتخذ ليس بدافع الاستيلاء على الارض او الربح بل للدفاع عن الاماكن المقدسة التي فاز بها الصليبيون والحفاظ على وجود مسيحي في الاراضي المقدسة.

ولو كانت مملكة القدس التي اقامها الصليبيون - كما قال رايلي سميث، مجرد مستعمرة، فانها تقف في منزلة خاصة من مثل هذه المشاريع وهي منزلة قوامها العقيدة لا الاقتصاد. وفي دولة اسرائيل الحديثة مثل آخر على ذلك. ويقول البروفيسور جوناثان رايلي - سميث، ان الباحثين عن تفسير اقتصادي للحروب الصليبية في الآونة الاخيرة يحتجون بأن ارتفاع عدد السكان في اوروبا اضطر العائلات الاوروبية الى اتخاذ اجراءات لمنع تجزئة اراضيهم اما عن طريق «الباكورية» (توريث الاملاك للولد البكر)، او عن طريق عادة السماح بالزواج لذكر واحد من العائلة في كل جيل.

ويقول اصحاب هذا التفسير ان تلك الاجراءات أدت الى وجود فائض من الشبان الذين لا مستقبل لهم. وكان من الطبيعي ان تغريهم المغامرة والاسلاب والحصول على الاراضي عبر البحار.

غير ان البروفيسور رايلي - سميث يؤكد انه ليس من دليل يدعم هذه الحجة. وليس من دليل يشير الى ان الابناء الاصغر سناً تطوعوا في الحملات الصليبية اكثر من الابناء الاكبر سناً. ويمكن الاستدلال من الوثائق القائمة أن أول ما كان يدور في اذهان معظم النبلاء والفرسان ليس اي توقع للربح المادي بل القلق على كيفية تدبر كلفة الانخراط في الحملات الصليبية.

ويقول البروفيسور جوناثان رايلي - سميث، ان الحرب هي دائماً عمل مكلف، وان الحروب الصليبية نوعاً من الحرب لم يكن معروفاً من قبل. فالصليبيون كانوا متطوعين نظرياً على الاقل. فالذين لم يكونوا تحت راية واحد من كبار النبلاء الصليبيين كان عليهم ان يمولوا انفسهم بأنفسهم. وتدبير الاموال اللازمة كان يعني رهن او بيع الاملاك والحقوق. وللتخفيف من هذا العبء اقام ملوك اوروبا ثم تبعتهم الكنيسة انظمة ضريبية بما في ذلك اول ضرائب نظامية على الدخل لتقديم المعونات للمتطوعين. ولذا، فإن الحجج القائلة بان الحروب الصليبية كانت استجابة لظروف اقتصادية في اوروبا تقوم على فرضيات غير صحيحة او مشكوك في صحتها.

وتساءل البروفيسور رايلي - سميث عن الاسباب التي جعلت التفسيرات الاقتصادية للحروب الصليبية تصمد طويلاً.

ويجيب عن ذلك بقوله، ان الصكوك المسجلة لرهن بيع الاملاك والحقوق من قبل الصليبيين باتت مطبوعة منذ مائة سنة على الاقل، والسبب في غض النظر عنها من قبل العديد من المؤرخين يعود ربما الى نفور هؤلاء من العنف الديني والايديولوجي وعدم قدرتهم على فهم انها تستهوي الناس ولها جاذبية. فقد نسي هؤلاء على حد قوله، كم كانت محترمة النظرية المسيحية حول الحرب المقدسة. فكان اسهل عليهم الاعتقاد بأن الصليبيين كانوا بسطاء العقول الى درجة انهم لم يفهموا ما كانوا يفعلون، او للقول بأن دوافعهم الحقيقية بغض النظر عن ادعاءاتهم كانت تقوم على الرغبة في الكسب المادي. ومنذ سنة ١٩٤٥ بدأت تطرح اسئلة جديدة. فقد تقدم علم النفس القتالي تقدماً ملحوظاً خلال الحرب العالمية الثانية. وبات اصعب من ذي قبل تصنيف السلوك في الحرب بالتعابير القديمة القاطعة، مثل «البطولة» او «القسوة»... كذلك تجدد الاهتمام الطبيعي بالمرتكزات النظرية لما يسمى «الحرب العادلة». كما ان محاكمات «نورنبورغ» وافتراضها انه من الممكن ارتكاب جرائم ضد الانسانية بعثت حياة جديدة في مفهوم القانون الطبيعي.

وكذلك النقاش حول ما اذا كان مبرراً إطاعة الاوامر مما أثار اسئلة حول السلطة الشرعية للدولة في الحرب. وبعد ذلك أبرز مبدأ الرادع النووي والقلق حول التناسبية مقياساً آخر «للحرب العادلة» هو القصد الحق. وكان إحياء النظريات المسيحية حول القوة الايجابية في حركات التحرير في أميركا الجنوبية في الستينات من هذا القرن قد أسهم أيضاً في هذا النقاش. باختصار، اكتشف مؤرخو المرحلة الصليبية فجأة بأنه كان هناك معاصرون لهم مخلصين ومؤمنين يتخذون مواقف ايديولوجية مماثلة لكتاب العصور الوسطى الذين هم موضع دراستهم، فانفتحت اعينهم على الضعف الاساسي في المفاهيم القائمة على الدوافع المادية، وبات واضحاً لهم خطل الادلة التي تقوم عليها.

ويقول البروفيسور رايلي - سميث، انه من الضروري الا تغيب عن الأعين بقية الصورة، ذلك ان مغامرات من هذا النوع تستهوي بسهولة العديد من المهووسين ولم تكن هناك طريقة يمكن بوساطتها غربلة المتطوعين لمعرفة ما إذا كان من المناسب قبول تطوعهم.

والواقع ان ذلك ما كان ممكناً لأن الحملات الصليبية من الناحية الفنية، كانت تضم قوافل من الحجاج مفتوحة للجميع بالضرورة. وفي أية حال كان البابوات المتعاقبين في روما مسرورين لاستجابة الجمهور لدعواتهم.

ولأن الاطلاقة الناجحة لحملة صليبية كان يعتمد على حملة السلاح المتطوعين، فقد عمل رجال الكنيسة قصارى جهدهم لمخاطبتهم بلغة يسهل عليهم فهمها. وبذلك لاح خطر استنهاض قوى لم يكن بمقدورهم السيطرة عليها. وهذا من الاسباب التي اعطت تلك الحملات مسحة عاطفية أدت الى مسلكيات انتقامية، والى أعمال عنف مروّعة ضد المسلمين.

ويشير البروفيسور رايلي - سميث، الى أنه وان كان غير ممكن تحمل او تبرير حركة أدت الى مجازر هائلة وأعمال غير انسانية، وهي خليط من المثالية وعدم الانضباط والاغتراب والمشقة، إلا انه من غير الجائز أيضاً إنتقادها لما ليست عليه. فهي لم تكن امبريالية او استعمارية.

فلم يكن الصليبيون ساعين الى الارض أوالغنائم، وما كانوا اغبياء ليجهلوا ما كانوا فاعلين. فمقياس القيم لديهم كان يختلف عما هو اليوم، اذ كانوا يسعون وراء مثل اعلى مهما بدا مستغرباً للاجيال اللاحقة من المؤرخين، فقد كان في زمانه مدعوماً بحماس شديد من كبار اللاهوتيين من امثال القديس توما الاكويني. ان التغافل عن الواقع يمكن أن يكون خطيراً كما يقول البروفيسور جوناثان رايلي - سميث، فقد انقضت أجيال عشرة فقط منذ ان راحت الجيوش المسيحية تكسب حرباً برية ضد الاتراك في البلقان وهي تقاتل في اطار تقليد واضح تستلهم فيه ايديولوجية متماسكة. فالعنف المسيحي المقدس في العصر الحديث، انحصر في معظمه بالكنائس في البلدان الفقيرة. ومع أن الموارنة في لبنان، الذين انضمت كنيستهم الى روما في سنة ١١٨٠، راودتهم دائماً في الذاكرة الشعبية صورة عصر ذهبي تحت الحكم الصليبي، ومع أن «الكروات» وكذلك الصرب الارثوذكس من منطلق مختلف، اعطوا صورة رومانسية للكوارث والانتصارات في حروب البلقان ضد الاتراك... فإنه لم تكن هناك ايديولوجية محددة «للحرب المقدسة» عند جميع هذه «القبليات» المسيحية في السنوات الاخيرة. فجذور العنف الاثني في كل حالة من تلك الحالات تكمن في الحس الوطني.

ويقول البروفيسور رايلي - سميث، أن الامور قد تكون مختلفة في الاسلام، وان كان الحس الوطني بطبيعة الحال يلعب هناك ايضاً دوراً مهماً.

ويقول بعض المسلمين الآن ان فكرة «الجهاد» يجب تفسيرها فقط على أنها معركة ضد الشر، لكنها بشكلها التقليدي كانت حرباً توسعية لزيادة المناطق الاسلامية، ومازال يبدو أن بعض المسلمين يرنو الى استخدام القوة ليس فقط لمجابهة الاخطار المتصورة على طريقة حياتهم، بل لتحقيق اصلاح عالمي بشروطهم الخاصة.

والواقع كما يقول البروفيسور رايلي - سميث، انه امر ممكن ان ينشأ وضع لا يختلف كثيراً عن الوضع الذي نشأ قبل خمسين سنة من اعلان الحرب الصليبية الاولى.

فبعد فترة من الهدوء والركود، هبَّ المسلمون المتطرفون والمحاربون الاتراك المتدينون في آسيا الصغرى والمتعصبون البربر في اسبانيا، بخلخلة استقرار الحدود بين الديانات. فكان نشوء الحملات الصليبية في جانب منه جواباً عن خسارة فادحة للارضي المسيحية في الشرق.

إن التاريخ لا يعيد نفسه إطلاقاً - كما يقول البروفيسور رايلي - سميث، لكن اذا تصادمت العدوانية المستجدة بين المسلمين مع احياء النظريات المسيحية حول القوة الايجابية، فإن النتيجة قد تكون وخيمة جداً.

ومن الطرق لإجتناب هذه النتيجة، درس وتفسير الحملات الصليبية والظروف التي سمحت لهاب بالانتعاش. فالفهم يجب ان يسعف على الاستنارة.

العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦ Issue 5.Vol. 3 February 1996. ١١

لأنها على حافة الاضمحلال الاقتصادي

المطلوب أزمة سياسية عسكرية لانقاذ «أوبيك»

■ انشأت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في سنة ١٩٦١ وخلال العقدين الاولين من وجودها مال كثير من العارفين في الشأن الاقتصادي ضدها بقولهم انها تجمع غير علمي بين منتجين للنفط متنافسين، وهي تفتقر الى مرجعية تضبط اعضاءها من حيث قيود التسعير والانتاج مستنتجين أنها لن تلبث ان تتهاوى. اما الآن وبعد مضي ٣٤ سنة فإنه قلما تظهر آراء تقول بانهيار «أوبيك».

وربما يكون أن الوقت قد حان لمراجعة هذه الامكانية من جديد وهناك ادلة تشير الى ان الاقتصاديين ما كانوا مخطئين في احكامهم بل كانوا مبكرين في تلك الاحكام.

فالى أي مستوى يمكن ان يهبط اليه سعر النفط في السوق الحرة في عالم خال من تأثير «أوبيك» على الاسعار؟ تقديري التقريبي هو انه سوف يهبط الى ما بين ١٢ و١٤ دولاراً. وبكلام آخر، يقدر أنه اذا كان لـ «أوبيك» ان تستخدم طاقتها الزائدة البالغة حوالي ٤ ملايين برميل في اليوم والقليلة الكلفة نسبياً باطلاق العنان لانتاجها كاملاً فان السعر العالمي للنفط القياسي (النوع الاميركي الرئيسي البالغ سعره الآن ١٨ دولاراً)، سوف يهبط بالضرورة الى ما بين ١٢ و١٤ دولاراً لمدة قصيرة لإجبار المناطق المنتجة على هذا المستوى في النظام العالمي الى الاقفال. فاذا افترضنا جدلاً على سبيل المثال ان سعر نفط القياس المذكور في السوق الحرة يصل الى ١٣ دولاراً للبرميل عند النقطة الدنيا التالية من دورة اسعار النفط الخ- ام، فإن الفارق بين السعر المذكور ومستوى الاسعار الراهنة بحدود ١٢ دولاراً يمثل العلاوة الراهنة التي يمنحها وجود «أوبيك» في السوق.

ومن سوء حظ «أوبيك» ان هذا السعر ذاته اي ١٨ دولاراً، يمثل ايضاً حافزاً قوياً للدول المنتجة خارج «أوبيك» ان تبحث عن حقول جديدة لتطويرها. وهناك حالات عديدة اليوم حيث التكنولوجيا الحديثة والجيولوجيا المتطورة وإقدام الشركات النفطية تجتمع لتتيح انزال المزيد من النفط الخام الى الاسواق، حيث يبدو السعر الراهن بحدود ١٨ دولاراً للبرميل سعر مبيع مرغوباً.

طبعاً هذا هو لب مشكلة «أوبيك» ذلك انه نظراً الى اسعار النفط الخام المرتفعة نسبياً، بفضل القيود التي تفرضها «أوبيك» على الانتاج، وبالتالي الى هبوط تكاليف التنقيب عن النفط للبرميل الواحد، قد هبطت وماتزال تهبط بفضل التكشافات التكنولوجية الجديدة، فإن رجال النفط في كل مكان، يحلمون الى الاسواق مزيداً من البراميل كل يوم، حتى أن البحث عن احتياطيات النفط والغاز، يتسارع تسارعاً مذهلاً في ٦٨ بلداً خارج «أوبيك».

ومما يعزز فعالية هذا البحث عن النفط والغاز، الاستخدامات الجديدة المرتبطة بالكومبيوتر، مما يخفض عدد الآبار الجافة: فقد خفضت تكاليف الارض والماء والتطوير في المياه العميقة مما سرع في انتاج النفط وأعاد تحديد الاحتياطيات التي تحسب على اساسها غلة الآبار.

كل هذا يشكل خلفية معضلة «أوبيك» نظراً الى ان انتاج النفط خارجها يرتفع بسرعة مذهلة بحيث بات هذا الارتفاع مساوياً لوحده لزيادة الطلب العالمي كل سنة، فلا يترك أي مجال لزيادة انتاج «أوبيك».

ان البعض يقدر الزيادة العالمية في الطلب في سنة ١٩٩٥ بحدود ٢,٢ برميل في اليوم وهي كمية مساوية للزيادة في الانتاج خارج «أوبيك». اما في سنة ١٩٩٦ فإن الطلب قد يرتفع بمقدار ١,٥ برميل في اليوم وكذلك الزيادة للدول خارج «أوبيك». والواقع اننا اذا ما نظرنا من ١٩٩٥ الى السنة ٢٠٠٠ فإننا لا نجد اي مجال للزيادة في انتاج «أوبيك» على الاطلاق اللهم إلا بالعودة الحتمية للعراق الى الاسواق بمقدار ١,٥ برميل في اليوم عند رفع الحظر الدولي عنه.

وبالنظر الى الاحتياجات المالية المتزايدة لكثير من الدول الاعضاء في «أوبيك»، وافتراضها ان يبقى سعر النفط على حاله، فإن انتاجاً بغير زيادة، سنة بعد سنة، يمثل مستقبلاً مرعباً لاحدى عشرة دولة في «أوبيك» من اصل ١٢ دولة.

ما عسى ان تفعل «أوبيك» لتغيير هذا الوضع؟

لا شيء عملياً كما يبدو. بامكان «أوبيك» ان تهدد باستئناف رفع انتاجها السنوي فتنافس الدول غير الاعضاء على السوق باغراقه بالمزيد من الكميات.

غير ان الاسعار سوف تهبط من جراء هذا التكتيك باغراق السوق. فاذا ادت «استراتيجية زيادة الحصة في السوق» هذه الى خفض سعر القياس الى ١٣ دولاراً عن سعرالبوم ناتجاً عن زيادة في انتاج «أوبيك» بنسبة ١٠٪ على مدى السنتين المقبلتين فإن العائدات المالية الاجمالية سوف تبقى مقصرة ايضاً عن الحاجة.

فما هي بدائل «أوبيك»؟

● مواصلة دعم الاسعار بالحفاظ على مستوى الانتاج الحالي، في فترة من الارتفاع التدريجي في الطلب. انها بذلك تتنازل عن اي زيادة مستقبلية في الانتاج الى الدول المنتجة خارج «أوبيك».

● خفض الانتاج خفضاً جذرياً ودفع الاسعار الى الارتفاع الى حين. هذا الخيار من شأنه زيادة حوافز دول العالم الباقية للاسراع في الاستيلاء على حصة «أوبيك» الحالية في السوق ومقدارها ٣٦ في المائة.

● اقناع الدول المنتجة خارج «أوبيك» بالتعاون معها للجم الانتاج بحيث يرتفع سعر النفط لمصلحة الجميع. إن هذا التوجه لم ينجح على الاطلاق في الماضي، وعدم تقيد دول «أوبيك» نفسها بحصصها وخصوصاً «فنزويلا» يجعل هذا الخيار مستبعداً اكثر.

ان امل «أوبيك» الوحيد الآن هو نشوء ازمة سياسية عسكرية في مكان ما، مثل الحرب العراقية - الايرانية، او غزو العراق للكويت، او ازمة من هذا النوع مثل الازمات التي انقذتها في الماضي من الاضمحلال الاقتصادي، شرط ان تأتي هذه الازمة سريعاً.

لكن المشكلة انه لا تلوح في الافق ازمات مفصلة لهذا الغرض. وهكذا وبانتقالنا الى مرحلة من الضغط الاقتصادي الجديد فإن الضائقة لاترحم. والاحتمالات متناصفة على الاقل بأن «أوبيك» سوف تصبح عديمة الشأن كمنظمة مسيطرة على الاسعار خلال السنتين المقبلتين.

فهل هذا يعني ان «أوبيك» سوف تختفي؟

اننا نميل الى ما قلنا ذلك. لكننا اذا ادخلنا هذه الفرضيات بعد خمس سنوات من الآن، فاننا نجد حديث البترول مقتصراً على فئة قليلة جداً سواء في غرف القراءة في المكتبات او في البارات والمطاعم او في المناقشات المسائية في السهرات. ان «أوبيك» كما نعرفها سوف تنتهي الى الارجح. ذلك ان سعر النفط ليس من الممكن السيطرة عليه في المدى البعيد. لقد كان الاقتصاديون على حق لكن كثيرين منهم لم يعمروا طويلاً ليروا تنبوءاتهم الاصلية تتحقق.

تشارلز. ت. ماكسويل
عن «وول ستريت جورنال»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

شيخوخة الزعماء

■ طرحت جريدة «وول ستريت جورنال» قبل مدة (١٩٩٦/١/١٥) موضوع شيخوخة الزعماء والحكام العرب وطول إقامتهم في السلطة من حيث اثره على استقرار المنطقة حتى بعد اتمام عملية السلام. ومع ان كثيرين من الناس في العالم العربي، بما في ذلك الحكام والدوائر الحاكمة، يرون ان الاستمرار الطويل للحكام العرب في سدة الحكم هو من علائم او دلائل الاستقرار، في معادلة تبدو صحيحة ظاهرياً مفادها ان الاستمرار هو الاستقرار، فان ما قالت به الجريدة الاميركية يشير الى ان مكوث الزعماء العرب في الحكم أطول مدة، سوف يكون من علائم او دلائل عدم الاستقرار في المستقبل.

وبصرف النظر عن الاسباب والظروف المحلية التي أقامت الواقع العربي الراهن او شكلت له المناخ المناسب، ومنها قطعاً الصراع العربي - الاسرائيلي الذي ادى بشكل او باخر الى اعتبار استمرار الحكام مسالة امنية استراتيجية تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، فان الولايات المتحدة فضلت موضوع الاعتماد على ما اسمته الجريدة الاميركية المذكورة «الرجال الاقوياء» بدل تشجيع الانماط الديموقراطية السائدة في الغرب. وهذا يفسر الى حد بعيد استمرار الامور على حالها بعد حرب طاحنة كحرب الخليج.

وعلى الرغم من ان الاستمرار الطويل للحكام العرب، فبلغتهم الشيخوخة وهم في الحكم، كانت له مزايا ايجابية لا تنكر ومنها شيء من الاستقرار اللازم لحالات اقتصادية معينة، فان تلك الحالات الاقتصادية هي المستوجبة للتساؤل اكثر من المكوث الطويل للحكام في السلطة. ذلك ان جانباً كبيراً من تلك الحالات الاقتصادية كان ومازال يمثل نوعاً من الاحتكار لجماعات نافذة بحيث بات من المتعذر تقريباً ان ينمو القطاع الخاص ويتوسع توسعاً صحياً على قاعدة عريضة.

بل ان إقدام بعض الدول العربية على ما يسمى «الخصخصة»، اي بيع موجودات القطاع العام الى القطاع الخاص بدعوى ان القطاع الخاص اقدر من الادارات الحكومية على تسيير العمليات الاقتصادية وجعلها مربحة، تقليداً لما يجري في الغرب او تحت وطأة الضغوط الخارجية، كان بمثابة إهداء الموجودات العامة الى الاحتكارات النافذة بسعر بخس او حتى مجاناً في بعض الاحيان. فالخصخصة العربية هي في هذه الحالة إسمية او تغطية لنقل الملكية من الدولة الى اصحاب الدولة!

لكن شيخوخة الزعماء في الحكم لها مخاطر مستقبلية تتمثل في الفارق بين الاجيال. ومن المفارقات في ذلك ان النقيضين يبرر واحدهما الآخر. بمعنى ان البقاء الطويل للحكام في السلطة مرده في جانب منه الى ان البدائل المتاحة او المتصدية ليست موثوقة او انها من نوعية تجعل الناس يفضلون استمرار ما هو قائم على المغامرة بقبول ما هو جاهز. ومع ان الحكام انفسهم، وبسبب طول الاقامة في الحكم، قد أسهموا بطريقة او اخرى في اختيار معارضيهم او بدائلهم المرفوضة من الناس، فان اولئك المعارضين او تلك البدائل، سواء من داخل السلطة او من خارجها، لم تكن ايضاً على المستوى المطلوب او اللائق، بحيث أصبحت فكرة الموازنة على الطريقة الملكية مقبولة وربما مطلوبة كاساس للاستمرار في اكثر من مكان في العالم العربي. ذلك ان الموازنة من شأنها ان تردم الهوة بين الاجيال. فالحاكمون في العالم العربي جميعاً تقريباً تجاوزوا الستين من العمر، بينما متوسط الاعمار في بلدانهم من ادنى ما هو عليه في العالم. ففي حين تجاوز متوسط الاعمار في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان، الخامسة والاربعين، نجد ان متوسط الاعمار في بلدان عربية مثل المملكة العربية السعودية لا يتجاوز الخامسة عشرة، وفي الدول الاخرى مثل الجزائر وسوريا والعراق ومصر، لا يتجاوز الخامسة والعشرين.

هذا الفارق الكبير في السن بين عموم الشعب وبين حكامه الذين بلغوا الشيخوخة في الحكم، هو الشيء المقلق من حيث امكانية تحوله الى عنصر عدم استقرار في المستقبل. وكونه لم يشكل عنصر تململ حتى الآن، على نحو اخطر مما هو متوقع لدى المحللين الاجانب الذين لا يعرفون المنطقة حق المعرفة، يعود في جانب مهم منه الى ضخامة الجيوش وقوى الامن العربية التي تستوعب اعداداً هائلة من الشبان، مما يخفف تخفيفاً جذرياً من مشكلة البطالة ومن مشكلة تفشي الجريمة على نطاق واسع.

وقد تكون هذه من أهم حسنات الصراع العربي - الاسرائيلي، بل قد تكون مبرراً مهماً لاستمرار هذا الصراع ولو على نحو شكلي. ذلك ان تفشي البطالة نتيجة للتسريح المفاجيء للجيوش مقروناً باقامة وضع «بيموقراطي» او شبه ديموقراطي على الطريقة الغربية من غير المقومات والضوابط السائدة في الغرب، هو اتجه وصفة للاضطراب وعدم الاستقرار والصراعات الداخلية الخطيرة المفجرة لرواسب منسية او احقاد دفينة وكامنة.

ولا عجب، إذن، ان يقول وزير خارجية الاردن، الذي اصبح رئيساً للحكومة خلفاً للشريف زيد بن شاكر، لجريدة «وول ستريت جورنال»، وهو يعمل في حكومة أطول الحكام العرب إقامة في السلطة، ان مسالة الخلافة هي أشد القضايا التصاقاً وحساسة في العالم العربي.

الخديوية اللبنانية

اثناء مناقشة الميزانية العامة الجديدة للدولة في مجلس النواب اللبناني، لم تسفر مداخلات النواب ومناقشاتهم عن شيء جديد ملفت للنظر سوى التعبير الذي اطلقه الرئيس رشيد الصلح على السياسة المالية للحكومة الحريرية بقيادة فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية المطعون بتوقيعه في مجلس شورى الدولة، (راجع الافتتاحية على الصفحة الاولى بعنوان: «المال في السلطة»)، بقوله ان حكومة الحريري تنتهج «سياسة خديوية».

وهذا التعبير الذكي والفكاهي في آن غير مستغرب ان يصدر عن الرئيس رشيد الصلح وهو من أقدر السياسيين اللبنانيين واوسعهم خبرة. فقد شبه لجوء الحكومة الى تمويل مشاريعها الفلكية بالقروض والديون، بلجوء الخديوي اسماعيل في مصر الى الاستدانة لبناء القصور والجسور ودار الاوبرا، مما ادى الى افلاس الدولة المصرية وسيطرة الدائنين الاجانب عليها، وبالتالي احتلالها واستغلال مرافقها.

وهذا التعبير وحده اثبت ان رشيد الصلح اقدر في المعارضة منه في الحكم. وقد قال لي عندما التقيته في لندن اخيراً انه لا يقبل ان يتولى رئاسة الحكومة في الوقت الحاضر لأن الحمل بات ثقيلاً، وهو لا يحسد أياً كان يحل محل «الخديوي» رفيق الحريري والياوران فؤاد السنيورة.

السوق المالية «الشرق الاوسطية» والسلام

■ يتخلل طريق السلام الذي تسير فيه منطقتنا منعطفان من نوعين: الاول يشمل مجموعة اتفاقات ثنائية او اقليمية، اما الثاني فيتضمن وقائع بينهما الاطراف، منفردين او مجتمعين، ستصبح الامر الواقع في ساحة السلام الاقتصادي.

ولإيضاح ما نعنيه على الصعيد الاقتصادي، وخصوصاً الجانب المالي فيه، فان مشروع البنك الانمائي للشرق الاوسط يندرج ضمن النوع الاول من المنعطفات، اي التي تحتاج للانتقال من صيغة المشروع الى حيز الموجود، الى اتفاقات مسبقة تقرر انشاءها وكيفية تنفيذ اليتها... الخ، اما النوع الثاني الذي يتناول بناء «الامر الواقع» من دون الحاجات الى اتفاقات مسبقة، فيتضمن في طياته بناء السوق المالية الشرق الاوسطية، او الاقليمية. ان هذه السوق قد تكون الوحيدة بين جميع الاجهزة التي تدعو اليها مشروعات التكتل الاقليمية، والتي لا تحتاج، بالضرورة، الى تعاون مسبق من الاطراف، وانما سيكون نشوء مثل هذه السوق وليد مزاحمة لا شك ستكون شديدة بين بلدان المنطقة لتلعب دور المركز المالي في المنطقة، كسنغافورة مثلاً في منطقة جنوب آسيا.

من دواعي الالم ان البحث بصورة موضوعية وعلمية عن اكثر المدن المرشحة للعب الدور، يجعلنا نرتب تل ابيب في مقدم هذه المدن للاسباب الآتية:

١ - انفتاح اسرائيل بصورة عامة على الخارج، وعلاقات السوق المالية الاسرائيلية ببعض الاسواق المالية الدولية التي سبقتنا اليها، والتي يبلغ حجم اعمالها حدوداً تفوق جميع الاسواق المالية العربية، ليس افراداً فقط وانما بمجموعها.

٢ - تعزيز هذا الوضع المكتسب بمجموعة من التشريعات والتدابير المالية التي بدأت باتخاذها منذ عام ١٩٨٥ وفي مقدمها تحرير الاجهزة المالية من كثير من القيود، شملت المصارف، ونظام التحويلات الخارجية، وبرنامج تطوير «الشيكل» نحو قابليته للتحويل الكامل لعملات اخرى ينتهي تنفيذه في السنوات المقبلة.

٣ - الارضية القانونية المهيأة للعب دور اقليمي خصوصاً بالنسبة لقانون الشركات والهولدنغ.

٤ - التدرج في حرية التملك من جانب المستثمر الاجنبي وقانون الاستثمار المعمول به.

٥ - شبكة من الاتفاقات المالية الدولية والثنائية، خصوصاً اتفاقات عدم ازدواج الضريبة.

٦ - حرية التدفقات المالية التي بدأ العمل بها، والتي يقدر لها ان تستمر في التطور نحو التحرير الكامل.

٧ - تطور المصارف الاستثمارية Investment Banks وبيوتات الوساطة المالية بصورة عامة، وارتباطها بشبكة علاقات خارجية متطورة.

يضاف الى جميع الايجابيات الاسرائيلية السابق تعدادها سلبيات معظم الاسواق المالية العربية من حيث حجمها وتنظيمها ومحدوديتها خارج الحدود الوطنية. ولكن هل هذا يعني «حتمية» انتصار تل ابيب في ان تكون المركز المالي الاقليمي للمنطقة؟ الجواب كلا. ونرشح بالترتيب اربع مدن عربية تستطيع ان تزاحم تل ابيب في بلوغ هذا المركز هي: بيروت ثم القاهرة ثم البحرين واخيراً عمان.

ويضيق المجال هنا للدخول بالتفصيل في ايجابيات كل من هذه المراكز الوطنية وسلبياتها ومدى قدرتها على تبوء المركز المالي الاقليمي في السلام الاقتصادي الذي تتجه نحو المنطقة. وحسبنا ان نذكر على سبيل المثال، ان حجم العمليات يكون لمصلحة القاهرة، والتجربة الحديثة والموقع لمصلحة عمان. كما ان اقليمية البحرين الخليجية قابلة للتوسع لتشمل المنطقة بكاملها. ولكن في راينا ان بيروت هي اكثر المدن القادرة على مزاحمة تل ابيب للاسباب الآتية:

١ - السبب الاول هو ان الحرية، مطلق الحرية، في جميع المجالات، اصبحت جزءاً لا يتجزأ من كيان لبنان، ومن شخصية اللبناني.

لهذا فان بيروت المجردة من قيود الملكية نسبياً، والتي تتمتع بحرية تدفق الاموال في مختلف الاتجاهات، دخولاً وخروجاً، هي اكثر المدن العربية قابلية للانفتاح على الخارج وتالياً القيام بدور اقليمي فاعل.

٢ - ان بيروت لها تجربة سابقة على صعيد «الاقليمية»، فلقد برهنت بالفعل

12 Issue 5.Vol. 3 February 1996. العددالخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦

لكي يقضم قطعة اكبر من كعكة الإعمار في لبنان

بنك الحريري يرفع رأس ماله الى ١٠٠ مليون دولار

■ زاد «بنك البحر المتوسط» اللبناني، الذي يملكه بكامله رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري رأسماله الى مائة مليون دولار ليصبح اكبر المصارف اللبنانية من حيث ترسميله.

وكانت المصارف اللبنانية في معظمها قد زادت رساميلها لتماشي المتطلبات الجديدة، وتسهم في تمويل المشاريع، بمقادير وبأساليب مختلفة اهمها ثلاثة:

١ ـ الضخ المباشر للرساميل من قبل المساهمين أو أصحاب المصارف، كما حدث بالنسبة الى بنك الحريري، وشقيقه «السعودي ـ اللبناني» (كلاهما يرأسهما مصطفى رزيان). وكما فعل «بنك سرادار» وغيره...

٢ ـ توسيع قاعدة المساهمين بطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، كما فعل «بنك بيبلوس» في اواسط ١٩٩٥، بحيث رفع رأس ماله المعلن بمقدار ٢٢ مليون دولار.

٣ ـ طرح شهادات إيداع عالمية، كما فعل «بنك عودة» في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ بمبلغ ٣٤ مليون دولار، فارتفع رأس ماله الى ٧٤ مليون دولار.

فعندما رفع «بنك عودة» رأس ماله بهذه الطريقة الناجحة اصبح في حينه اكبر مصرف في لبنان من حيث الترسمل، سابقاً بنك الحريري، الذي كان رأس ماله حتى ذلك الوقت ٥٩ مليون دولار، محتلاً ايضاً المرتبة الاولى قبل زيادة «بنك عودة» لرأس ماله، مع العلم ان «بنك عودة» كان في بين المصارف اللبنانية من حيث الموجودات.

وربما كان ذلك احد اهم الاسباب التي حدت بالحريري الى زيادة رأس مال مصرفه ليبقى الاول من حيث حجم رأس المال، وان كان يملك اسهماً في العديد من المصارف اللبنانية من بينها «بنك عودة».

لكن السبب الرئيسي لزيادة رأس مال «بنك المتوسط» الى ١٠٠ مليون دولار، هو كما تقول مصادر مصرفية في بيروت، لكي يقضم قطعة اكبر من كعكة الاعمار التي «طبخها» الحريري.

وقد اكد مصطفى رزيان، رئيس مجلس ادارة بنك المتوسط، هذا التوجه بقوله ان زيادة رأس المال، هذه، سوف تتيح لبنك المتوسط رفع حد الاقراض الى ٢٠ مليون دولار للمشروع الواحد، مما يسمح له بالقيام بدور اكبر في عملية اعادة الاعمار في لبنان.

وأشار رئيس بنك الحريري ايضا الى ان زيادة رأس المال كانت ضرورية لمنافسة المصارف الاجنبية على المشاريع الكبيرة.

وأشار رئيس بنك الحريري الى ان زيادة رأس المال كانت ضرورية لمنافسة المصارف الاجنبية على المشاريع الكبيرة، لأن معظم المصارف اللبنانية قد تم استبعادها من مشاريع الاعمار تلك، لأن قاعدتها الترسملية صغيرة.

ويبدو أيضاً ان الحريري بعد بيعه اسهم «البنك السعودي ـ اللبناني»، الذي كان يملكه الى «بنك البحر المتوسط»، الذي يملكه بكامله، عاكف على اعادة ترتيب نشاطاته الاستثمارية لتشمل المشاريع الاخرى في لبنان وسوريا والاردن ايضاً، وذلك بحصوله على ترخيص لمؤسسة استثمارية خاصة اطلق عليها اسم «بنك المتوسط للاستثمار» برأس مال اولي قدره عشرة مليارات ليرة لبنانية اي ما يعادل ٦,٣ مليون دولار.

وبالاضافة الى هذا التوسع الذي ينشده بنك الحريري على صعيد مشاريع الاعمار في لبنان، والى توسيع نشاطاته الاستثمارية في المنطقة، لتشمل سوريا والاردن، فإن خطته، على قول مصطفى زريان، رئيس مجلس ادارة البنك، وهو من أهالي صيدا في جنوب لبنان، ان بنك الحريري عازم على التوسع بشكل خاص في الجنوب اللبناني، بما فسره البعض في بيروت على انه استعداد مسبق لقطف ثمار عملية السلام عندما يحين الوقت المناسب.

نشرة «كابيتال انتليجنس»

أول تصنيف للمصارف المغربية

■ وسّعت «وكالة كابيتال انتلجنس» للتصنيف المصرفي، التي تتخذ من قبرص مقراً لها، عمليات التصنيف المصرفية لمنطقة الخليج والبحر المتوسط لتشمل المصارف المغربية لأول مرة.

وقد بدأت الوكالة في تصنيف مصرفين اثنين هما: «البنك المغربي للتجارة الخارجية» BMCE و«بنك الاعتماد» Credit du Maroc وتعكف الوكالة الآن على تصنيف خمسة مصارف مغربية اخرى خلال الشهرين المقبلين.

والمعروف ان «البنك المغربي للتجارة الخارجية» هو أول مصرف في المغرب يباع للقطاع الخاص بموجب برنامج الخصخصة في السنة الماضية. وهو ثاني اكبر مصرف في المغرب من حيث الحجم ويقوم بعمليات متخصصة بالتمويل التجاري. وبعد تخصيصه في السنة الماضية اصبح النصيب الاكبر من اسهمه في يد شركة التأمين الخاصة المعروفة باسم «الملكية المغربية للتأمين» التي تبلغ ملكيتها في المصرف نسبة ١٩,٣ في المائة. وتملك فيه مؤسسات اجنبية نسبة ١٠,٣ في المائة منها «سيتي بنك» و«ويتش مورغان غرنفل» و«بكتبه وشركاه» و«اونيون بانكير بريفيه» و«كومرز بنك».

وقد انتقلت الى الادارة الجديدة للبنك موجوداته وعملياته القديمة التي ماتزال تمثل قاعدة مالية جيدة ومتينة. غير ان المصرف بحلته الجديدة سوف يواجه اختباراً قاسياً في المنافسة المتزايدة بين المصارف المحلية في المغرب بالاضافة الى احوال اقتصادية قاسية تواجهها البلاد.

غير انه من المتوقع للمستقبل ان يتحول نطاق عملياته وهوية زبائنه مما سيزيد من تعرضه او انكشافه للمخاطر المتزايدة في المدى المتوسط

لكن نظراً الى اهميته في السوق والى عمليات المنظمة جيداً اعطته وكالة التصنيف درجة لا بأس بها في المدى القصير، هي A-2 ودرجة BBB للمدى الطويل. اما «بنك الاعتماد» CM وهو سادس اكبر مصرف في المغرب، فإنه صيغة مشتركة بين «كريدي ليونه» الفرنسي الذي يملك فيه ٤٣,٢ في المائة ومجموعة من الشركات المحلية.

والمعروف أيضاً ان «البنك المغربي للتجارة الخارجية»، الأنف ذكره، يملك ٢٦,٥ في المائة من «بنك الاعتماد». اما ادارة «بنك الاعتماد» فانها مستقلة عن «كريدي ليونه»، لكن تعاونها مع هذا المصرف الفرنسي هو تعاون قوي وبناء.

ويتمتع المصرف بقاعدة من الموجودات النوعية لا بأس بها، كما يتمتع برترسملة وافية، وان كانت ربحيته متوسطة. غير ان امامه مجالاً مرموقاً لزيادة ارباحه في المدى المتوسط مع هبوط الملحوظات الاحتياطية للديون الهالكة. وقد لحظت وكالة التصنيف، واخذت بعين الاعتبار مشكلات الديون التي يعاني منها «بنك كريدي ليونه» في فرنسا حالياً، لكنها مع ذلك اعتبرت ان علاقة «بنك الاعتماد المغربي» مع شريكه الفرنسي هذا، تشكل عنصراً ايجابياً للمدى البعيد، وهي بالتالي اعطته الدرجة ذاتها من التصنيف الذي أعطته «البنك التجارة الخارجية» A-2 للمدى القصير وBBB للمدى الطويل، تدليلاً على سجله الجيد في السابق وعلى سلامة وضعه المالي عموماً.

على الرغم من سياسته المحافظة

«البنك العربي» يتعرض الى ثاني عملية احتيال في لندن!

■ قبل اكثر من خمس سنوات تعرض «البنك العربي» الذي يرأسه عبد المجيد شومان ويتخذ من عمان مقراً رئيسياً له، الى عملية احتيالية لم يستطع التوصل الى كشفها، فخسر فيها مبلغ مليون دولار. وقد حدث ذلك اثناء تولي المصرفي الاميركي العربي الاصل ايلي ابو الحاج ادارة فرع «البنك العربي» في لندن. وقد وقعت الحادثة عندما أجيز سحب المبلغ من حساب احد الزبائن من غير علمه أو ابلاغه، في عملية قيل انها تهدف الى مبادلة صاحب المبلغ المال المسحوب بعملة ذهبية من جنوب افريقيا عبر جنيف.

وقد اقام «البنك العربي» في ذلك الوقت دعوى قضائية على البريطاني ريتشارد ماد، لكونه الوسيط في عملية المبادلة بالنقود الذهبية في جنيف. إلا ان تلك الدعوى اسقطت لعدم وجود الادلة الكافية. وذكر في الاوساط المصرفية يومذاك ان نجل صاحب الحساب، ربما يكون قد قلّد توقيع والده، وتم له سحب المال الذي اضطر البنك الى اعادته الى صاحبه من ماله الخاص. لكن التفاصيل الكاملة لتلك الواقعة لم تظهر على حقيقتها كاملة. وان كانت «الميزان» قد حصلت على ملف قضائي معقد يروي جانباً من تلك القصة المنسية.

وأخيراً، اقام «البنك العربي» دعوى على المدعو موريس ماركوفيش، وهو أحد الباعة الموصوفين، لدى مؤسسة «الايد دانبر» للتأمين وجمع ثروة طائلة عن طريق العمولات المتأتية من بيع بوالص التأمين. ويطالب «البنك العربي» ماركوفيتش المدعى عليه، مبلغ نصف مليون جنيه استرليني او ما يعادل ٧٥٠ الف دولار. وتعود القضية الى فترض بمبلغ ١٩,٧ مليون جنيه استرليني على مركز تجاري وضعه ماركوفيتش وزميله اوسياس تاجر، كضمانة جزئية عن القرض. ويطالب «البنك العربي» أوسياس تاجر هذا بمبلغ ٤٩٠ الف جنيه استرليني. وبدات القصة عندما اقام ماركوفيتش وتاجر شركة اسمياها «شلفكو ٤٥٨»، وذلك لشراء المركز التجاري في «ستوكتون كاسيل سنة ١٩٩٠. وفي السنة التالية وضعه «البنك العربي» تحت إمرة السنديك بصفته صاحب الرهن ويبدو ان «البنك العربي» قد باع العقار المذكور بمبلغ ٢١ مليون جنيه استرليني الى شركة عقارية بريطانية تدعى «تشستر غايت»، لكن هذا المبلغ، وان كان يزيدعلى الرهن الاصلي بمبلغ ١,٣ مليون جنيه إلا انه قصر عن وفاء رصيد الفوائد المستحقة «للبنك العربي» بمبلغ قدره ٣,٨ مليون جنيه.

«المؤسسة المصرفية العربية» تقيم مصرفاً اسلامياً في البحرين

■ منذ أن تعرضت «المؤسسة المصرفية العربية»، وهي اكبر مصرف عربي عالمي، يتخذ من البحرين قاعدة له، الى ضغوط أميركية حادة بسبب مساهمة ليبيا في المؤسسة، كجزء من العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، اخذ دور المؤسسة يتراجع قليلاً على الصعيد العالمي، وخصوصاً ان رئيسها ومؤسسها الليبي الدكتور عبد الله السعودي قد أقيل بطلب من الولايات المتحدة وهو الذي كان وراء توسعها ونجاحها.

وقد منيت المؤسسة بخسائر بشرية فادحة تتالت عليها وأربكتها بعض الشيء. فقد أقيل رئيسها ومؤسسها تحت الضغط الأميركي، وفي الوقت ذاته توفي مستشارها الاستثماري الاول المصرفي الفلسطيني المعروف حكمت النشاشيبي، على أثر نوبة قلبية حادة اصابته في البحرين. وبعد ذلك بقليل قتل رئيسها الاماراتي الجديد بحادث سيارة. فبقيت «المؤسسة المصرفية العربية» من دون قيادة الى ان تم تعيين السعودي احمد عبد اللطيف، الذي كان مديراً لبنك الرياض، رئيساً ومديراً تنفيذياً لها قبل اكثر من سنة.

وقد قبل احمد عبد اللطيف هذه المهمة بعد تردد على ما يبدو لكنه ما لبث ان بدأ يعطي المؤسسة اتجاهاً اسلامياً ملحوظاً كأول انجاز ظاهر له، ومن هذا القبيل يعتزم احمد عبد اللطيف ان يقيم في البحرين بنكاً اسلامياً مستقلاً عن المؤسسة.

وكانت المؤسسة في مرحلتها السابقة تفض الطرف عن الدخول في مضمار المصارف الاسلامية، وان كانت فيما بعد قد اقامت «قسماً اسلامياً» داخل المؤسسة لتلبية متطلبات الزبائن الذين يرغبون في هذا النوع من العمل المصرفي.

ومن المنتظر ان يلغى هذا القسم الداخلي مع اقامة البنك الاسلامي الجديد الذي يخطط له احمد عبد اللطيف ضمن تصور شامل كما يبدو.

وذكر في البحرين ان رأس المال المدفوع للبنك الاسلامي التابع «للمؤسسة المصرفية العربية»، سوف يكون ٢٥ مليون دولار، من اصل رأس المال المرخص به وقدره ١٠٠ مليون دولار.

وذكر أيضاً ان «المؤسسة العربية المصرفية» تعمل على إقامة وسائل لتأمين سيولة قصيرة الاجل مقبولة من المصارف الاسلامية.

والمعروف ان «المؤسسة المصرفية العربية» احتلت في السنة الماضية المرتبة الثالثة بين اكبر المصارف العربية من حيث قوة ترسميلتها بعد المصرفين السعوديين «الاهلي التجاري» و«بنك الرياض»، وكانت في المرتبة الثانية من قبل، لكنها مازالت الاولى من حيث حجم الموجودات التي قدرت حتى نهاية ١٩٩٤ بحوالي عشرين مليار دولار.

● **اعلنت « المؤسسة العربية المصرفية» عن زيادة في ارباحها العالمية لسنة ١٩٩٥ قدرها ١١٦ مليون دولار تظير ١٠٥ مليون دولار في السنة السابقة، اي ما نسبته ١٨ في المائة.**

صدر الآن...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني

للطالب في كليته ولرجل الاعمال في مكتبه

«المرجع» في الاقتصاد
بصدره من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».
هو الاول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس ودائرة المعارف.
ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي على اكثر من عشرة آلاف مدخل مع مضامينها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة في التداول التجاري والمصرفي والمالي والاقتصادي وفي مجالات الادارة والتأمين والمحاسبة.

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف : 9558 863 (0181)
او بالفاكس: 2873 863 (0181)
ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا
الاشتراك للمجموعة بكاملها في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا
وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.

العددالخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦ Issue 5.Vol. 3 February 1996. ١٣

ليس كل ما يلمع ذهباً

نجاحات «غوتشي» تُغطي اخفاقات «إنفستكورب»

نمير قردار

■ حققت «شركة انفستكورب» العالمية، التي تتخذ من البحرين مقراً لها، نجاحاً باهراً عن طريق تلميع صورة «شركة غوتشي» للازياء التي تملكها، بحيث أتاح لها ذلك طرح أسهمها في السوق بنجاح ملفت للنظر.

وقد تحقق هذا النجاح، لان كبير مصممي «غوتشي» طوم فورد، استطاع بتصاميمه المثيرة لفت انظار عالم الازياء. وبين غمضة عين والتفاتتها نزلت اسهم «غوتشي» الى السوق في نيويورك بسعر ٢٢ دولاراً للسهم، فالتهمت جميع الاسهم المدرجة بحيث صارت تلك الشركة الخاسرة على الرغم من تاريخها الفلورانسي على مدى ٧٥ سنة تقريباً، تساوي مبلغ ١,٣ مليار دولار.

ومن الطبيعي ان يقطف رئيس الشركة العراقي الاصل، نمير قردار، ثمار نجاحات «غوتشي» المالية والاعلامية، مع ان «غوتشي» ليست الجوهرة الوحيدة في تاج قردار. ففي سنة ١٩٨٤ قام بعملية مماثلة لعملية «غوتشي» الاخيرة، عندما اشترى شركة المجوهرات الشهيرة في نيويورك «تيفاني» ثم باعها بطرح أسهمها للاكتتاب بعد ثلاث سنوات بستة أضعاف ما اشتراها.

لكن هذه النجاحات الباهرة والمزوّغة للبصر في عالم المجوهرات والازياء هي الجانب المتألق من اوضاع «انفستكورب» بل ان هناك ما يشير الى ان سجل تلك الشركة المصرفية البحرينية، ليس مطابقاً لشهرتها الاخيرة. اذ ان عدداً كبيراً من استثماراتها ومشترياتها قد اسفر عن خيبات كثيرة مكلفة وخاسرة.

فهذا المصرف البحريني كما تقول مجلة «تايم» الاميركية في تحقيق خاص لها في الخريف الماضي، يقف متهماً بتلاعبات خطيرة ويواجه دعاوى قضائية امام المحاكم لا يقل عددها عن دعويين.

ونقلت «تايم» عن مسؤولين سابقين في شركة تابعة لـ «انفستكورب»، ان الشركة مارست عمليات محاسبية مضللة. وقالت أيضاً ان «انفستكورب» لها علاقات حميمة مع بعض المسؤولين في البحرين حيث مقر الشركة وحيث الحكومة البحرينية مسؤولة عن تنظيمها ومراقبتها.

ويقوم أسلوب نمير قردار في العمل من خلال «انفستكورب» على اختيار شركات مشهورة، لكن تعاني من متاعب مالية فيشتريها ويعيد توضيبها لبيعها بعمليات خاصة الى اغنياء الخليج، او باعادة طرحها في الاسواق لبيع اسهمها في البورصة بقدرٍ من الربح.

اخفاقات غير معلنة

ومع ان البيانات المالية لشركة «انفستكورب» تبيّن قدراً ملحوظاً من الربح (٥١ مليون دولار في سنة ١٩٩٤)، وان سعر سهمها في بورصة البحرين قد ارتفع الى اربعة اضعاف السعر الاصلي، إلا ان هناك عمليات عديدة للشركة البحرينية اسطورية في اخفاقاتها غير المعلنة كما في نجاحاتها المعلنة. هناك مثلاً، شركة Dell-wood «دلوود للاطعمة التي اشتراها قردار في نيويورك سنة ١٩٨٥ لكونها خاسرة، لكنه لم يستطع الحد من خسائرها فعجز حتى الآن عن بيعها وتتحمل «انفستكورب» خسائرها بملايين الدولارات.

ومن الاخفاقات المستر عليها ايضاً، سلسلة محلات «كارفل» Carvel لبيع البوظة ومخازن «بورتو زيكو» في نيويورك التي باعها قردار في سنة ١٩٩٥ بخسارة فادحة جداً.

ومن الخيبات الكبرى الخسائر الفادحة في شركة «كولورتايل» Color Tile وهي اكبر سلسلة محلات في اميركا لتبليط الابنية اذ منيت الشركة في سنة ١٩٩٤ بخسارة بلغت ٤٦,٣ مليون دولار، واشرفت على الافلاس، الامر الذي اضطر «انفستكورب» ومستثمرين آخرين الى ضخ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار فيها في شهر آب/ اغسطس ١٩٩٥.

اما الاخفاق الاكبر فقد تمثل في شراء محلات «ساكس» Saks المعروفة في نيويورك التي قدمتها «انفستكورب» لزبائنها على انها استثمار مربح يعطي مردوداً بنسبة ٢٥,٩٪ سنوياً. ومن المنتظر بيعه بربح خلال اربع سنوات. كان ذلك سنة ١٩٩٠، لكن تبيّن ان السعر الذي دفعته «انفستكورب» لتلك المحلات وهو ١,٦ مليار دولار كان سعراً باهظاً يزيد بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار عن السعر الطبيعي.

وبعد سنتين من استيلاء قردار على محلات «ساكس» Saks منيت تلك المحلات بخسارة بلغت ٤٠٠ مليون دولار، مما اضطر «انفستكورب» ومساهميها الى ضخ مبلغ اضافي في المحلات الخاسرة قدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من مضي خمس سنوات على تلك الصفقة فإن «انفستكورب» لم تستطع بيع محلات «ساكس» Saks حتى الآن.

وبذلك تكون خسائر «انفستكورب» الضمنية في ساكس ما يوازي مليار دولار مفصلة كالآتي:

٣٠٠ مليون دولار الزيادة المدفوعة فوق السعر الطبيعي.

٤٠٠ مليون دولار خسائر العمليات التجارية.

٣٠٠ مليون دولار الضخ الاضافي في رأس المال.

وكانت جريدة «الحياة» اللندنية قد أجرت حديثاً خاصاً مع نمير قردار (١٩٩٦/١/٢٠) بعنوان: «رئيس انفستكورب يأمل بتحقيق صفقات جديدة في ١٩٩٦ ويدعو قطاع الاعمال الى تحمل مسؤولية اجتماعية». وفي ذلك الحديث قال قردا انه لا يدخل في استثمار إلا بعد درسه جيداً عن طريق خبراء المؤسسة، وبعد الاستعانة بمشورة خبراء من خارجها، لكنه اعترف بان لديه استثمارات عدة لم تحقق نتائج جيدة من غير ان يسمي تلك الاستثمارات بكاملها او يدخل في تفاصيل اخفاقاتها.

«سابك» السعودية اكبرها واكثرها ربحية

الشركات العربية عاجزة عن إجتذاب المساهمين الاجانب!

■ جميع الدول والشركات العربية تقول بأنها ترغب في اجتذاب الاستثمارات الاجنبية والمستثمرين الاجانب. لكن أياً منها لم يستطع اجتذاب استثمارات اجنبية تذكر.

البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان اجتذبا استثمارات اجنبية مرموقة هما تركيا واسرائيل. وباستثناء هذين البلدين، كما تقول «فاينتشال تايمز» اللندنية في ملحق لها عن الشركات الاولى في العالم، يجد المستثمرون الاجانب صعوبة في شراء أسهم الشركات العربية.

وهذه الصعوبة تبرز بشكل خاص بالنسبة الى الشركات في مجلس التعاون الخليجي التي تتقدم لائحة الشركات العربية الكبرى. ذلك ان البورصة السعودية مقفلة في وجه المستثمرين الاجانب خارج مجلس التعاون الخليجي، وهناك قيود مماثلة في الامارات العربية المتحدة وفي الكويت.

ومع انه لا توجد مثل هذه القيود في بلدان مثل لبنان والاردن والمغرب ومصر، فإن الاستثمارات الاجنبية فيها وان كانت تتزايد، إلا انها لم تبلغ مقادير مرموقة أو تتحول الى حركة نشطة كما هو الحال بالنسبة الى تركيا واسرائيل.

وحتى في لبنان، حيث اكبر شركة مساهمة فيه، وهي «شركة سوليدير العقارية»، التي تحتل المرتبة الثامنة بين اكبر الشركات العربية، تقتصر السماح بالمساهمة الاجنبية بحدود معينة على المستثمرين العرب.

أما اكبر الشركات في الشرق الاوسط عموماً، بما في ذلك تركيا واسرائيل، فهي «شركة الصناعات الاساسية السعودية» (سابك) التي تملك الحكومة السعودية ٧٠ في المائة من اسهمها ولها انصبة في ١٦ مشروعاً صناعياً اخر في السعودية.

فهي عملاق يقزّم بقية الشركات الخمسين الاولى في المنطقة، اذ تبلغ ترسملتها السوقية ١٠ مليارات دولار وتعتبر من اكثر شركات المنطقة ربحية. وقد زاد حجم مبيعاتها من ٦ مليارات ريال سنة ١٩٩٤ الى ١٠,٢ مليار ريال سنة ١٩٩٥ بربحية بلغت ٨٩٣ مليون دولار نظير ٣٦٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤. ومن المنتظر ان تواصل الشركة السعودية في السنة الجارية توسعها وربحيتها.

وتضم لائحة الشركات الكبرى في المنطقة، خمسين شركة تزيد ترسملية اقلها على ٦٠٠ مليون دولار.

ومن بين العشر الاولى هناك اربع شركات سعودية وثلاث شركات اسرائيلية وشركة اماراتية وشركة كويتية وشركة لبنانية وهذه الشركات العشر الاولى حسب ترسمليتها السوقية هي الآتية:

الشركات العشر الاولى

١ - «سابك» السعودية ١٠,٦ مليار دولار.
٢ - «اتصالات» الاماراتية ٤,٤ مليار دولار.
٣ - «البنك السعودي - الاميركي» ٣,١ مليار دولار.
٤ - «بنك الرياض» السعودي ٣ مليار دولار.
٥ - شركة الرجحي المصرفية السعودية ٢,٨ مليار دولار.
٦ - بنك الكويت الوطني ٢,٦ مليار دولار.
٧ - بيزيك الاسرائيلية ٢,٢ مليار دولار.
٨ - سوليدير اللبنانية ٢,٢ مليار دولار.
٩ - تيفا الاسرائيلية للمواد الصيدلانية ٢,١ مليار دولار.
١٠ - بنك هابوعليم الاسرائيلي ٢,١ مليار دولار.

الشركات العشر الثانية

اما الشريحة الثانية التي تضم ثاني اكبر عشر شركات في المنطقة فهي:
١١ - بنك ليئومي اسرائيل ٢,٠٥ مليار دولار.
١٢ - أسكيكو الوسط السعودية ٢,٠٠ مليار دولار.
١٣ - بتكيم بتروكيميا التركية ١,٩٢ مليار دولار.
١٤ - سكيكو غرب السعودية ١,٦٨ مليار دولار.
١٥ - اكسنك - تركيا ١,٥٥ مليار دولار.
١٦ - البنك العربي الوطني السعودي ١,٥ مليار دولار.
١٧ - «البنك العربي» - الاردن ١,٥ مليار دولار.
١٨ - ترك هان بوليان - تركيا ١,٤٨ مليار دولار.
١٩ - البنك السعودي البريطاني - السعودية ١,٣٨ مليار دولار.
٢٠ - المؤسسة العربية المصرفية - البحرين ١,٢٨ مليار دولار.

الشركات العشر الثالثة

وتشمل الشريحة الثالثة الشركات العشر التالية:
٢١ - كور الاسرائيلية ١,٢٨ مليار دولار.
٢٢ - سكيكو شرق السعودية ١,٢٦ مليار دولار.
٢٣ - البنك السعودي الفرنسي - السعودية ١,١٣ مليار دولار.
٢٤ - تركيا ازبنك - تركيا ١,١١ مليار دولار.
٢٥ - كوش هولدنغ - تركيا ١,٠٧ مليار دولار.
٢٦ - بنك القاهرة - السعودية ١,٠٠ مليار دولار.
٢٧ - بنك دبي الوطني - الامارات ٩٨٢ مليون دولار.
٢٨ - موبل للاتصالات الكويتية ٩٦٥ مليون دولار.
٢٩ - شركة الصناعات الوطنية الكويتية ٩٣٦ مليون دولار.
٣٠ - بنك المشرق - الامارات ٩٣٠ مليون دولار.

الشركات العشر الرابعة

وتضم الشريحة الرابعة الشركات العشر التالية:
٣١ - الشركة السعودية للاسمدة ٩٢٥ مليون دولار.
٣٢ - سكيكو جنوب - السعودية ٩٠٦ ملايين دولار.
٣٣ - توبراس تركية لمصافي النفط ٩٠١ مليون دولار.
٣٤ - شركة الكيماويات الاسرائيلية ٨٨٨ مليون دولار.
٣٥ - بنك ابوظبي الوطني - الامارات ٨٧١ مليون دولار.
٣٦ - شركة البحرين للاتصالات ٨٥٧ مليون دولار.
٣٧ - شركة مكة للاعمار ٨٢٨ مليون دولار.
٣٨ - بنك الخليج - الكويت ٨٢٨ مليون دولار.
٣٩ - البنك التجاري السعودي المتحد ٨٠٦ ملايين دولار.
٤٠ - كالال الصناعية - اسرائيل ٧٩٩ مليون دولار.

الشركات العشر الخامسة

وتضم الشريحة الخامسة والاخيرة الشركات العشر التالية:
٤١ - كالال هولدنغ - اسرائيل ٧٩٩ مليون دولار.
٤٢ - بنك الامارات العالمي ٧٨٤ مليون دولار.
٤٣ - شركة الانماء الاسرائيلية IDB ٧٧٦ مليون دولار.
٤٤ - ارغلي سميرسل تركيا ٧٧٢ مليون دولار.
٤٥ - شركة البحر الميت الاسرائيلية ٧٧٠ مليون دولار.
٤٦ - شركة الاسمنت السعودية ٧٢٩ مليون دولار.
٤٧ - ارتشلك - تركيا ٧٠٤ ملايين دولار.
٤٨ - توتاس اوتو قابريكاسي - تركيا ٧٠٢ مليون دولار.
٤٩ - اونا المغربية ٧٠٢ مليون دولار.
٥٠ - البنك التجاري العالمي - مصر ٦٩٦ مليون دولار.

PROXIMA
CORPORATE & TECHNICAL TRANSLATIONS & DESIGN SPECIALISTS IN ENGLISH & ARABIC
PLEASE CALL FOR A FREE QUOTATION ON:
Tel: 0181 863 9558
Fax: 0181863 2873

على الرغم من محاولاتها الحثيثة لتنويع مصادر ايراداتها

النفط يُحكم قبضته على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

■ نقرأ في تقرير اعدته ووزعته الامانة العامة لمجلس التعاون بين الدول الخليجية الست، (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الامارات وسلطنة عمان)، حول التطورات الاقتصادية في تلك الدول، ان قطاع النفط سيبقى المهيمن على اقتصاديات دول المجلس وستظل الايرادات النفطية لهذه الدول في المستقبل المنظور هي المصدر الاساسي لايراداتها على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومات تلك الدول لتنويع مصادر ايراداتها وتقليل اعتمادها على الثروة النفطية وذلك عن طريق دعمها لمختلف الانشطة الاقتصادية وتشجيعها للقطاع الخاص ليلعب دوراً اكبر في التنمية.

ونقرأ في التقرير ايضا ان الطلب العالمي على النفط تزايد في سنة ١٩٩٥ وان التوقعات تشير الى عدم حدوث تغيير في السعر الحقيقي للنفط في الاجل المتوسط الا انه من المتوقع أن يكون متوسط السعر لبرميل النفط ١٦,٨ دولار سنة ١٩٩٦ للبرميل مقابل ١٧,٧ دولار لسنة ١٩٩٥.

ويوضح التقرير ان القطاع التعديني الذي يمثل القطاع النفطي جزءه الأكبر «ويشاركه في الاهمية في سلطنة عمان استخراج وصناعة النحاس»، يعد اهم القطاعات الاقتصادية في دول المجلس ويشكل هذا القطاع عصب التنمية الاقتصادية نظراً لاعتماد هذه الدول الكبيرة على عائدات الصادرات النفطية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويشير التقرير الى ان هذا القطاع تأثر بصورة مباشرة بالتطورات الاقتصادية الدولية خاصة ما يتعلق منها بالسوق العالمية للنفط حيث ادى الانخفاض في الاسعار الفورية للنفط في الأسواق العالمية الى التأثير على قيمة اجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع في دول المجلس حيث تراجع بمعدل ١,٨ في المائة ليصل في سنة ١٩٩٣ الى حوالي ٧٢,٢ مليار دولار.

كما ان اهميته النسبية في اجمالي الناتج المحلي لدول المجلس انخفضت في ٣٧,١ في المائة في سنة ١٩٩٢ الى ٣٦ في المائة في سنة ١٩٩٣.

وعلى مستوى دول المجلس منفردة كان لاستمرار تحسن مستوى الانتاج في دولة الكويت بعد تجاوزها ما ترتب على الاحتلال العراقي اثر ايجابي على القطاع التعديني فيها حيث زاد اجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع في سنة ١٩٩٣ بمعدل ٧,٣ في المائة مقارنة بسنة ١٩٩٢ ليصل الى ٩,٨ مليار دولار وبالتالي فان مساهمته في اجمالي الناتج المحلي للقطاع التعديني لدول المجلس زادت من ١٢,٢ في المائة في سنة ١٩٩٢ الى ١٣,٤ في المائة في سنة ١٩٩٣ في حين حقق هذا القطاع نمواً ايجابياً في السعودية بمعدل ١,٣ في المائة ليصل الى ٤٢,٩ مليار دولار وزادت مساهمته في اجمالي الناتج المحلي على مستوى دول المجلس من ٥٦,٩ في المائة في ١٩٩٢ الى ٥٨,٧ في المائة في ١٩٩٣.

ويوضح التقرير الشامل، انه في دول المجلس الاخرى سجل اجمالي الناتج المحلي للقطاع التعديني في سنة ١٩٩٣ تراجعاً بمعدلات متفاوتة، فقد تراجع في دولة الامارات العربية المتحدة بمعدل ١١,١ في المائة وفي سلطنة عمان بمعدل ١٠,٧ وفي قطر بمعدل ١٤,٩ في المائة، اما في دولة البحرين فكان معدل التراجع ضئيلاً ٠,٦ في المائة.

وجاء في تقرير الامانة العامة ايضاً انه على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومات دول المجلس لتنويع مصادر ايراداتها وتقليل اعتمادها على الايرادات النفطية وذلك عن طريق دعمها لمختلف الانشطة الاقتصادية وتشجيعها للقطاع الخاص ليلعب دوراً اكبر في التنمية الاقتصادية، فانه مازال قطاع النفط هو المهيمن على اقتصاديات دول المجلس وستظل الايرادات النفطية لهذه الدول في المستقبل المنظور هي الاساس لايرادات هذه الدول. وقد بلغ اجمالي انتاج دول المجلس من النفط الخام في سنة ١٩٩٤ حوالي ١٣,٦ مليون برميل يومياً (٥٣,٥ في المائة من اجمالي انتاج «اوبيك» وحوالي ٢٠,٩ في المائة من الانتاج العالمي من النفط) بزيادة معدل ٢,٧ في المائة عن مستوى انتاجها في سنة ١٩٩٣. وقد حققت دول المجلس (عدا دولة البحرين) زيادة في انتاجها في سنة ١٩٩٤ بمعدلات متفاوتة تراوحت بين ١٤,٥ في المائة في دولة قطر وحوالي ٤,٠ في المائة في السعودية (التي بلغ انتاجها حوالي ٨,٠٠ مليون برميل يومياً، والذي يمثل ٥٩,٣ في المائة من اجمالي انتاج دول المجلس وحوالي ٣١,٨ في المائة من انتاج «اوبيك» وحوالي ١٢,٤ في المائة من الانتاج العالمي).

اما احتياطي دول المجلس من النفط الخام فقد قدر بحوالي ٤٦٤,٥٤ بليون برميل في نهاية سنة ١٩٩٤ (٥٨,٣ في المائة من احتياطي اوبيك وحوالي ٥٤,٤ في المائة من الاحتياطي العالمي) ويشكل احتياطي السعودية (المقدر بحوالي ٢٦١,٢ مليار برميل في نهاية سنة ١٩٩٤) حوالي ٥٦,٢ في المائة من اجمالي احتياطي دول المجلس وحوالي ٣٢,٨ في المائة من احتياطي «اوبيك» وحوالي ٢٥,٦ في المائة من الاحتياطي العالمي.

وبالنسبة الى الغاز الطبيعي فقد بلغ اجمالي انتاج دول المجلس من الغاز الطبيعي في سنة ١٩٩٣ حوالي ١٣,٤ مليار قدم مكعب يومياً (٢٨,٤ في المائة من انتاج «اوبيك» وحوالي ٥,٢ في المائة من الانتاج العالمي) بزيادة بنسبة ٧,٥ في المائة عن مستوى انتاجها في سنة ١٩٩٢ وجاءت السعودية في المرتبة الاولى من حيث حجم الانتاج ٦,٥ مليار قدم مكعب يومياً (٤٨,٥ في المائة من اجمالي انتاج دول المجلس وحوالي ١٣,٨ في المائة من انتاج الاوبك وحوالي ٢,٥ في المائة من الانتاج العالمي). اما من حيث حجم الزيادة فقد جاءت قطر في المرتبة الاولى بمعدل ٥٢,٩ في المائة ليصل انتاجها الى حوالي ١,٧٨ مليار قدم مكعب يومياً في سنة ١٩٩٣ (١٣,٣ في المائة من انتاج دول المجلس).

بعدما تمكن من سداد ديونه للخزينة

«مكتب الشريف للفوسفات» المغربي حقق ١,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥

■ في جردة حساب، امام الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، رئيس الحكومة، قال مراد شريف، رئيس ومدير عام «المكتب الشريف للفوسفات»، أن مدخول المكتب زاد على ١,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥ بعد ارتفاع الطلب في السوق الدولية على مشتقات الفوسفات والحامض الفوسفوري، وتحسن اسعار المواد الاولية. وحققت شركة الفوسفات المغربية، زيادة في الايرادات بلغت نحو مليون دولار السنة الماضية قياساً الى نتائج ١٩٩٤ الذي بلغت فيه العائدات ١,٠٦ مليار دولار.

وينوي المكتب المغربي للفوسفات استثمار نحو مليار دولار خلال السنوات الاربع المقبلة لتطوير وحدات جديدة للمعالجة الكيماوية في منطقة «الجرف الاصفر» جنوب الدار البيضاء.

وصادق مجلس الادارة بحضور الفيلالي، الذي ترأس اجتماعاته في الدار البيضاء، على خطة عمل للسنوات المقبلة تستهدف زيادة حجم الحامض الفوسفوري المصنع الذي يحتل فيه المغرب المركز الثاني عالمياً وراء الولايات المتحدة الاميركية. وتمثل الهند والصين اهم اسواقه.

وكان المغرب صدّر السنة الماضية نحو ٢٠ مليون طن من الفوسفات ومشتقاته من بينها ١٠ ملايين طن من الحامض الفوسفوري المحول محلياً.

وحسب شركة «مارفوسيان» الفرع التجاري للنقل التابع للمجموعة المغربية استوردت الهند نسبة ٦٣ في المائة، ودول شمال اوروبا نحو ٣٥ في المائة وتركيا ٢ في المائة.

وكان مكتب الفوسفات وقع عقداً في نهاية السنة الماضية لتصدير نحو ٦٠٠ الف طن من الفوسفات الخام لحساب شركة «الف اتوشيم» الفرنسية التابعة لمجموعة «الف اكيتان» مدته ٦ سنوات، ويستهدف العقد تمكين مصانع المجموعة في منطقة روان غرب فرنسا من زيادة انتاج الحامض الفوسفوري الموجه الى السوق المحلية. كما تعاقد المكتب مع مجموعة «بريان» البلجيكية للكيماويات لاقامة مصنع مشترك قيمته ١٥٠ مليون دولار لانتاج ١٢٠ الف طن من الفوسفات المعالج الموجه لأسواق دول «البنلوكس».

ويتوقع المراقبون ان يزداد دور المكتب المغربي للفوسفات في الاقتصاد المحلي خلال السنوات القليلة المقبلة بعد الانتهاء من انجاز اكبر وحدة لانتاج الطاقة في منطقة «الجرف الاصفر» (ميناء تصدير رئيسي للمجموعة) ستنجزهامجموعة «اي بي بي» الاميركية - السويسرية بكلفة ١٥٠٠ مليون دولار.

واستبعد مراد شريف الذي شغل سابقاً منصب وزير المال، ان تنتقل ملكية «المكتب الشريف للفوسفات» الى القطاع الخاص ضمن برنامج التخصيص الذي يشمل اغلب مؤسسات الدولة، واعتبر ان المكتب يحقق نتائج ايجابية في ظل تبعيته للقطاع العام، وانه تمكن من تسديد ديونه المستحقة على الخزينة التي بلغت مليارَي درهم، بعد ارباح المجموعة خلال السنة الماضية.

إنتاج نفط بحر الشمال الى مستويات قياسية

■ تتوقع «وكالة الطاقة العالمية»، مقرها باريس، ان يصل انتاج نفط بحر الشمال الى ذروته سنة ١٩٩٩ فيتعدى ٧ ملايين برميل في اليوم أي بزيادة قدرها ١,٦ مليون برميل يومياً عن مستواه في سنة ١٩٩٥.

وتوقعات خبراء الوكالة العالمية ان نصف هذه الكمية سيأتي من الحقول التابعة لبريطانيا في حين سيأتي الباقي من الحقول النروجية مع كميات صغيرة من الحقول التي تمتلكها الدانمارك وهولندا.

وتتوقع وكالة الطاقة ايضاً ان تصل الزيادة في انتاج بحر الشمال خلال سنة ١٩٩٦ الى ٧٤٠ الف برميل يومياً «ستتوزع بالتساوي بين الطرفين». وستأتي الزيادة في انتاج بريطانيا من نحو عشرة حقول جديدة متوسطة، بما في ذلك الانتاج لاول مرة من احدث المناطق النفطية الواقعة في المياه العميقة لغرب «جزر شاتلاند».

وكان الاعتقاد ساد بان انتاج نفط بحر الشمال سيبلغ ذروته في اواسط التسعينات ليبدأ بعد ذلك بالهبوط الحاد. غير ان المستوى المرتفع الجديد «هو أعلى بكثير وسيأتي في وقت متأخر بكثير عما كان متوقعاً، الامر الذي سيترك آثاراً ملموسة على السوق النفطية في المدى المتوسط.

أما الهبوط اللاحق سيكون اكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً وخصوصاً مع بدء الانتاج في عدد من الحقول الجديدة ومع فتح حقول صغيرة تقع الى جانب الحقول القائمة.

وترجع «وكالة الطاقة العالمية» الزيادة في انتاج بحر الشمال الى التحسن الذي طرأ على تكنولوجيا الاستخراج والى ارتفاع مهارات قوة العمل المحلية والحوافز المالية المقدمة للشركات العاملة في مجال الانتاج البحري. كما مكن الدور المتنامي للغاز الطبيعي من تطوير عدد اكبر من الحقول التي تحتوي على مصادر مختلطة من الغاز والنفط.

وتلاحظ الوكالة ايضاً أن من بين مجموع ٤٠٠ حقل للنفط والغاز في بريطانيا تم تحديدها خلال السنوات الثلاثين الماضية، لم يتم استغلال اكثر من ١٤٣ حقلاً بحلول سنة ١٩٩٤.

والجدير بالذكر ان انتاج بحر الشمال بات يستحوذ على الجزء الاكبر من الزيادة في الانتاج من خارج البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبيك» وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. واشارت الوكالة الى ان الاتجاه الحالي سيؤجل الوقت الذي تعود منظمة «اوبيك» فيه الى التأثير على السوق النفطية بفضل الزيادة الحاصلة في الطلب العالمي.

بعد عشر سنوات على اكتشافها في جنوب البلاد

جنوب افريقيا تتطلع الى استغلال مناجم الذهب في الجزائر

■ لم يعرف اذا كان بيك بوتا، وزير المعادن والصناعة في جنوب افريقيا، قد توصل الى تفاهم نهائي مع نظيره الجزائري عمار مخلوفي حول استغلال مناجم الذهب في جنوب الجزائر.

فكما لم يرشح من الاجتماع الذي عقده الوزير الجنوب افريقي في الجزائر ما يؤكد التفاهم، فان اوساطاً جزائرية ابدت تفاؤلاً حول المسعى مع جوهانسبورغ.

وكانت الحكومة الجزائرية قدطلبت رسمياً من جنوب افريقيا المساعدة في استغلال مناجم الذهب في جنوب البلاد، التي تحتوي على احتياطي مقدر بـ ٢٧ الف كيلوم غرام من الذهب يمكن استغلاله مباشرة وفق دراسات اعدها مكتب كندي لم تنتقدها السلطات الجنوب افريقية.

واعلنت مصادر جزائرية، على رفعة في المستوى، ان الدول الاخرى التي تم الاتصال بها بشأن هذا الموضوع ابدت «تحفظات عدة». لكنها اضافت ان الاتصالات الجارية مع جنوب افريقيا تعطي نتائج جيدة لاسيما مع فرق الخبراء التي اتت الى الجزائر حتى الآن.

وقد تؤدي هذه الاتصالات الى انشاء شراكة لاستغلال الذهب الذي تم اكتشافه منذ اكثر من ١٠ سنوات ولم يستغل بعد.

وقدرت مصادر رسمية قيمة الاستثمار الاساسي في المشروع بـ ٤٠٠ مليون دولار وقيمة الاستثمار في عملية الانتاج بـ ٣٠ مليون دولار.

وتوقع الخبراء الجزائريون ان تصل قيمة المبيعات في السنة الاولى من استغلال المناجم الى ٢٤ مليون دولار بسعر وسطي قدره ٣٢٥ دولاراً للاونصة.

على صعيد آخر، اعلنت شركتا «هانوا انرجي» و«سامسونغ كورب» الكوريتان الجنوبيتان انهما اكتشفتا نفطاً في الجزائر في اواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، بعد عمليات حفر استمرت شهراً.

وقال مسؤول بشركة «هانوا» ان كونسورتيوم يضم اربع شركات، منها الشركتان الكوريتان، لم يتأكد بعد ما اذا كان من الممكن استغلال هذا الكشف على المستوى التجاري.

وتملك «هانوا» و«سامسونغ» نسبة عشرة و٢٠ في المائة على التوالي في الكونسورتيوم الذي تقوده شركة اسبانية.

وامتنع المسؤول عن ذكر الشركتين الاخريين بالاسم.

وكان الكونسورتيوم حصل على حقوق التنقيب عن النفط في منطقة الامتياز سنة ١٩٩٢. وتعتمد كوريا الجنوبية التي لا تنتج النفط او الغاز محلياً على الواردات بالكامل لتلبية احتياجاتها المحلية.

خبراء في مؤسسات عالمية تعنى به يقولون:

لمعان ارتفاع سعر الذهب... مزيف

■ تجاوز سعر الذهب اخيراً النطاق الذي ظل عليه لمدة سنتين ليصل الى مستوى ٤٠٠ دولار للاوقية (الاونصة) والذي بلغه آخر مرة في سنة ١٩٩٣. لكن محللين قالوا أن هذا المستوى يقف على ارضية مهتزة لان اموال المضاربين هي التي تسببت في معظم الارتفاع.

«مؤسسة كومودتي ريسيرتش انترناشيونال» ذكرت أن هذا الارتفاع لا يستند الى ارضية قوية لاسيما وان سببه الاساسي هو اموال استثمارات ضخمة. وارجعت المؤسسة هذا الارتفاع كله الى نشاط اموال يعني انه لا يستند الى اساس قوي.

وكان الذهب كسر لفترة وجيزة حاجز ٤٠٠ دولار للاوقية ليصل الى ٤٠٢,٥٠ دولار للاوقية بسبب مزيج من عمليات الشراء التي لها علاقة بمشتريات اموال هارية من سوق الاسهم الاميركية الضعيفة.

وكان أعلى سعر على الاطلاق يصل اليه الذهب هو ٨٤٣ دولارا للاوقية في سنة ١٩٨٠ عندما لجأ جميع المستثمرون الى هذا المعدن الثمين هرباً من التضخم الذي نجم عن «صدمات النفط» في السبعينات.

وتوقع محللان في لندن احدهما في شركة سمسرة رئيسية ان يصل الارتفاع الحالي الى ما بين ٤١٥ دولاراً و٤٢٠ دولاراً للاوقية. وقال احدهما ان ظروفاً غير عادية فقط هي التي سترفع السعر الى نطاق /٤٥٠ ٤٦٠ دولاراً للاوقية.

واضاف المحلل «سيرتفع الى هذا المستوى نتيجة لمخاوف خطيرة تتعلق بالنظام المالي العالمي فقط. ولكن على اساس السلعة يجب الا يتجاوز نطاق /٤١٥ ٤٢٠ دولارا».

وبالنسبة الى السنتين الماضيتين كان الذهب يتذبذب في نطاق ضيق اقل من ٤٠٠ دولار.

غير ان مؤسسة «فيلدز ميرال سيرفسيز» ذكرت في تقرير في الاونة الاخيرة، ان انخفاض انتاج مناجم الذهب الذي لا يفي بالطلب يتوقع ان يتسبب في عجز المعروض السنة الماضية ان لم تقدم البنوك المركزية على بيع كميات اكبر من سبائك الذهب.

وقال محللون ان الابقاء على الاسعار مرتفعة يحتاج الى طلب فعلي قوي ونشاط مضاربين بالاضافة الى اهتمام مستثمرين صغار كانوا بصفة اساسية غائبين عن سوق الذهب في الاونة الاخيرة.

١٥ Issue 5.Vol. 3 February 1996. العددالخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦

بسبب النمو الاقتصادي المذهل

عين التنين الصيني على نفط العرب في القرن المقبل

■ تستعد الصين لكي تكون في القرن المقبل ابتداء من نهاية عقده الاول، أي من العام ٢٠١٠ وصاعداً لتكون أضخم اقتصاد في العالم حجماً ونمواً، وبالتالي فانها ستكون بحاجة شديدة الى مصادر الطاقة.

وعلى الرغم من ان في الصين الآن انتاجاً نفطياً بحدود ٣ ملايين برميل في اليوم، وعلى الرغم من امتلاكها لطاقة نووية متقدمة، بالاضافة الى قيامها حالياً بتنفيذ أضخم مشروع مائي في العالم لتوليد الطاقة الكهربائية، فإنها ستبقى في نهاية هذا القرن وبداية القرن المقبل بحاجة الى استيراد كميات متزايدة من النفط والغاز من مصادر خارجية. وفي تقدير وكالة الطاقة الدولية في باريس، ان الصين سوف تضطر في العالم ٢٠٠٠ الى استيراد ما لا يقل عن مليون برميل في اليوم تتضاعف خلال السنوات العشر التالية تبعاً للزيادة في النمو الاقتصادي المرتقب.

الصين ونفط الشرق الاوسط

ويتوقع الدارسون للتطورات الجيوبوليتيكية في القرن المقبل أن يتزايد اعتماد الصين بنوع خاص على مصادر النفط العربية مشرقاً ومغرباً وهي حالياً تستورد كميات قليلة من الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط وخصوصاً من سلطنة عمان ومن اليمن ثم من المملكة العربية السعودية.

ففي النصف الاول من سنة ١٩٩٥ استوردت الصين اكثر من ٣٢ الف برميل في اليوم من عمان وحوالي ٢٠ الف برميل في اليوم من اليمن وما معدله ٢٥٠٠ برميل من المملكة العربية السعودية، كما استوردت ما معدله ٧٠٠٠ برميل في اليوم من ايران فيكون مجموع مستوردتها من الشرق الاوسط في الاشهر الستة الاولى من السنة الماضية حسب احصائيات الجمارك الصينية اكثر من ٦٠ الف برميل في اليوم. أي ما نسبته ٤٣,٢٥ بالمائة من مجموع مستوردتها النفطية من الخارج. واذا استمر هذا السياق فإن الدول العربية المصدرة للنفط سوف تصبح شريكاً اساسياً في التجارة النفطية مع الصين مما يضع المنطقة العربية في صورة جيوبوليتيكية جديدة.

وما يشغل المحللين الآن هو درس احتمالات تصرف الصين إزاء هذا الوضع الجديد من حيث ملابساته السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على الفريقين.

وهناك رايان مختلفان في الدوائر الغربية: راي يقول ان الاعتماد المتزايد للاقتصاد الصيني على النفط العربي سوف يعطي للصين بالضرورة وزناً سياسياً في المنطقة وان هذا الوزن سوف يكون عامل توازن واستقرار.

وهناك راي آخر يقول، ان الشراكة العربية المتزايدة مع الصين سوف تغري بعض الدول العربية بالانفكاك التدريجي عن الغرب والتوجه باتجاه الشرق الاقصى مما يشكل حالة قابلة للاضطراب اذا تزايدت المنافسة الاقتصادية والسياسية بين الشرق الاقصى وبين اوروبا والولايات المتحدة.

واصحاب هذا الراي الثاني، يقولون ان الغرب بشقيه الاوروبي والاميركي، لن يستطيع تجاهل الحالة المرتقبة من الشراكة النفطية بين الصين والدول العربية.

ويطلق الدارسون على الاحتمال الاول، أي ان تكون الصين في اطار الشراكة العربية عامل استقرار في الشرق الاوسط، عبارة «الدور الجيوبوليتيكي البريء» ويطلقون على الراي الثاني عبارة «الدور

الجيوبوليتيكي الخبيث». وهم يقولون انه في أي من هاتين الحالتين، فإن اوروبا واميركا وحتى اليابان، او اي جهة لها مصالح نفطية اساسية مع الشرق الاوسط، لن تستطيع تجاهل ما تنطوي عليه الشراكة الصينية العربية من ملابسات امنية استراتيجية لتلك الجهات.

الوضع النفطي الداخلي

كانت الصين حتى أواخر الثمانينات دولة مصدرة للنفط الى جوارها الآسيوي، ولو بكميات قليلة، لكن مع القفزة الكبرى في النمو الاقتصادي الصيني منذ مطلع التسعينات اصبحت الصين تستهلك كافة انتاجها الحالي وتستورد من الخارج كميات متزايدة، فقد تضاعفت مستورداتها من الخارج بين ١٩٩١ و١٩٩٤ من ١٢٠ الف برميل في اليوم الى ٢٥٠ الف برميل في اليوم. واذا لم تعثر الصين على كميات جديدة من النفط الخام داخل اراضيها او مياهها الاقليمية، وفي حال استمرار تزايد الطلب على وتيرته الحالية بنسبة تزيد على ٦ في المائة سنوياً، فإن الكميات التي سوف تضطر الصين الى استيرادها من الخارج سوف تصل الى حدود مليون برميل في اليوم في نهاية العقد الحالي أي بعد اربع سنوات من الآن. لكن هذا الوضع يثير أيضاً مخاوف داخلية في الدوائر الصانعة للقرار في بيجين بين فريق متخوف من تزايد الاعتماد الاستراتيجي للصين على مصدر خارجي، وبين فريق يرى ان ذلك هو من طبيعة الاشياء، وانه لا بد من التأقلم مع التطورات المستجدة.

ويتوقف مدى ارجحية الواحد او الآخر من هذين الفريقين على امكانية او عدم امكانية زيادة كبرى في الاستثمارات النفطية المحلية وزيادة الانتاج المحلي تبعاً لذلك.

ويبدو ان القائلين بنظرية الاكتفاء الذاتي وتخفيف الاعتماد على المصادر الخارجية مازالت لهم الارجحية حتى الآن، وخصوصاً بعد اكتشاف حقول جديدة للنفط والغاز في المناطق القريبة من قازاخستان. لكن الاكتشافات الجديدة لا تلبي الحاجة المتزايدة في الوقت المناسب وخصوصاً ان كلفة الانتاج في الصين عالية وكذلك كلفة النقل لتباعد المسافات ووعورة المسالك.

الملابسات الاقليمية والدولية

وبالنسبة الى العالم العربي، فإن المستوردات النفطية الصينية لا تأتي فقط من المشرق العربي بل تأتي ايضاً بصورة متزايدة من شمال افريقيا، وخصوصاً من ليبيا. لكن ذلك يترك احتمالات مقلقة للغرب وللبابان أيضاً للاعتبارات الآتية:

١ ـ هناك مخاوف في الصين من ان الدول الصناعية المتقدمة في اوروبا واميركا واليابان سوف تحاول محاصرة الصين واحتوائها وابطاء تقدمها لكي لا تتحول الى دولة عظمى قادرة على التدخل والاستقطاب في أي مكان في العالم.

٢ ـ إذا حاولت الدول الصناعية المتقدمة عرقلة الشراكة النفطية المرتقبة بين الصين والدول العربية، فإن ذلك من شأنه ان يخلق توتراً اقليمياً في الشرق الاقصى لأن الصين سوف تضطر الى إلقاء شباكها في المياه القريبة على تعبير احد المحللين الاوروبيين اي انها سوف تعرض عضلاتها للحصول على النفط اللازم من اندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناي. وهذا يفسر الى حد ما النفقات الدفاعية الهائلة لدول تلك المنطقة، بحيث زادت النفقات الدفاعية سنة ١٩٩٤ بما يزيد على ١١ في المائة عن سنة ١٩٩٣ بالغة حدود ١٥ مليار دولار.

٣ ـ اذا حاولت الدول الصناعية الكبرى عرقلة الشراكة النفطية للصين مع دول الخليج العربية لعزل الخليج عن أي مؤثرات تحرم الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة من احتكار المصالح في تلك المنطقة، فإن هذا النهج من شأنه ان يدفع الصين الى توثيق علاقاتها مع دول متطرفة في المنطقة مثل ليبيا والعراق وايران. وهي دول تعاني ايضاً من سياسات الحصار والاحتواء الاميركي والاوروبي.

٤ ـ قياساً على السوابق ولا سيما في فترة الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) قدرت مبيعات الصين من الاسلحة الى الفريقين المتحاربين في ذلك الوقت بما لا يقل عن عشرة مليارات دولار. فاذا كانت الصين بحاجة ملحة الى استيراد النفط فان ذلك من شأنه ان يؤدي الى اغراءات المقايضة، أي بيع الاسلحة مقابل النفط، مما يعرض منطقة الشرق الاوسط الى سباق جديد في التسلح يفقرها ويزعزع امنها، ولا سيما اذا صممت الصين على تزويد تلك الدول العسكرية الكبرى في المنطقة بوسائل نووية متقدمة، مما يضعها في مواجهة سياسية مباشرة مع الولايات المتحدة واسرائيل.

٥ ـ إن الصين اخذت في السنوات الاخيرة تخفف من عدائها السابق لدولة اسرائيل، بل اعترفت بها وتحاول اقامة علاقات طبيعية معها. لكن ذلك لا يبدد المخاوف الاسرائيلية من امكانية اقدام الصين تحت الحاح ووطأة الضرورات الى اطلاق سباق جديد للتسلح في المنطقة. لكن في الدوائر الصينية من يقول ان لاسرائيل مصلحة في بروز الصين كقوة دولية موازنة بعد انفراط الاتحاد السوفياتي لسببين اساسيين:

اولهما، موازنة المعسكر الغربي خشية التخفيف من دعمه لها بعد عملية السلام.

وثانيهما، حاجة اسرائيل الى اسواق كبيرة، اكثر تقدماً من الاسواق العربية المحيطة واقل تقدماً من اسواق الدول الصناعية.

٦ ـ اما الرأي الجامع والمغرِيل لهذه الاحتمالات القائمة من الآن وحتى نهاية الربع الاول من القرن الواحد والعشرين، فيقوم على نصح الغرب والدول الصناعية بمعالجة هذا الموضوع برفق أي بترويض التنين الصيني وتدجينه من خلال الاعتراف بمصالحه الشرعية عن طريق تحديد نصيب له من الآن في نفط الشرق الاوسط لاحباط الاحتمالات الخبيثة المتوقعة في غياب هذا الاعتراف.

بل ان هناك في الغرب من يقترح ادخال الصين في نادي الدول الصناعية ومؤسساتها الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومثل وكالة الطاقة الدولية التي تتخذ من باريس مقراً لها. وهناك اقتراح آخر مماثل ومختلف في أن اي انه مماثل من حيث الاعتراف بالمصالح الشرعية للصين لكنه مختلف في معالجة ذلك. فبدل اعطاء الصين نصيباً اساسياً من نفط الشرق الاوسط، يقول اصحاب هذا الرأي، مساعدة الصين على تطوير مصادرها الخاصة للطاقة سواء بتزويدها بالرساميل اللازمة او بالتكنولوجيا الصناعية المفقودة لديها لترجيح الفريق الداخلي المنادي بالاكتفاء الذاتي حتى لا تضطر الصين الى التطلع الخارجي تطلعاً هجومياً او بلغة المحللين الذين اشرنا اليهم في البداية، تطلعاً جيوبوليتيكياً خبيثاً.

مصادر استيراد الصين من النفط الخارجي
(بالبراميل يومياً)

البلد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ النصف الاول
سلطنة عمان	٥٣,٣٢٤	٦١,٤٨٧	٨١,٥٨٨	٦٧,٦٥٥	٣٢,٣٦٥
ايران	١,١٠٥	٢,٣١٠	١,٣٦٤	١,٣٨٨	٦,٥١٨
اليمن	—	٨,٨٠٤	٣٣,٢٥٥	٢٥,٢٧٩	١٩,٢٨٠
السعودية	١,٦٨٨	٣,٧٦٣	٤,٣١٦	٣,٣٤٣	٢,٤٤٧
الامارات العربية المتحدة	١,٠٠٧	٤,٦٧٧	١١,٤٨٨	١,٣١٦	—
مجموع الشرق الاوسط	٥٧,١٢٣	٨١,٠٤٢	١٣٢,٠١١	٩٨,٩٨١	٦٠,٦٠٣
مجموع آسيا/الباسيفيك	٦١,٩٨٧	١٣٤,٨٨٩	١٢٦,٠٥٨	١٣٥,٤٣٣	٥٠,٨٤٩
مجموع افريقيا	—	١٠,٠١٥	٤٥,٣٨٤	١٠,٠٩٨	٢٤,١٦٤
آخرون	٧٠٣	٢,٢٤٨	١٠,٨٩١	٣,٥٣٢	٤,٤٤٢
مجموع الاستيراد	١١٩,٨١٤	٢٢٨,١٩٤	٣١٤,٣٤٥	٢٤٨,٠٤٤	١٤٠,٠٥٨

المصدر : الجمارك الصينية

AL-MIZAN الميزان يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: ..... طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: ----------

العنوان: ----------

البلد: ----------

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ١٠٠ جنيه
لمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه

■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للافراد ١٦٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

الميزان
Al-Mizan
١٦ العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط / فبراير ١٩٩٦
16 Issue 5.Vol. 3 February 1996.

بروفيل

سمو النائب...

■ يحار المراقبون ما إذا كان انتقال السلطة في المملكة العربية السعودية الى ولي العهد الامير عبد الله بن عبد العزيز مؤقتاً او دائماً. فالقائلون بأنه دائم ونهائي يعتقدون بأن الحالة الصحية للملك فهد بن عبد العزيز لا تسمح له بالعودة الى ممارسة مهامه، مع العلم ان الاقاويل حول حالة فهد الصحية تتفاوت بين لسان ولسان.

أما الذين يقولون بأنه مؤقت، فانهم لا يتوقعون عودة الملك فهد بقدر ما يشككون بصلاحية الامير عبد الله لتولي المنصب الاول. ويرى بعض هؤلاء أن «السقف الاعلى» للامير عبد الله هو ان يكون نائب الملك، اي ان يكون «سمو النائب» بدل أن يكون «جلالة الملك»!

لكن هؤلاء، واولئك معاً يرون ان ادارة الامير عبد الله للدولة السعودية أثناء وجوده على رأس السلطة كنائب للملك، هي امتحان لا بد للامير عبد الله من النجاح فيه لكي يثبت ان قماشته هي بالفعل قماشة ملك حقيقي.

ومع ان للامير عبد الله سمعة مفادها انه اقل ميلاً الى الولايات المتحدة والغرب، وانه معارض لوجود عسكري اجنبي مباشر على ارض بلاده، وهي سمعة غير دقيقة وقد لا تكون صحيحة البتة، فان وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن لم تكتف فقط بالترحيب بانتقال السلطة الى الامير عبد الله، بل قالت ايضاً ان السعودية هي في «ايد امينة ومستقرة». ومع ذلك فان غلين دايفيز الناطق بلسان الخارجية الاميركية والقائل بان السعودية في عهدة الامير عبد الله هي في أيد أمينة ومستقرة، قال ايضاً أن واشنطن تعتقد بان الانتقال مؤقت وليس دائماً!

أما الدوائر الاوروبية، والبريطانية منها بشكل خاص، فانها ترى ان المملكة العربية السعودية ذاتها «مريضة» وليس ملكها فقط. فالملك المطلوب في رأي تلك الدوائر هو القادر ان يكون طبيباً مداوياً. ومن هذا القبيل قالت مجلة «الايكونوميست» البريطانية في مقال بعنوان «السعودية بحاجة الى عملية تجميل بشد الوجه»، انه اذا كان للمملكة ان تتماثل الى الشفاء ايضاً وليس مليكها فقط، فانه لا يكفي ان يكون خليفته مجرد قائمقام يصرف الاعمال، وفوق ذلك لا بد ان يكون جريئاً جسوراً.

لكن المجلة البريطانية قالت، ولو بأسلوب متعال، ان الامير عبد الله هو الرجل المناسب ليكون الطبيب المداوي للمملكة. ومن مواصفاته كما هو معروف عنه، الاستقامة والنزاهة، وقربه من القبائل النجدية، وقيادته للحرس الوطني، وتركه مسافة بينه وبين سياسة قمع الحركات الاسلامية الاصولية على يد النظام السعودي. وهو، كما تقول «الايكونوميست» ايضاً، ليس في جيب اميركا «كبقية اشقائه البارزين»، لكنه لا يريد ولا يستطيع ان يضع السعودية على الطريق الديمقراطي، وما يستطيعه اذا اراد ان يقوم بعملية «تنظيف» في اوساط عائلته، وهو إصلاح يعتبر تمهيداً حيوياً لانفتاح البلاد.

الحكمة... الحكمة... ايها الغرب تقول «الايكونوميست»، وتكملة ذلك القول: الحكمة... الحكمة... يا سمو النائب. ذلك ان التجارب التاريخية اثبتت ان التغيير القليل والمتأخر هو اقصر الطرق الى الانفجار، بل قد يكون من الحكمة ترك الامور على حالها لكي «تتخثر» من تلقائها دون مساعدة او تدخل من أحد.

لكن إذا عكف سمو النائب على تخفيف تبرم السعوديين بنظام بلادهم، فانه خليق بالغرب ان يدعمه بهدوء وعلى الساكت.

على ان ما كشفته جريدة «واشنطن بوست» الاميركية أخيراً نقلاً عن «مسؤول سعودي كبير» حول تواطؤ سري بين السعودية والولايات المتحدة لتسليح المسلمين في البوسنة من وراء ظهر الاوروبيين والكونغرس الاميركي وخرقاً للقرارات الدولية بهذا الخصوص، على غرار ما كان يجري في افغانستان اثناء مقاومة الاحتلال السوفياتي، يثير اكثر من علامة استفهام حول حقيقة الموقف الاميركي، وحول هوية الجهة السعودية الرسمية التي كشفت هذا التواطؤ القديم العهد في هذا الوقت بالذات.

فهل ان تلك الجهة سربت هذا السر الى الجريدة الاولى في واشنطن، لاحراج الامير عبد الله، ام ان اوساط الامير عبد الله سربته لاحراج اميركا والامراء الذين نفذوا عملية البوسنة؟

وأيا كان الامر، فان ذلك اثبت ان المملكة العربية السعودية لم تكن تساند المسلمين في البوسنة بقدر ما كانت تنفذ سياسة اميركية مخابراتية او غير ملعنة وراء الكواليس. ولا يخفف من ذلك قول المسؤول السعودي «المجهول» الذي افضى بذلك، ان كشف الامر عائد الى فضح الادعاء الايراني بأن طهران هي التي كانت تساعد مسلمي البوسنة. أي انه اراد ان يلقم التشدق الايراني حجراً لأن الايرانيين لم يفعلوا شيئاً سوى التبجح الفارغ!

لكنه من الصعب قبول هذه الحجة بقيمتها الاسمية، حتى ولو كانت صحيحة من حيث الوقائع.

فالمنطق يقول ان هذا التسريب المتعمد، أيا كان المسرب او الجهة التي تقف وراءه، له علاقة بوجود الامير عبد الله على رأس السلطة في الوقت الحاضر نائباً للملك. وما هو جدير بالتأمل البحث عما اذا كان ذلك يضعف حظوظ الامير عبد الله أم يقويها. والمقصود بحظوظه هنا ليس البقاء في المنصب الاول، لأنه وصل اليه على أي حال، بل إمكانية نجاحه في هذا المنصب كما هو مطلوب.

ذلك ان التسريب المذكور هو النظير المقابل لتفجير مقر الحرس الوطني في الرياض قبل أربعة أشهر، وهو تفجير كشف عن وجود خبراء اميركيين يتولون تدريب وادارة *الحرس الوطني الذي يقوده الامير* عبد الله. بمعنى انه لا توجد في السعودية جهة متواطئة مع اميركا وجهة غير متواطئة معها، بل انهم جميعاً في مركب واحد لا خروج منه سواء كان اليم ساكناً راكداً او هائجاً متلاطم الامواج.

إذا شاءت الاقدار ان تغرق السفينة، لا سمح الله، فان أحداً لن يستطيع مغادرتها قبل أن تغرق.

الضيف

ثلاث سمات كل سمة أسوأ من أختها

محمد عبد الحميد بيضون يختزل الحريرية!

■ في مجلس النواب اللبناني، وربما في حركة «امل»، يقولون عن النائب «الاملي» محمد عبد الحميد بيضون بانه «نائب مشاكس». والمقصود بذلك ان المشاكسة اسوأ من المعارضة، لأن المشاكسة هي، في غياب المعارضة النظامية، نوع من تسليط الاضواء على الانحرافات والتجاوزات بأسلوب ذكي وبمداخلات فكاهية تضفي على المجلس وكواليسه أجواء مسرحية تكون مسلية إن لم تكن نافعة.

والواقع ان الحريري «الظاهرة الحريرية»، لا تنجر عليها معارضة بالمعنى الجدي المألوف، بل يجب ان تؤخذ بالسخرية منها والنظر الى «ابطالها» على انهم رسوم متحركة مثل «ميكي ماوس» او «مستر ماغو» او «بوباي البحار»!

ونعترف للنائب بيضون بان مشاكساته المعهودة قد ارست هذا الاسلوب الادبي الرفيع في التعامل مع شيء غير معروف رأسه من كعبه، وإن كان معروفاً كما قلنا في عدد سابق أين لجامه وأين عليقه. وهذا الاسلوب هو إضافة نوعية الى «ذاتية» محمد عبد الحميد بيضون، لأن اختصاصه أصلاً في العلوم التطبيقية، فاذا به يتعامل مع الاسلوب الادبي في السياسة تعامله مع الفيزياء والكيمياء في المختبر. وهذا يثبت مقولة برتراند راسل، الفيلسوف وعالم الرياضيات البريطاني صاحب المؤلف الكلاسيكي «براكيبيا ماتيماتيكا» (أي مبادىء الرياضيات)، ان خير العلماء هم خير الادباء وايضاً... خير السياسيين.

ولا نجامل الاستاذ بيضون عندما نقول اننا نلمس فيه قماشة مختلفة أياً كان موقفه، لأنه يعرف اذا اضطر الى اتخاذ موقف خاطىء، انه يفعل ذلك، فيسخر من موقفه الاضطراري من غير اعتذار او حاجة الى الاعتذار.

وأخيراً، طالعنا النائب بيضون بمحاضرة او بمطالعة عن «الديموقراطية في لبنان بين المبدأ والتطبيق»، مما يذكرنا بخيبة العقائد والاحزاب العقائدية في الحقبة الماضية، من الشيوعية نزولاً، ومن الناصرية صعوداً، وكلها سقطت في الفجوة بين المبدأ والتطبيق كما يسقط لبنان الآن، فكأنه فريسة لحم مشكوكة بشوكة من ثلاثة «شناغيب».

وباختصار شديد، قال النائب بيضون، ان الحريرية تثير ثلاث نقاط وقد اعترض بعض المعنيين والحواريين انه ليس هناك شيء اسمه «الحريرية» بل هناك شيء واحد اسمه الحريري الذي به كان كل شيء وهو البداية وهو النهاية.

ومع ذلك يصر النائب بيضون على ان هناك حريرية تثير ثلاث نقاط غير «الترويكا» او الشناغيب الثلاثة التي تؤكل بها الكعكة اللبنانية. وقد يطالعنا بعضهم في وقت قريب بمطالعة عنوانها «الحريرية بين المبدأ والتطبيق»... ايما تطبيق. ونقترح ان يتولى الوزير الفضل شلق إعداد مثل هذه الاطروحة!

أما النقاط الثلاث التي قال النائب بيضون ان الحريرية تثيرها فهي:

اولاً، الميل الى اختزال المؤسسات، وهو ميل يخفي ميلاً آخر هو الميل لاختزال الحياة السياسية ايضاً.

وفي إطار هذا الميل تكهن النائب بيضون بأن لبنان قد يشهد في الانتخابات المقبلة في الصيف ظاهرة نوعية جديدة كلياً على حياته الانتخابية والسياسية هي دخول حجم مالي هائل في لعبة هدفها اختزال المؤسسة.

ثانياً، ان الوجه الاجتماعي للديمقراطية مهدد تهديداً خطيراً في المشروع الحريري.

ومن الملامح الظاهرة الآن ازدياد الهوة بين فئات الشعب اللبناني: الفقير ازداد فقراً والغني ازداد غنى وفوائد سندات الخزينة هدايا ثمينة قدمت لفئات داخلية وخارجية على حساب الموازنة، اي من حساب الشعب. وهذا نفسه المنطق الذي يريد انهاء فكرة دولة الرعاية الاجتماعية ليحل محلها «الدولة - السوق».

ثالثاً، في مقابل تغييب الوجه الاجتماعي للديمقراطية تطل علينا «الخصخصة» كمشروع يفرضه حجم الديون المتراكمة على الدولة ومؤسساتها وسرعة تزايد هذه الديون إضافة الى غياب القروض والمساعدات الموعودة. وهذه العملية هنا هي خلق مراكز قوى جديدة تدير اللعبة السياسية او تدار اللعبة السياسية لحسابها، وهي تتابع مشروع اختزال الدولة وتالياً اختزال الحياة السياسية عبر تهميش قوى حية اساسية في المجتمع يفترض انها بمساهمتها الفاعلة تصنع المستقبل اللبناني وتضع تالياً وكائز ديمقراطية المستقبل.

إن من تابع ولادة وتطور مشروع «سوليدير» ومشاريع ردم البحر، وطرق تلزيم المشاريع الاعمارية الكبرى، يفهم بوضوح كيف يتم تجميع اوراق الحياة السياسية في سلة واحدة هي سلة مراكز النفوذ الكبرى.

بيضتها يا بيضون...

الناس

● **تردد في لندن ان رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الشيخ أمين الجميل، سوف يعود الى لبنان قريباً، ليخوض الانتخابات النيابية اللبنانية المقبلة. وكان الرئيس الجميل قد زار لندن في الشهر الماضي وأجتمع الى دوري شمعون، رئيس «حزب الوطنيين الاحرار»، كما اجتمع على عشاء خاص الى سفير الولايات المتحدة لدى بلاط سان جيمس.**

● اقامت نقابة المحررين اللبنانيين في مقرها في الاشرفية في بيروت مهرجاناً تكريمياً لرئيس الجمهورية اللبنانية الاسبق والصحافي الاول الأستاذ شارل حلو. وفي المهرجان القى رئيس المجلس الدستوري القاضي وجدي الملاط كلمة بليغة ذكر فيها بوالده الراحل الشاعر شبلي الملاط الذي اصدر في بيروت جريدة «الوطن» سنة ١٩٠٨ بعد صدور الدستور العثماني.

واعد الرئيس شارل حلو كلمة ختامية كلف ايلي الفرزلي، نائب رئيس مجلس النواب، بالقائها. وفي نهاية المهرجان الحافل قال الرئيس حلو مازحاً ان ابلغ كلمة القيت هي كلمة الفرزلي.

● **وجه المحامي كريم بقرادوني، أمين عام «حزب الكتائب اللبنانية»، رسالة مفتوحة على صفحات جريدة «السفير» البيروتية الى الرئيس السوري حافظ الاسد، ناشده فيها التدخل لوقف قانون تنظيم الاعلام المرئي والمسموع في لبنان الذي توافق عليه الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري. وقال بقرادوني ان هذا القانون ينبيء بتغيير النظام اللبناني كله واقامة نظام جديد مخالف لرغبات اللبنانيين كافة. وأكد عدم صحة القول أن الخلاف هو على عدد المحطات.**

● احتفل الشقيقان جميل ومالك مروة بمرور خمسين سنة على تاسيس والدهما المغفور كامل مروة جريدة «الحياة» سنة ١٩٤٦. وقد تردد ان جميل مروة سوف يعود الى الميدان الصحافي قريباً، ربما باستعادة «الحياة» من الامير خالد بن سلطان الذي يصدرها حالياً من لندن. وكان الشقيقان مروة قد اشتريا اخيراً امتياز جريدة «الجريدة» من مالكها السابق الوزير جورج سكاف.

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.
المكاتب: CONGRESS HOUSE, 14 LYON ROAD, HARROW ON THE HILL, MIDDLESEX HA1 2EN, TEL: (0181) 863 9558, FAX: (0181) 863 2873
بناية عيناتي - الطابق التاسع، شارع التوتخيين، راس بيروت - لبنان، هاتف ٨٦٣٢٩٠، ص.ب ١٣/٥٤٦٥ شوران
التوزيع في انحاء العالم: Johnsons International News, Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ, Tel: 0181- 561 7705, Fax: 0181- 561 7454
الاعلانات: PROXIMA, Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, TEL: 0181 863 9558, FAX: 0181 863 2873
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL
REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM
PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET
ISSN : 1352-7738